



الأمينة القادة



# المالية

عدد خاص ماي 2024

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

رئيسة التحرير  
بثينة البنيوري  
رئيسة مصلحة المنشورات

هيئة التحرير  
كريم ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلي،  
حنان الإدريسي

لجنة النشر  
ممثلوا مديريات الوزارة و الهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري  
سلوى النجار، مليكة العسالي

الطبع  
عبد العالي الوالي  
خالد زهير  
كحيل منير

التوزيع  
حنان حلواش، خالد سويسي



# الفهرس

06	تمهيد
	<b>مضامين قانون المالية</b>
10	الخطوط العريضة لقانون مالية 2024
16	قانون مالية 2024 في أرقام
22	إستثمارات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تواصل منحها التصاعدي خلال سنة 2024
26	التدابير الجبائية لقانون مالية 2024
38	التدابير الجمركية لقانون المالية 2024 مراجعة التعريف الجمركية لعدد من المنتجات الاستهلاكية
	<b>التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية</b>
44	التقرير الإقتصادي والمالي : الاقتصاد المغربي في مواجهة صدمات خارجية بمختلف أنواعها
54	المؤسسات والمقاولات العمومية: قاعدة صلبة لإرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية
61	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: عامل لتحسين خدمات القرب العمومية على المستوى اللامركزي
63	التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024
66	تقرير النفقات الجبائية برسم سنة 2023
71	الدين العمومي: تطور مستمر لأدوات التمويل
77	إلتقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: التعليم الأولي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام والشامل
89	تقرير الموارد البشرية
98	المقاصة: أكثر من 16 مليار درهم مخصصة لسنة 2024
105	التقرير الخاص بالعقار العمومي المعبأ للاستثمار
110	التوزيع الجهوي للإستثمار: 335 مليار درهم لدعم الإستثمار العمومي خلال سنة 2024
113	النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2024: هيمنة النفقات ذات الطابع الاجتماعي
	<b>قانون المالية في البرلمان</b>
116	قانون المالية : 2024 أهم التعديلات
	<b>وجهة نظر</b>
122	حوار مع السيد الحسن لشكر نائب الفريق الإشتراكي
124	حوار مع السيد مولاي مسعود أكانو رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

# تمهيد

كما هو معلوم، جاء قانون مالية 2024 في ظل سياق وطني استثنائي على وقع الزلزال العنيف الذي ضرب بلادنا ليلة الثامن من شتنبر 2023، وما خلفه من شهداء وجرحى، ومن خسائر في الممتلكات والبنى التحتية.

أما على الصعيد الدولي فإن هذه الميزانية جاءت في سياق دولي صعب يطبعه اللاحقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل واضح على آفاق الاقتصاد العالمي (معدل نمو لا يتعدى 3% خلال 2023 و2024)، واقتصاد منطقة اليورو (نمو في حدود 0.7% خلال سنة 2023 وأقل من 1.2% مرتقبة خلال سنة 2024).

رغم هذه الصعوبات والتحديات التي تلوح في الأفق، فقد اتخذ هذا المشروع لنفسه كشعار ثلاثية: «الثقة والاستمرارية والطموح».

## الثقة في قدرتنا على مواجهة الأزمات والإكراهات الظرفية

قدرة تتجلى في الصمود في وجه التحديات التي واجهتها بلدنا من قبيل جائحة كورونا مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية وظرفية الجفاف وزلزال الحوز، والحد من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

وصمود يتجلى في الرد والبصم على أداء إيجابي للاقتصاد الوطني. فإذا كان اقتصادنا الوطني قد حقق معدل نمو في حدود 1.3% نهاية سنة 2022، فمن المحتمل أن يحقق معدلاً في حدود 3.4% خلال 2023، مع عجز في الميزانية لا يتجاوز 4.5% سنة 2023 مقابل 5.2% سنة 2022.

كما كشفت المؤشرات القطاعية للثمانية أشهر الأولى من سنة 2023، عن تحسن بفعل النتائج الإيجابية التي حققتها القطاعات التصديرية، ويتعلق الأمر بصادرات السلع والخدمات التي ارتفعت بـ 8.4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، كما ارتفعت صادرات صناعة السيارات بـ 36% وصادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية بـ 33% وصادرات صناعة النسيج والصناعات الجلدية بـ 9%. وحقق قطاع السياحة عائداً تجاوزت 71 مليار درهم بزيادة 33% وارتفعت تحويلات مغاربة العالم لتناهز 78 مليار درهم بزيادة بنسبة 7% عن 2022.

## الاستمرارية في تنزيل الأوراش المجتمعية والإصلاحات الهيكلية

لتعزيز مناعة منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية، اعتمد قانون مالية 2024 على محاور أربعة أساسية ومتكاملة:

- مباشرة التنفيذ الفوري والفعال لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال؛
- المضي قدماً في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية والارتقاء بالمسار التنموي لبلادنا؛
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية من قبيل إصلاح العدالة ومواصلة ورش اللاتمرکز الإداري وتنزيل الجهوية المتقدمة والنهوض بالاستثمار مع التركيز على الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السيادة الصناعية والطاقة لبلادنا وتحسين مناخ الأعمال؛
- تعزيز استدامة ماليتنا العمومية مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات.

## الطموح المتجسد في الرهان على الاستثمار في المجالات الاستراتيجية لتعزيز سيادة بلادنا الصناعية والطاقة والمالية وتموقعها على الصعيدين القاري والدولي

ستعمل الحكومة في هذا الإطار على مواصلة المجهود الاستثماري للدولة الذي سيناهز 335 مليار درهم برسم سنة 2024 (بزيادة 35%)، وتحفيز الاستثمار الخاص والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلية أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا المقاولات العمومية الكبرى والخاصة. كما ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدها لتحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية وتطوير أدوات تمويل جديدة.

وبالنسبة للمخططات القطاعية، ستواصل الحكومة تنزيل الاستراتيجية الطاقة التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقاً من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030، وتنزيل مشروع «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر بالإضافة إلى تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للقطاع السياحي بهدف استقطاب 17.5 مليون سائح في أفق سنة 2026 مع تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة وإحداث 80000 فرصة شغل مباشر و120000 فرصة شغل غير مباشر.

انطلاقاً من هذه الرؤية العامة التي حكمت إعداد هذا المشروع، وعلى ضوء المتطلبات التمويلية، وأخذاً بعين الاعتبار للظرفية الدولية، فإن قانون مالية 2024 يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.7% مع حصر معدل التضخم في 2.5% وعجز الميزانية في 4%. فرضيات تتسم بالواقعية والقابلية للتحقق.



مضامين  
قانون المالية

---

## الخطوط العريضة لقانون مالية 2024

تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، ومواصلة إرساء أسس الدولة الإجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية وتعزيز استدامة المالية العمومية، هذه أهم الأولويات التي جاء بها قانون مالية 2024 تنفيذا للتعليمات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

للمنظومة الصحية الوطنية، وكذا تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026.

وفق نفس النهج، التزمت الحكومة بتنفيذ برنامج جديد للمساعدة في مجال السكن، والذي يأتي في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق.

وعلى نفس المنوال، أولت الحكومة أهمية قصوى لتنفيذ مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بمراجعة مدونة الأسرة لترجمة العناية الخاصة التي ما فتئ جلالته الملك يخص بها النهوض بالقضايا المتعلقة بالمرأة، والأسرة بصفة عامة.

وفيما يخص تشجيع الإستثمار، ستعمل الحكومة على توطيد جهودها في مجال الإستثمار العمومي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص عبر مواصلة تنزيل مضامين الميثاق الجديد للإستثمار وخارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال وأجراء صندوق محمد السادس للإستثمار. وواصلت الحكومة من جهة أخرى مجهوداتها للنهوض بالتشغيل.

كما أن الحكومة عازمة على تنفيذ الأوراش الكبرى المهيكلة والجيل الجديد من الإستراتيجيات القطاعية، بما فيها «الجيل الأخضر» وإستراتيجية «المغرب الرقمي 2030» ومشروع «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر بالإضافة لخارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة.

كما تعتزم الحكومة خلال سنة 2024 تسريع الأوراش ذات الصلة بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وتنزيل جميع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة خصوصا تلك المتعلقة بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها.

وعلى صعيد آخر، وسعيا لتعزيز إستدامة المالية العمومية لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويل مشاريع الإصلاح والتنمية، فالحكومة عاقدة العزم على اتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على استدامة المالية العمومية عبر

يستمد قانون المالية لسنة 2024 مرجعيته من التوجيهات الملكية التي تضمنها الخطابين اللذان ألقاهما جلالة الملك بتاريخ 29 يوليو 2023 بمناسبة عيد العرش وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

كما يسعى هذا القانون إلى ترجمة الإرادة الراسخة للحكومة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل الالتزامات التي جاء بها برنامجها برسم الفترة 2021-2026، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية وتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وفي إطار تدبير آثار زلزال الحوز، ووفقا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على مواصلة تنفيذ جميع مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بغلاف مالي يناهز 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سارعت بعد وقوع هذا الحدث الأليم إلى التنزيل الفوري لمجموعة من الإجراءات والتدابير لصالح الساكنة والمناطق المتضررة.

من جهة أخرى، وللتخفيف من آثار الظرفية الحالية على القدرة الشرائية للمواطنين، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى الحد من نسبة التضخم، وذلك مع احترام إلتزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي.

وعلاقة بتدبير الموارد المائية وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أولت الحكومة اهتماما خاصا لهذا القطاع، وذلك بتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

وعلى صعيد آخر، واصلت الحكومة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لاسيما عبر استكمال تنزيل مكونات الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، بإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي، ومواصلة الإصلاح الشامل

مواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والقانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

## الإطار المرجعي لقانون المالية لسنة 2024

استند إعداد قانون المالية لسنة 2024 على التوجيهات الملكية السامية وعلى الإلتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، بهدف إرساء أسس النموذج التنموي الجديد. علاوة على ذلك، يندرج هذا القانون في إطار تنفيذ التزامات الحكومة، بقيادة جلالة الملك، لتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

### التوجيهات الملكية السامية

في خطابه الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليو 2023، أشار جلالاته إلى الجدية كقيمة راسخة وأساسية للهوية المغربية. كما أكد على أن المغاربة معروفون بالتسامح والانفتاح والاعتزاز بتقاليدهم العريقة وبالهوية الوطنية الموحدة حيث تقوم هذه الخصال على الجدية والتفاني في العمل والارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

كما شدد جلالة الملك على أن تظل الجدية مذهبنا في الحياة والعمل، وأن تشمل جميع المجالات، لاسيما:

◀ **الحياة السياسية والإدارية والقضائية**، من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة.

◀ **المجال الاجتماعي**، خاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن.

هذه الجدية، تعني أيضا الفاعلين الاقتصاديين، وقطاع الاستثمار والإنتاج والأعمال.

لذا، ولمواجهة التحديات الاقتصادية المترتبة عن الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، ستتخذ الحكومة التدابير اللازمة، قصد تخفيف أثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتجات الضرورية.

وبالموازاة مع ذلك، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، أكد جلالة الملك على ضرورة التحلي بالجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الإقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، حث جلالة الملك على:

- إطلاق مشروع الاستثمار الأخضر للمكتب الشريف للفوسفاط وتسريع مسار قطاع الطاقات المتجددة؛

- إعداد مشروع «عرض المغرب»، في مجال الهيدروجين الأخضر. في هذا الشأن، دعا جلالاته إلى الإسراع في تنزيل هذا المشروع، بالجودة اللازمة، وبما يضمن تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

- تدبير الموارد المائية بالتبعية الدقيق لكل مراحل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 وعدم التساهل مع أي شكل من أشكال سوء الحكامة والتدبير، والإستعمال الفوضوي واللامسؤول للماء.

- منح التعويضات الاجتماعية، وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي للأسر المستهدفة.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2023، شدد جلالاته على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة على إثر الزلزال المفجع الذي ألم ببلادنا، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

وقد نوه بما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق والتضامن التلقائي مع إخوانهم المنكوبين.

كما نوه جلالاته بانتصار القيم المغربية الأصيلة، خاصة القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة: القيم الدينية والروحية والقيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وكذا قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات.

في إطار هذه القيم الوطنية التي تقدر الأسرة والروابط العائلية، دعا جلالاته إلى العمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر دعامة أساسية للنموذج الاجتماعي والتنموي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، أشار إلى أنه سيشرع في نهاية هذه السنة في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي لن يقتصر على التعويضات العائلية فقط، بل سيشمل

أيضا بعض الفئات الإجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة. ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الإجتماعية والبشرية.

وفي هذا السياق، أشار جلالة الملك إلى توجيهه للحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون-الإطار المتعلق بالحماية الإجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

هذا البرنامج سيتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الإعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفية تدبيرها. كما ينبغي أن يشكل تنزيله نموذجا ناجحا، على أساس نظام الإستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وستعمل الحكومة على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الإجتماعي الموجود حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل. بالإضافة إلى ضرورة اعتماد حكمة جيدة لهذا المشروع بوضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقييم المستمر.

### البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

يستمد البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026 أسسه من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضمون النموذج التنموي الجديد للمملكة. تهم محاوره الإستراتيجية الثلاثة ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ أساسية، تشمل:

- **تحصين الإختيار الديمقراطي:** من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات وإصلاح المنظومة القضائية؛

- **مأسسة العدالة الاجتماعية:** من خلال العمل على بناء دولة اجتماعية جديدة، تحمي وتضمن التوازنات الاجتماعية والإقتصادية، ولاسيما من خلال تنفيذ الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية للدولة الاجتماعية؛

- **وضع الرأسمال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي الجديد:** عبر توجيه عمل الحكومة وتحديد أولوياتها في تجويد التعليم المدرسي والجامعي للجميع والرفع من نجاعة البحث العلمي والتكوين المهني وإرساء خدمات صحية ذات جودة وخلق فرص شغل كافية؛

- **ارتكاز السياسات العمومية على كرامة المواطن:** من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين وتعزيز جودة المرافق العمومية مع ضمان الولوج العادل إليها للجميع؛

- **توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والإدخارية:** عملت الحكومة منذ تنصيبها على الالتزام بتعهداتها والإستجابة إلى تطلعات المواطنين والمواطنين المشروعة ورفع التحديات التي تعرفها بلادنا.

### التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024

أخذا بعين الإعتبار الإطار المرجعي المعتمد وعناصر السياق الوطني والدولي، تركز التوجهات العامة لهذا القانون على أربع محاور رئيسية وهي:

• تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

• مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛

• مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

• تعزيز استدامة المالية العمومية.

تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم، بشكل عاجل، اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة. وسيشكل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز الإطار العام للعمل الحكومي بهدف إحداث دينامية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى الجهات المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، وارتباطا بالظرفية وآثارها على القدرة الشرائية، ستواصل الحكومة مجهوداتها للتحكم في معدل التضخم في حدود 2,5% سنة 2024، وذلك من خلال توطيد التدابير الرامية لدعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر.

إضافية مقارنة مع سنة 2023، وكذلك إحداث 5.500 منصب مالي.

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026، حيث تم رصد 74 مليار درهم برسم سنة 2024 أي 5 ملايين درهم إضافية مقارنة مع سنة 2023. كما تم إحداث 20.344 منصب مالي لفائدة قطاع التربية الوطنية.

وتشمل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026 من أجل مدرسة ذات جودة للجميع 12 التزاما عمليا وتتمحور حول ثلاث مكونات:

- التلميذ، بهدف تمكين التلاميذ من التعلّات الأساسية ومواكبتهم من أجل استكمال تعليمهم الإلزامي؛

- الأستاذ، ويهدف إلى الارتقاء بمهنة التدريس، لاسيما من خلال تمكين الأساتذة من تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، واعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز وتجديد المقاربات البيداغوجية واعتماد الأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز تأثيرها على التلاميذ؛

- المؤسسة التعليمية، من خلال مؤسسات حديثة تساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

- مواصلة تنزيل خارطة تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، من خلال إحداث حوالي 4.000 وحدة تعليمية سنويا لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 6 سنوات، في العالم القروي على وجه الخصوص، مع تمكين المربيات والمربين من التكوين الجيد؛

- تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى تخرج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية. وسيتم في مرحلة أولى إطلاق برنامج لتكوين 1.000 طالب سنويا في سلك الدكتوراه، وهو ما سيمكن من تجديد هيئة الأساتذة الباحثين، الذين ستنم إحالة أعداد مهمة منهم على التقاعد خلال السنوات القادمة؛

- مواصلة تنزيل النسخة الثانية من برنامج «أوراش»، من أجل بلوغ هدف إحداث 250.000 منصب شغل. وفي هذا الصدد، رصدت الحكومة 2,25 مليار درهم سنويا خلال سنتي 2022 و 2023 لفائدة هذا البرنامج؛

كما ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 ومضاعفة الجهود بغية ترشيد استعمال المياه والتدبير الأمثل للطلب الموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

في هذا الإطار، وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد الحكومة مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسستي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية.

مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، من خلال:

- مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، حيث مكنت المجهودات المبذولة من وضع الترسنة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. في هذا الصدد، تم تمكين حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة من الولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تعبئة غلاف مالي سنوي يقدر بحوالي 9,5 ملايين درهم.

علاوة على ذلك، تم برسم سنة 2024، تخصيص 35 مليار درهم لمواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وذلك وفق رؤية جديدة تقوم على استهداف أمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم؛

- الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف، عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستيكية الضرورية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية والوحيدة لمنح الدعم وضمان نجاعته؛

- مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، عبر تأهيل العرض الصحي، لاسيما من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية وتطوير نظام معلوماتي مندمج، مع العمل على تنزيل قانون الوظيفة الصحية، وكذا تعزيز حكامه المنظومة الصحية الوطنية، حيث تم تخصيص 31 مليار درهم برسم سنة 2024، أي 2,6 مليار درهم

بالإضافة إلى ذلك، ستولي الحكومة أهمية خاصة لتنزيل مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، وذلك تجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها جلالة الملك للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام؛

- مواصلة جولات الحوار الاجتماعي مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين، وفقا لمخرجات الإتفاق الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022. وستسهر الحكومة على تنفيذ الاتفاقات الموقعة والتي ترمي بالأساس إلى تحسين أجور موظفي بعض القطاعات، حيث تم لهذا الغرض رصد غلاف مالي إضافي برسم سنة 2024 بلغ 4,23 مليار درهم.

مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، من خلال:

- إنعاش الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل للشباب ولقيمة اقتصادية مضافة. في هذا الصدد، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، في إطار تشاركي يجمع الحكومة بالقطاع الخاص والقطاع البنكي، موجهة لإحداث 500.000 منصب شغل في الفترة 2022-2026. في هذا السياق، ستسهر الحكومة على:

- مواصلة المجهود الاستثماري للدولة وتشجيع الإستثمار الخاص الذي لا يشكل حاليا سوى ثلث الاستثمار الإجمالي، في أفق أن تصل هذه النسبة إلى الثلثين سنة 2035؛

- مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية ذات الصلة والمتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للإستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الإستثمار ذات طابع استراتيجي؛

مواصلة تفعيل «صندوق محمد السادس للإستثمار»، باعتباره رافعة للإستثمارات الخاصة؛

- تفعيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى إصلاح مدونة التجارة عبر سن أحكام جديدة تهم آجال الأداء. كما ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى توفير مناخ محفز للمبادرات المقاولاتية والإبتكار، لاسيما المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الإستثمار في المشاريع التي تخدم التنافسية اللوجيستكية وفي الطاقات المتجددة ببلادنا.

- تنزيل البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن، برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني؛

- مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، الذي يحظى بعناية ملكية سامية، نظرا لمساهمته الفعالة في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بمؤشرات الولوجية وتمدرس الفتيات بالعالم القروي وتنمية الأنشطة الاقتصادية الفلاحية وغير الفلاحية وكذا تحسين ظروف التزود بالماء الشروب والكهرباء؛

- تحسين شروط ولوج جاليتنا بالخارج إلى أرض الوطن وإلى مختلف المرافق العمومية، حيث ستسهر الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، على تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، وتعبئة كفاءاتها خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، مع إيلاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج؛

- تنزيل استراتيجية «جسر»، التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة مشاركة النساء في تنمية الإقتصاد الوطني وتقليص نسبة انتشار العنف ضد النساء وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة والتكفل بالأشخاص المسنين؛

- تسريع تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في مختلف مناحي الحياة العمومية، حيث ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل خارطة الطريق التي أعدتها لهذه الغاية، والتي تتضمن 25 إجراءً تتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات والخدمات العمومية، لا سيما في التعليم والصحة والعدل والإعلام والتواصل والثقافة.

كما تم، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، اعتماد رأس السنة الأمازيغية، الذي يوافق 14 يناير من كل سنة، عطلة وطنية رسمية مدفوعة الأجر؛

- مواصلة إصلاح منظومة العدالة. ستواصل الحكومة، إلى جانب تحديث وتطوير المنظومة القانونية، التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية وتعميم محاكم الأسرة.

تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030 التي تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية وتطوير الإقتصاد الرقمي خاصة عبر تطوير المقاولات الناشئة.

#### تعزيز استدامة المالية العمومية

تعتزم الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على توازنات المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتمادها لمجموعة من الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها تحقيق هوامش مالية لتمويل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية. ويتعلق الأمر خاصة بـ:

- مواصلة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل إحقاق العدالة الضريبية من خلال وضع نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف يمنح رؤية أوضح للمستثمرين وللفاعلين الإقتصاديين. وفي هذا الإطار، ستعطي الأولوية، خلال سنة 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى عقلنة المحفظة العمومية، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بغية تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تديرها وتجويد حكامه ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية قصد الرفع من المردودية الإقتصادية والإجتماعية ومساهمة أكبر في الميزانية العامة؛

- مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، من أجل تعزيز توازن المالية العمومية، لاسيما من خلال اعتماد قاعدة ميزانية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة. كما يهدف هذا الإصلاح إلى تجويد البرمجة الميزانية المتعددة السنوات وتوسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة؛

- التقليل التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع المالية العمومية في مسار تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

المصدر: مديرية الميزانية

- مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وجيل جديد من المخططات الإستراتيجية القطاعية، خاصة:

- الإستراتيجية الطاقية التي تروم تحقيق قدرة على إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030. كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل مخطط التجهيز الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2027، عبر مساهمة أكثر نجاعة للقطاع الخاص مع مواصلة جهود نقل الطاقة الكهربائية النظيفة من جنوب المملكة إلى شمالها. موازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة دعمها المباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال تعزيز موارده المالية، لتمكينه من الإستمرار في إنتاج الطاقة الكهربائية وتزويد القطاعات الإقتصادية بتكلفة تنافسية تراعي القدرة الشرائية للمواطنين؛

- تسريع تنزيل مشروع «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا والإستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين في هذا المجال الواعد؛

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية للقطاع السياحي عبر رصد غلاف مالي يقدر بـ 6,1 مليار درهم بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق 2026 وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة وإحداث 80.000 فرصة شغل مباشر و120.000 فرصة شغل غير مباشر.

- تسريع أوراش الجهوية المتقدمة واللامركزية، من خلال اعتماد سياسة جديدة تركز على إعطاء بعد تراحي لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر إحداث التمثيليات المشتركة على الصعيد الجهوي، وذلك لضمان فعالية أدائها والإرتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها مع مواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللامركزية؛

- تنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكمة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها. كما سيتم العمل وفق نفس المنظور على

# قانون مالية 2024 في أرقام

حسب المعطيات المرقمة لقانون مالية 2024، من المنتظر أن يواصل عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام منحاه التنزلي ليصل إلى 4%، بعدما بلغ مستوى 7.1% سنة 2020. هذا التحسن يعزى أساسا إلى ارتفاع موارد الميزانية بنسبة 7.11% مقابل ارتفاع إجمالي تكاليف الدولة بـ 6.3% برسم سنة 2024.

## فرضيات قانون المالية لسنة 2024

نسبة نمو الناتج الداخلي الخام	3,7%
نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام دون احتساب عائدات الخوصصة	4%
متوسط سعر غاز البوتان (للطن)	\$ 500
نسبة التضخم	2,5%

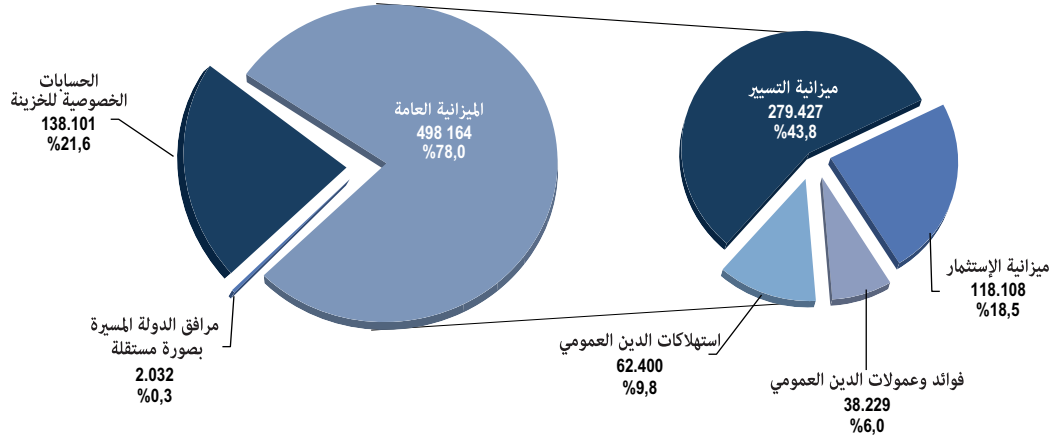
## نفقات ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي لتكاليف ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2024 بـ 638.298.179.000 درهما بما فيها 9.625.100.000 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، مقابل 600.472.763.000 درهما برسم قانون المالية لسنة 2023، أي بزيادة قدرها 37.825.416.000 درهم أو 6,3% موزعة كما يلي:

## تطور نفقات ميزانية الدولة برسم الفترة 2023-2024 (بملايين الدرهم)

المعطيات	قانون مالية 2024		قانون مالية 2023	
	التغييرات المطلقة	%	المطلقة	%
الميزانية العامة	11.777,870	2,42%	498.164,311	486.386,441
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-267,293	-11,62%	2.032,410	2.299,703
الحسابات الخصوصية للخزينة	26.314,839	23,54%	138.101,458	111.786,619
المجموع	37.825,416	6,30%	638.298,179	600.472,763

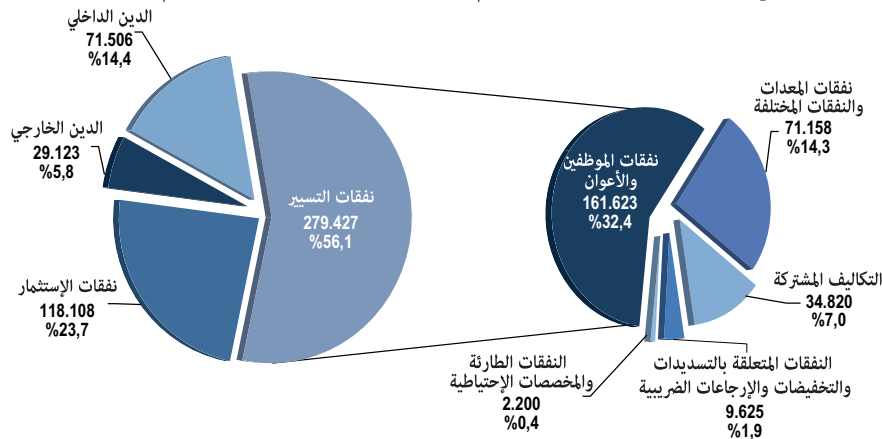
## بنية تحملات ميزانية الدولة برسم قانون المالية 2024 (بملايين الدرهم)



## تطور نفقات الميزانية العامة خلال الفترة 2023-2024 (مليون درهم)

التغييرات المطلقة	التغييرات النسبية	الحصة من المجموع	قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	نقطة التفسير:
5.829,05	3,74%	32,44%	161.623,35	155.794,30	نفقات التسيير:
6.291,42	9,70%	14,28%	71.158,29	64.866,87	نفقات الموظفين
-3.854,40	-9,97%	6,99%	34.820,00	38.674,40	نفقات المعدات و النفقات المختلفة
-22,91	-0,24%	1,93%	9.625,10	9.648,01	التكاليف المشتركة
44	2,04%	0,44%	2.200	2.156	النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية
8.287,15	3,06%	56,09%	279.426,73	271.139,58	النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية
12.081,04	11,39%	23,71%	118.108,35	106.027,30	مجموع نفقات التسيير
20.368,20	5,40%	79,80%	397.535,08	377.166,88	نفقات الاستثمار
14.979,20	105,91%	5,85%	29.122,92	14.143,72	مجموع نفقات الميزانية العامة (بدون احتساب الدين)
-23.569,53	-24,79%	14,35%	71.506,31	95.075,84	نفقات الدين العمومي :
-8.590,33	-7,87%	20,20%	100.629,23	109.219,56	الدين الخارجي
11.777,87	2,42%	100,00%	498.164,31	486.386,44	الدين الداخلي
					مجموع نفقات الدين العمومي
					مجموع نفقات الميزانية العامة

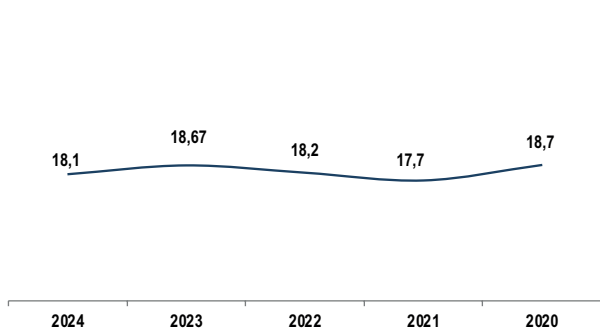
## توزيع نفقات الميزانية العامة برسم قانون مالية 2024 (مليون درهم)



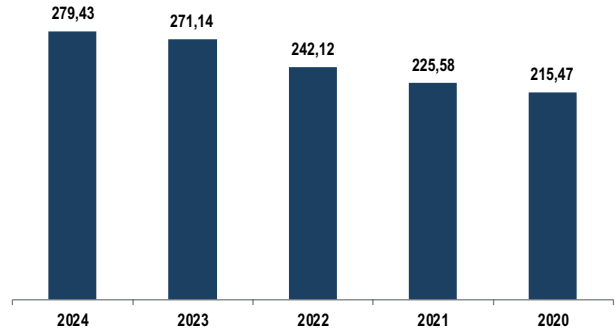
## تطور ميزانية التسيير

تطور ميزانية التسيير برسم الفترة 2024-2020

تطور ميزانية التسيير مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



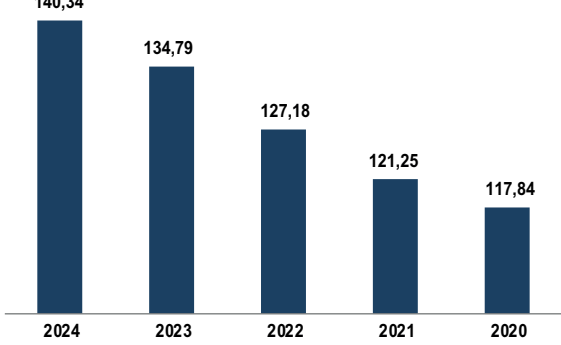
تطور ميزانية التسيير (بملايير الدراهم)



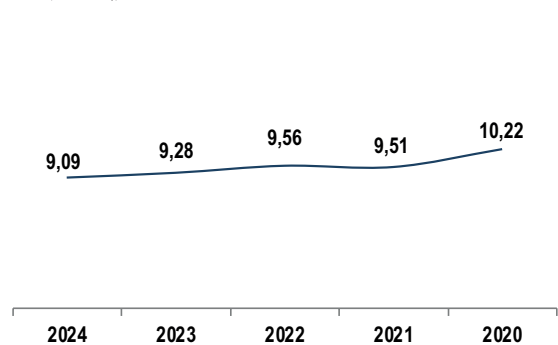
## تطور كتلة الأجور

استقرت نسبة حصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام عند حوالي 9,09% (دون احتساب مساهمات الدولة برسم التقاعد وأنظمة الاحتياط الاجتماعي)، علماً أن هذه النفقات لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن النفقات العمومية، حيث تمثل ما يناهز 28,17% من الميزانية العامة برسم سنة 2024.

تطور نفقات الموظفين (\*) (بملايير الدراهم)



تطور نفقات الموظفين (\*) مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)

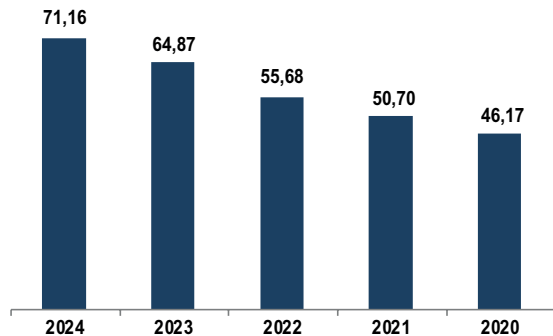


(\*) دون احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد والتي بلغت ما يناهز 21 مليار درهم و 21,3 مليار درهم سنتي 2023 و 2024 على التوالي.

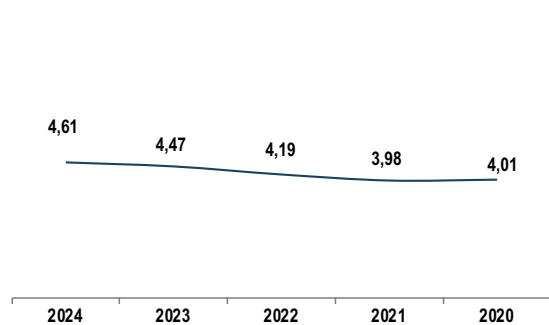
## نفقات المعدات والنفقات المختلفة

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 71.158.286.000 درهم سنة 2024، مقابل 64.866.867.000 درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، أي بزيادة قدرها 9,70%.

تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة (بملايير الدراهم)

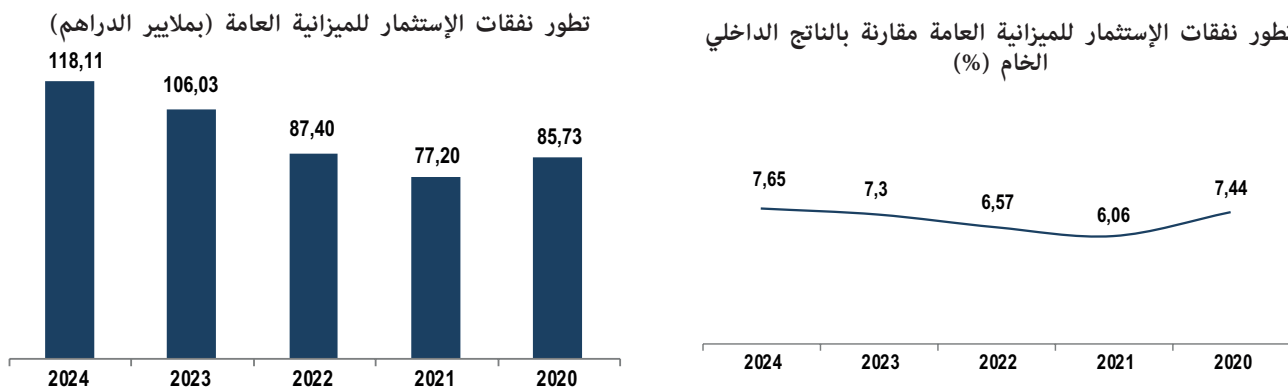


تطور نفقات المعدات والنفقات المختلفة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)



## نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم السنة المالية 2024، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 118,11 مليار درهم مقابل 106,03 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، أي بارتفاع قدره 11,39%.



وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2024 والسنوات التي تليها والبالغة 74,26 مليار درهم؛
  - اعتمادات الأداء المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية للسنة المالية 2023، والتي لم يصدر الأمر بأدائها إلى متم 2023 والمقدر مبلغها المتوقع ب 12 مليار درهم.
- وبهذا سيصل، مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الوزارات والمؤسسات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 204,36 مليار درهم، برسم سنة 2024.

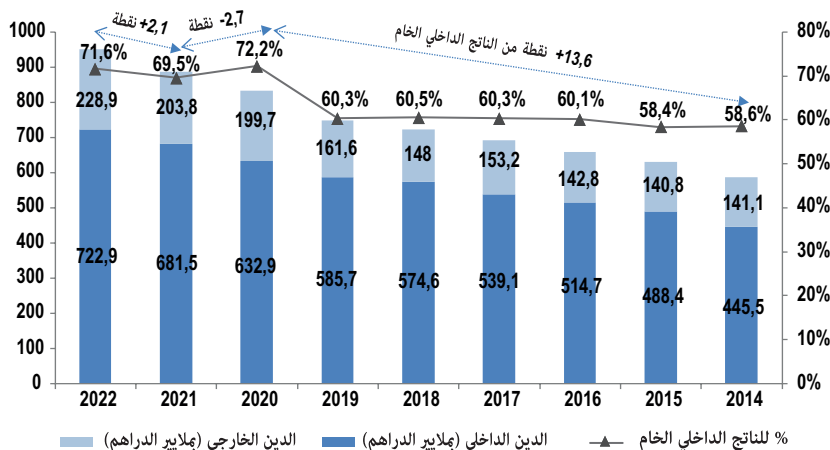
## تطور نفقات الدين العمومي

قدرت نفقات الدين العمومي بـ 100.629.233.000 درهم برسم سنة 2024، موزعة كما يلي: (بملايين الدرهم)

التغيرات	السنة	ق.م 2023		ق.م 2024	
		النسبية	المطلقة	النسبية	المطلقة
	الدين الخارجي	105,91%	14.979,20	29.122,92	14.143,72
	الدين الداخلي	-24,79%	-23.569,53	71.506,31	95.075,84
	المجموع	-7,87%	-8.590,33	100.629,23	109.219,56

بالنسبة للنتاج الداخلي الإجمالي، فقد عرف حجم دين الخزينة ارتفاعا قدره 2,1 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 71,6% نهاية سنة 2022 مقابل 69,5% نهاية عام 2021. فيما بلغ مؤشر المديونية الداخلية 54,4% من الناتج الداخلي الإجمالي و17,2% بالنسبة للمديونية الخارجية مقابل 53,5% و16% متم سنة 2021 على التوالي.

## تطور دين الخزينة خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2022



## الموارد

يبلغ مجموع موارد ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2024 ما قدره 574.552.394.000 درهم، مقابل 536.435.316.000 درهم برسم قانون المالية للسنة المالية 2023، أي بارتفاع قدره 7,11%. وتتوزع كما يلي :

(بملايين الدرهم)

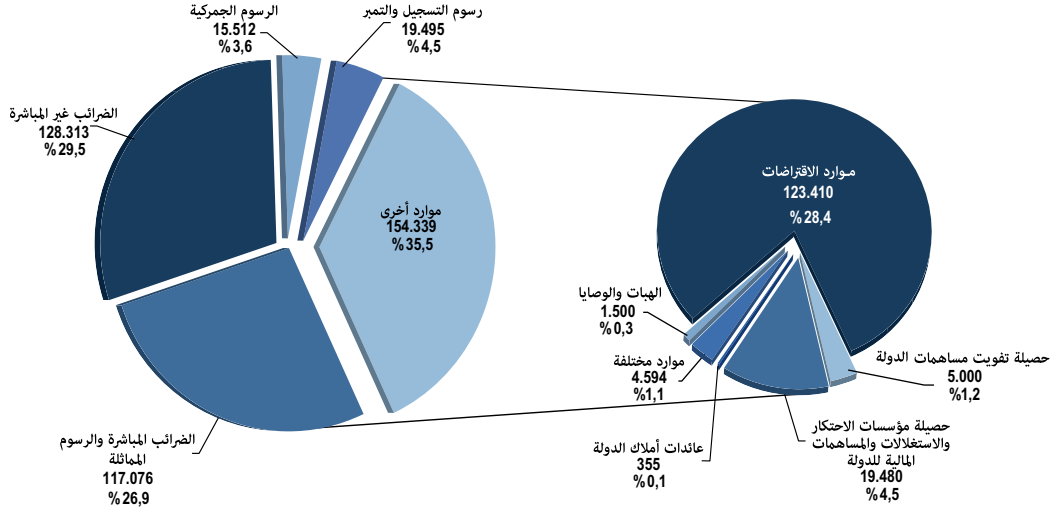
التغيرات المطلقة	التغيرات %	السنة	
		ق.م 2023	ق.م 2024
10.973,766	2,59%	423.760,808	434.734,574
-267,293	-11,62%	2.299,703	2.032,410
27.410,605	24,83%	110.374,805	137.785,410
<b>38.117,078</b>	<b>7,11%</b>	<b>536.435,316</b>	<b>574.552,394</b>

ويبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة المتوقعة برسم السنة المالية 2024 ما قدره 311.324.574.000 درهم، مقابل 294.719.508.000 برسم قانون المالية للسنة المالية 2023، أي بزيادة قدرها 5,63%.

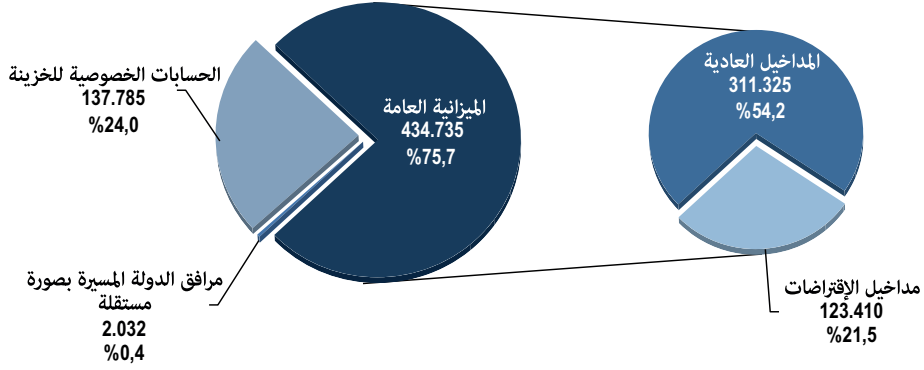
تطور توقعات أهم أصناف موارد الميزانية العامة ( بملايين الدراهم)

بيان الموارد	ق.م 2023	ق.م 2024	التغيرات المطلقة	التغيرات النسبية	الحصة في المجموع
<b>1 - الموارد الجبائية</b>					
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	113.295,83	117.075,92	3.780,09	3,34%	26,93%
الضرائب غير المباشرة	120.620,92	128.312,54	7.691,62	6,38%	29,52%
الرسوم الجمركية	14.849,85	15.512,06	662,21	4,46%	3,57%
رسوم التسجيل والتمبر	16.132,65	19.495,16	3.362,51	20,84%	4,48%
<b>مجموع الموارد الجبائية</b>	<b>264.899,24</b>	<b>280.395,68</b>	<b>15.496,44</b>	<b>5,85%</b>	<b>64,50%</b>
<b>2 - الموارد غير الجبائية</b>					
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5.000,00	5.000,00	0,00	0,00%	1,15%
حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	19.463,94	19.480,00	16,06	0,08%	4,48%
عائدات أملاك الدولة	354,50	354,50	0,00	0,00%	0,08%
موارد مختلفة	3.501,82	4.594,39	1.092,57	31,20%	1,06%
موارد الهيئات والوصايا	1.500,00	1.500,00	0,00	0,00%	0,35%
<b>مجموع الموارد غير الجبائية</b>	<b>29.820,26</b>	<b>30.928,89</b>	<b>1.108,63</b>	<b>3,72%</b>	<b>7,11%</b>
<b>المداخيل العادية (2+1)</b>	<b>294.719,51</b>	<b>311.324,57</b>	<b>16.605,07</b>	<b>5,63%</b>	<b>71,61%</b>
<b>3 - موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل</b>					
موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل	129.041,30	123.410,00	-5.631,30	-4,36%	28,39%
<b>مجموع موارد الميزانية العامة</b>	<b>423.760,81</b>	<b>434.734,57</b>	<b>10.973,77</b>	<b>2,59%</b>	<b>100,00%</b>

### بنية موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2024 (مليون درهم)

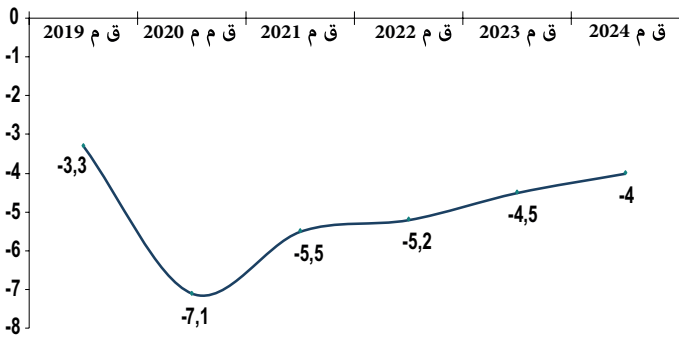


### بنية موارد ميزانية الدولة برسم قانون المالية لسنة 2024 (بملايين الدراهم)



أثر ارتفاع أسعار المواد الأولية لدعم القدرة الشرائية للأسر وقطاعات محددة من الاقتصاد (النقل، السياحة، الفلاحة)، وكذا تعزيز الاقتصاد والمقاول، فضلاً عن إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم).

تطور نسبة العجز الميزانياتي المتوقع مقارنة مع الناتج الداخلي الخام (دون احتساب مداخيل الخصوصية) برسم قوانين المالية في الفترة 2024-2019



المصدر: مديرية الميزانية

### تطور نسبة العجز الميزانياتي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في الفترة 2024-2019

عرف رصيد الميزانية تحسناً تدريجياً منذ سنة 2013، بفضل التدابير الميزانياتية التي مكنت من تقليص نفقات المقاصة ونفقات الدولة. وبالتالي، مكنت هذه الإجراءات من خفض عجز الميزانية ليلبغ 3,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 مقابل 6,2% سنة 2012. إلا أن عجز الميزانية تفاقم سنة 2020 ليصل إلى 7,1% من الناتج الداخلي الخام، تحت تأثير ارتفاع النفقات الاستثنائية للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 والانخفاض الكبير في الموارد العادية المرتبط بانكماش النشاط الاقتصادي على غرار مختلف دول العالم. وابتداء من سنة 2021، تحسن عجز الميزانية بفارق 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام و0,3 نقطة سنة 2022 ليلبغ 5,2% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على الرغم من الجهود الميزانياتية المبذولة للحد من تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد-19، والتخفيف من

# إستثمارات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تواصل منهاها التصاعدي خلال سنة 2024

ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية جهودها للرفع من مستوى استثماراتها التي من المتوقع أن تبلغ 152 مليار درهم خلال سنة 2024، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بسنة 2023، وسيتم توجيه هذه الإستثمارات للقطاعات الحيوية ولدعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية النوعية وتسريع وثيرة التنمية.

وقد كان لهذه التطورات تداعيات متباينة على المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الذي تأثرت وضعيته المالية بشكل أكثر حدة، حيث سجل عجزاً مالياً مرتفعاً بفعل تفاقم أسعار المحروقات واللجوء المكثف إلى مصادر المياه ذات تكلفة عالية (تحلية مياه البحر).

ومن أجل ضمان استمرارية خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم هذين القطاعين، وذلك في إطار مذكرة تفاهم تم إبرامها بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال شهر نونبر 2022.

وفيما يخص قطاع النقل الجوي، تطمح الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية، بعد ثلاث سنوات من تراجع أنشطتها، إلى انتعاش حركة الطيران بشكل متواصل بعد أن بلغت نسبة 92% عند نهاية أبريل 2023، مقارنة بمستوى الرواج الذي حققته الشركة خلال سنة 2019 وهو ما يفتح آفاقاً واعدة أمام الشركة لإطلاق مخطط تنميتها وتعزيز أسطولها.

ومن جهته، وبعد الأزمة الصحية التي استمرت تداعياتها لمدة سنتين، نجح المكتب الوطني للمطارات في استعادة توازناته المالية ومستوى أنشطته التي ارتفعت بنسبة 96% من إنجازات فترة ما قبل الأزمة الصحية.

أما فيما يتعلق بالمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، فعلى الرغم من استعادة أنشطتهما بمستويات تقارب تلك المسجلة

## المؤسسات والمقاولات العمومية في صلب النموذج التنموي

تمثل المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلاً رئيسياً في صلب النموذج التنموي للبلاد بحكم دورها الاستراتيجي في تنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وذلك نظراً لتعدد مجالات تدخلها ولدورها في توفير الخدمات العمومية للمواطنين وللمقاولات وفي تنفيذ المشاريع المهيكلية وتعزيز البنيات التحتية وإعداد التراب الوطني، بالإضافة إلى مساهمتها في تقليص الفوارق الاجتماعية وكذا تشجيع الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات.

وبالتالي فإن المؤسسات والمقاولات العمومية تضطلع بدور محوري بالنظر إلى أهمية برامجها الاستثمارية، والتأثير الإيجابي لأنشطتها وقدرتها على دعم استقرار الاقتصاد من خلال الحفاظ على استمرارية الخدمات العمومية وعلى مناصب الشغل حتى في أوقات الأزمات.

وقد أدى السياق الدولي الذي اتسم بتوالي الأزمات واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى ضغوط قوية على النمو الاقتصادي العالمي، بفعل تأثير تفاقم أسعار المواد الأولية وعدم استقرار الأسواق المالية واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد.

وينضاف إلى ذلك، بالنسبة لبلادنا، استمرار مشكلة الإجهاد المائي، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الماء وإطلاق برامج جد مكلفة لتوفير الموارد المائية.

للشرب ووكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي والفاعلين على مستوى التوزيع، بدور مهم في تنزيل وتنفيذ مخططات العمل المتعلقة بمحاربة آثار الجفاف ونذرة المياه وتنفيذ مختلف الأوراش المرتبطة بها والتي تندرج ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027، الذي تم وضعه وفقاً للتوجيهات الملكية السامية. وتخرط هذه الهيئات في تنفيذ مكونات هذا البرنامج الذي يهتم أساساً، مشاريع نقل المياه وإنشاء وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المُعالجة وإطلاق الحملات المتعلقة بترشيد استهلاك المياه، فضلاً عن تسريع البرامج الرامية إلى تحسين مردودية شبكات توزيع المياه وتطوير أنظمة الري.

ومن جهته، أطلق المكتب الشريف للفوسفات برنامجاً طموحاً بكلفة إجمالية قدرها 23.500 مليون درهم، مخصصة، أساساً، لبناء عدة وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المُعالجة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، تمت إعادة توجيه مخططات عمل كل من الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف ملاءمتها مع أهداف استراتيجية التحول الطاقي وتقليص التبعية الطاقية لبلادنا، وذلك من خلال تسريع إنجاز المشاريع التي أطلقها صاحب الجلالة، والمتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة لتصل حصتها في باقة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 52% في سنة 2030 والتي من المرتقب تحقيقها في أفق سنة 2027، بينما سترتفع هذه الحصة إلى أكثر من 60% في سنة 2030. كما يجري العمل حالياً على وضع خارطة طريق لتحديد عرض المغرب لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر، وذلك وفقاً للتوجيهات الملكية السامية.

ويواصل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن مخططة التنموي الذي يهدف إلى الشروع في استغلال المناجم المكتشفة للغاز الطبيعي وتطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي بهدف المساهمة في تسريع الانتقال إلى مزيج طاقي منخفض الكربون والذي من شأنه أن يمكن من مواجهة تقلبات إنتاج الطاقات المتجددة وبالتالي تكثيف إنتاج الطاقة المعتمدة على مصادر مستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق الدراسات والمشاورات من أجل تقويم النماذج المالية لكل من الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإعادة تموقعهما وفقاً لأهداف تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي.

خلال سنة 2019، إلا أن وضعيتهما المالية لا تزال تعرف اختلالاً هيكلياً تحت تأثير ارتفاع خدمة تسديد الديون التي تمت تعبئتها لتمويل البنيات التحتية، حيث ارتفع حجم هذه الديون إلى مستويات لا تتناسب مع نماذج هذه الهيئات.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد سجل نتائج متميزة سنة 2022 بفضل الإنجاز التاريخي لأسود الأطلس بمونديال قطر، وكذا بفضل التنسيق الإستباقي لتظافر جهود كافة مكونات المنظومة السياحية وهو ما مكن من استرجاع مستويات النشاط المحققة قبل الأزمة الصحية.

في هذا الإطار، كثف المكتب الوطني المغربي للسياحة من جهوده من أجل استئناف النشاط السياحي بنجاح عبر تكريس ركائز الترويج للمغرب كوجهة سياحية، مما مكن من استرجاع حجم النشاط الذي تم تسجيله سنة 2019 بنسبة هامة.

واستقبل المغرب خلال سنة 2022، ما يزيد عن 10,8 مليون سائح، أي بزيادة قدرها 192% مقارنة بسنة 2021 وبانخفاض نسبته ناقص 16% مقارنة بسنة 2019، في حين بلغت عائدات القطاع 91 مليار درهم مسجلة ارتفاعاً بنسبة 166% مقارنة بسنة 2021 و16% مقارنة بسنة 2019.

وبخصوص قطاع الفوسفات، فإن المجمع الشريف للفوسفات يتطلع إلى آفاق استراتيجية طموحة تركز على إرساء التنمية المستدامة والانتقال إلى إنتاج خال من الكربون. ويهدف البرنامج الأخضر 2023-2027 الذي رُصد له غلاف مالي قدره 130 مليار درهم إلى تعزيز التموقع الاستراتيجي للمجمع في قطاع الأسمدة المستدامة من خلال استشراف آفاق جديدة للنمو مع تعزيز قدراته التنافسية.

وعلى مستوى النتائج المالية وإثر الارتفاع القوي لأسعار المنتجات الفوسفاتية المسجل سنة 2022 جراء الضغوطات التضخمية المرتبطة بالأزمات الدولية، فقد حقق المجمع خلال سنة 2022 رقم معاملات قياسي بلغ 114.574 مليون درهم مسجلاً ارتفاعاً قدره 36% مقارنة بالسنة المالية السابقة، علماً أن مجموع صادرات الفوسفات ومشتقاته انتقل من 79.638 مليون درهم سنة 2021 إلى 111.068 مليون درهم سنة 2022.

وفيما يخص الحد من تأثيرات الإجهاد المالي، تقوم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في قطاع الماء، خصوصاً المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح

ويعزى التطور الإيجابي في حجم استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية على وجه الخصوص، إلى الإنجازات التي حققها المجمع الشريف للفوسفاط (20.050 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (7.580 مليون درهم) ومجموعة العمران (4.846 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (4.805 مليون درهم) والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (4.800 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (3.267 مليون درهم) والوكالة الخاصة طنجة المتوسط (2.943 مليون درهم). وتستحوذ هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، لوحدها، على ما يقارب 63% من إجمالي استثمارات القطاع برسم سنة 2022.

وقد بلغ حجم التوقعات المحينة لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2023 ما قدره 143.569 مليون درهم مقابل توقعات أولية برسم قانون المالية لهذه السنة قدرها 140.500 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا طفيفا (2%). وترجع هذه الوضعية إلى التحيينات الناتجة عن مناقشة الميزانيات من طرف اللجان المختصة وتوصيات المجالس التداولية.

ومن المنتظر أن تستقر توقعات الاختتام برسم سنة 2023 في مبلغ 89.944 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 63% مقارنة بالتوقعات المحينة لاستثمارات.

وبخصوص سنة 2024، من المتوقع أن ترتفع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 6% مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2023، لتبلغ 152.013 مليون درهم. وتهم الاستثمارات المبرمجة برسم سنة 2024، على وجه الخصوص، المؤسسات والمقاولات التالية: المجمع الشريف للفوسفاط (52.877 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (14.703 مليون درهم)، الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (8.736 مليون درهم) والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (6.200 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (6.178 مليون درهم). وتمثل توقعات هذه الهيئات لوحدها 58% من إجمالي توقعات استثمار القطاع لسنة 2024.

أما فيما يخص سنتي 2025 و2026، فمن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار ما قدره 123.110 مليون درهم و112.825 مليون درهم على التوالي.

## الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2022 وتوقعات اختتام سنة 2023 والتوقعات برسم الفترة 2024-2026

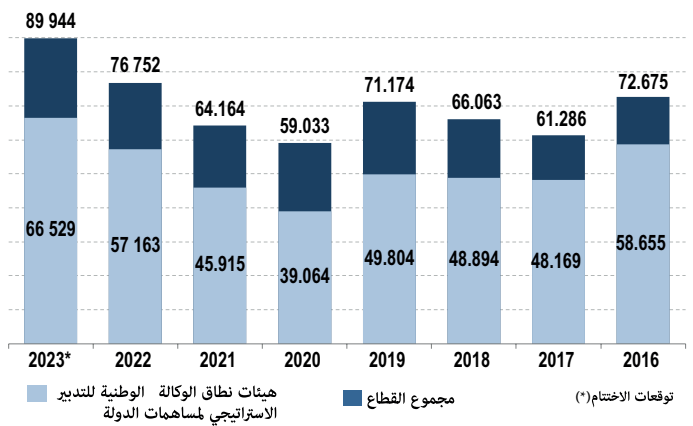
بالرغم من تأثير اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الأولية، شهدت المؤشرات الاقتصادية والمالية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية انتعاشا كبيرا خلال سنة 2021، دون بلوغ مستوى الأداء المسجل قبل الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وخلال سنة 2022، وبالرغم من استمرار الإكراهات الناجمة عن الأزمات المتتالية، واصلت المؤسسات والمقاولات العمومية جهودها لضمان استمرارية المرافق العمومية الأساسية وتحقيق معدلات انتعاش كبيرة في أدائها مقارنة مع سنة 2019، وذلك بفضل التدابير المتخذة لتعزيز برامج تنميتها بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاعات الأكثر تضررا من أجل ضمان السير العادي للمرافق العمومية.

وفي سياق يتسم باستمرار معدلات تضخم مرتفعة خلال سنة 2023، تشير المؤشرات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية إلى تسجيل منحى إيجابي سنة 2023، ومن المتوقع تعزيز هذا النسق خلال الفترة 2024-2026.

هكذا، حققت المؤسسات والمقاولات العمومية، خلال سنة 2022، حجم استثمار إجمالي قدره 76.752 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز 77% وبتحسن قدره 12.588 مليون درهم (زائد 20%) مقارنة بإنجازات 2021 (64.164 مليون درهم).

### حجم الإستثمارات المنجزة في الفترة 2016-2023 (بملايين الدرهم)



ويكشف التوزيع الجهوي للاستثمارات المتوقعة لسنة 2023 عن تركيز 46% من الاستثمارات في جهتي الرباط -سلا-القنيطرة والدار البيضاء -سطات، علما أن ثلاث جهات أخرى تستحوذ على 31% من استثمارات القطاع (مراكش -أسفي، طنجة -تطوان -الحسيمة ودرعة -تافيلالت)، بينما تحصل كل من الجهة الشرقية وجهة العيون الساقية الحمراء على التوالي على 6% و5% من الاستثمارات، لتتقاسم بقية الجهات نسبة 13% المتبقية من الاستثمارات.

أما بخصوص سنة 2024، فمن المرتقب أن تعرف حصة جهة الرباط -سلا-القنيطرة ارتفاعا بثلاث نقاط لتنتقل من 20% سنة 2023 إلى 23% في سنة 2024، بينما ستسجل جهة الدار البيضاء -سطات تراجعاً بنقطتين من حصة الاستثمار الجهوي للمؤسسات والمقاولات العمومية حيث ستستقر حصة استثمارها في نسبة 24% خلال سنة 2024 مقابل 26% سنة 2023. ومن المرتقب أن تشهد الجهات الأخرى تغييرات لا تتجاوز نقطة واحدة في حصص الاستثمار المخصصة لها.

## التحليل حسب التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

يبرز تحليل التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة لسنة 2023 (143.569 مليون درهم) وضعية أكثر توازنا مقارنة بسنة 2022. وفي هذا الإطار، فإن حصة جهة الرباط -سلا-القنيطرة ستعرف تحسنا بخمس نقاط، حيث ستنتقل من 15% سنة 2022 إلى 20% سنة 2023، تليها جهة مراكش -أسفي التي من المتوقع أن تنتقل حصتها من 12% سنة 2022 إلى 16% في متم 2023. وبالمقابل، ستعرف جهتي الدار البيضاء -سطات وطنجة -تطوان الحسيمة تراجعا بأربع وثلاث نقاط على التوالي لتنتقل، على التوالي، من 30% سنة 2022 إلى 26% سنة 2023 ومن 11% سنة 2022 إلى 8% سنة 2023، في حين أن باقي الجهات ستشهد تقلبات في حصص استثماراتها لا تتجاوز نقطة واحدة.

التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية				
الجهة	2023		2024	
	المبلغ (مليون درهم)	الحصة	المبلغ (مليون درهم)	الحصة
الدار البيضاء - سطات	37 216	26%	37 023	24%
الرباط - سلا - القنيطرة	28 968	20%	34 529	23%
مراكش - أسفي	22 317	16%	22 412	15%
طنجة - تطوان - الحسيمة	11 479	8%	11 630	8%
درعة - تافيلالت	9 561	7%	8 680	6%
الشرق	8 704	6%	9 910	7%
العيون - الساقية الحمراء	7 200	5%	6 041	4%
بني ملال - خنيفرة	6 352	4%	6 841	5%
فاس - مكناس	4 882	3%	4 737	3%
سوس - ماسة	3 505	2%	7 174	5%
كلميم - واد نون	2 430	2%	2 074	1%
الداخلة - وادي الذهب	953	1%	963	1%
المجموع	143 569	100%	152.013	100%

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخصوصية

## التدابير الجبائية لقانون مالية 2024

يوصل قانون مالية 2024 تنزيل الإصلاحات الجبائية المدرجة منذ سنتين في قانون الإطار رقم 19-69. وتتصدر القيمة المضافة المقتضيات الضريبة الجديدة والتي سيم تنزليها وفق نهج تدريجي على مدى ثلاث سنوات. و تهدف التدابير المتخذة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطن و تحسين مناخ الإستثمار و دعم الإستثمار فضلا عن محاربة الغش الضريبي.

الداخلية في صنعها، ينص قانون المالية 2024، على خضوعها للضريبة على القيمة المضافة بسعر 20% اعتبارا من نفس التاريخ.

### إعفاء الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها

نص قانون المالية لسنة 2024 على الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وبالداخل دون الحق في الخصم، بالنسبة للأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها، ابتداء من فاتح يناير 2024، وفقاً لأحكام المواد 91 - I - هاء - 4° و 123-27° من المدونة العامة للضرائب. الاستفادة من هذا الإعفاء تستدعي القيام بالإجراءات المنصوص عليها بموجب نص تنظيمي.

### إعفاء الماء المخصص للاستعمال المنزلي

نص قانون مالية 2024 على إعفاء عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالماء المخصص للاستعمال المنزلي المنجزة من طرف الهيئات المكلفة بالتوزيع العمومي وكذا خدمات التطهير المقدمة من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وعمليات إيجار عداد الماء، المخصصة لنفس الاستعمال وذلك ابتداء من فاتح يناير 2024 طبقاً لمقتضيات المادة 92-I-55° من المدونة العامة للضرائب.

### إعفاء الزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني

نص قانون المالية 2024 على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وبالداخل دون الحق في الخصم بالنسبة للزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2024 طبقاً لمقتضيات المواد 91-I-أ-2° و 123-1° من المدونة العامة للضرائب.

لضمان وضوح الرؤية واستقرار نظامنا الجبائي كما ينص عليه القانون الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الضريبي، أدرج قانون المالية لسنة 2024 إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفق نهج تدريجي على مدى ثلاث سنوات (2024 و 2025 و 2026).

يرمي هذا الإصلاح إلى ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في: هدف ذو طابع اجتماعي بغية إعفاء السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع ودعم القدرة الشرائية للأسر، وهدف يتمثل في الجهاد الاقتصادي من خلال مواءمة الأسعار للتخفيف من أثر المصدم على الشركات، فضلا عن تحقيق عدالة ضريبية من خلال تدابير تيسر إدماج القطاع غيرالمهيكل.

من جهة أخرى، تم إدراج تدابير ضريبية أخرى بقانون المالية لسنة 2024 بهدف محاربة الغش والتهرب الضريبي.

### تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع

#### إعفاء جميع المنتجات الصيدلية

نص قانون المالية لسنة 2024 على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل مع الحق في الخصم، ومن الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد على جميع المنتجات الصيدلية ابتداء من فاتح يناير 2024 وذلك طبقاً لمقتضيات المواد 92-I-19° و 123-37° من المدونة العامة للضرائب.

فيما يتعلق بالمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية، وكذا للفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية والمنتجات

الخصم بالنسبة لمصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2024 طبقا لمقتضيات المواد 91 - I - أ - (8° - 9° - 10°) و123-1° من المدونة العامة للضرائب.

إعفاء مصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي

نص قانون المالية 2024 على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وبالدخل دون الحق في

## تدابير انتقالية

وفقاً للتدابير الانتقالية للمادة III-125 من المدونة العامة للضرائب، تعتبر المبالغ التي يقبضها، ابتداء من فاتح يناير 2024، الخاضعون للضريبة المعفيون اعتباراً من التاريخ المشار إليه، ثمناً لبيوع منجزة كلها ومحركة فاتورات في شأنها قبل التاريخ المذكور، خاضعة للنظام الجبائي الجاري به العمل في تاريخ إنجاز العمليات المذكورة.

إلى جانب ذلك، وطبقاً لمقتضيات المادة IV-125 من المدونة العامة للضرائب يجب على الملمزين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة حسب نظام قبض المبالغ والمعنيين بالأحكام السالفة الذكر، أن يوجهوا قبل فاتح مارس 2024 إلى المصلحة المحلية للضرائب التابعين لها، قائمة تتضمن أسماء المتعامل معهم المدينين إلى تاريخ 31 دجنبر 2023 مع بيان المبالغ المدين بها كل واحد منهم فيما يتعلق بالعمليات الخاضعة لسعر الضريبة على القيمة المضافة المعمول به في تاريخ تنفيذ عمليات البيع. تؤدي الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بالعمليات المشار إليها أعلاه، بحسب المبالغ المستحقة المقبوضة شيئاً فشيئاً.

ولهذه الغاية، يجب التأكيد على أنه يجب على الخاضعين للضريبة الاستمرار في إيداع إقراراتهم الدورية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة إلى حين سداد المبالغ المستحقة المتعلقة بعملائهم المدينين والمشملة على رقم المعاملات المعفى ورقم المعاملات الخاضع للضريبة والمتعلق بالبيوع المنجزة كلها والمحركة فاتورات في شأنها قبل فاتح يناير 2024.

المواءمة التدريجية لأسعار الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الطاقة الكهربائية وعلى إيجار عداد الكهرباء

سيتم تغيير وتتميم المواد 99 و121 و247-XXXXI - دال من المدونة العامة للضرائب بغية تفعيل المواءمة التدريجية على مدى ثلاث سنوات بالنسبة لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الطاقة الكهربائية على النحو التالي:

- 16% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 18% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بصفة انتقالية واستثناء من جميع الأحكام المخالفة، فإن التغيير في أسعار الضريبة على القيمة المضافة لا يترتب عليه أي انعكاس على تعرفه بيع الطاقة الكهربائية المحددة بنص تنظيمي.

المواءمة التدريجية لأسعار الضريبة على القيمة المضافة بغية تقليص عملية المصدم (le butoir) وضمن الحياد المتعلق بهذه الضريبة بالنسبة للشركات

التخفيض التدريجي من سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة

عمل قانون المالية على تغيير وتتميم المواد 99، 121، 247 - XXXXI - دال من المدونة العامة للضرائب وذلك بهدف التخفيض تدريجياً من سعر الضريبة على القيمة المضافة والمطبق على عمليات البيع المنجزة من طرف منتج الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة كما يلي:

- 12% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2025.

بالماء الموجه لشبكات التوزيع العمومي وكذا خدمات التطهير المقدمة من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وعمليات إيجار عداد الماء غير تلك الموجهة للاستعمال المنزلي والمشار إليها في المادة I-92-55 من المدونة العامة للضرائب وذلك طبقا لمقتضيات المادة 99-باء-1° من المدونة العامة للضرائب.

#### المواءمة التدريجية لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السكر

عمل قانون المالية على تغيير وتتميم المواد 99 و121 و247-XXXXI-هـ من المدونة العامة للضرائب بغية المواءمة التدريجية على مدى ثلاث سنوات لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السكر المصنوع من نفايات المصافي «فرجواز» والقند وأشربة السكر الخالص غير المعطرة وغير الملونة على النحو التالي:

- 8% ابتداء من فاتح يناير 2024 ؛
- 9% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2026.

#### المواءمة التدريجية لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السيارة الاقتصادية

سيتم تغيير وتتميم المواد 99 و121 بهدف تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بسعر 10% ابتداء من فاتح يناير 2024 على السيارة الاقتصادية وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية المذكورة شريطة استيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.

التخفيض التدريجي لسعر الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم المطبق على الخدمات المقدمة لمقاولات التأمين من طرف كل عون أو وسيط أو سمسار.

سيتم تغيير وتتميم المواد 99 و247-XXXXI-هـ من المدونة العامة للضرائب بغية التخفيض التدريجي على مدى سنتين من سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الخدمات المقدمة لمقاولات التأمين من طرف كل عون أو وسيط أو سمسار، كما يلي:

- 12% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2025.

فيما يخص إيجار عداد الكهرباء، عمل قانون المالية لسنة 2024 على تغيير وتتميم المواد 99 و121 و247-XXXXI-جيم من المدونة العامة للضرائب بغية تفعيل المواءمة التدريجية لسعر الضريبة على القيمة المضافة المتعلق بإيجار عداد الكهرباء على مدى ثلاث سنوات على النحو التالي:

- 11% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 15% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

#### التخفيض التدريجي من سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات النقل الحضري وعمليات نقل المسافرين والبضائع

سيتم تغيير وتتميم المواد 99 و247-XXXXI-زاي من المدونة العامة للضرائب بغية التخفيض التدريجي من سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات النقل الحضري وعمليات نقل المسافرين والبضائع عبر الطرق على مدى ثلاث سنوات على النحو التالي:

- 13% ابتداء من فاتح يناير 2024 ؛
- 12% ابتداء من فاتح يناير 2025 ؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2026.

#### المواءمة التدريجية لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات نقل المسافرين والبضائع

سيتم تغيير وتتميم المواد 99 و247-XXXXI-واو من المدونة العامة للضرائب بغية المواءمة التدريجية على مدى ثلاث سنوات، لسعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات نقل المسافرين والبضائع، باستثناء عمليات النقل الحضري وعمليات نقل المسافرين والبضائع عبر الطرق، وذلك على النحو التالي:

- 16% ابتداء من فاتح يناير 2024 ؛
- 18% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

#### مواءمة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الماء المخصص للاستعمال غير المنزلي

و يتجلى ذلك في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بسعر 10% مع الحق في الخصم، ابتداء من فاتح يناير 2024، على عمليات البيع والتسليم المتعلقة

## تدابير انتقالية

من أجل تمكين الأشخاص الذين خضع نشاطهم لتغييرات في الأسعار نتيجة لهذه التدابير الجديدة، من دفع الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على عمليات البيع المنجزة بالكامل قبل فاتح يناير 2024، عمل قانون المالية لسنة 2024 على تغيير مقتضيات المادة III-125 من المدونة العامة للضرائب.

وهكذا، وبصفة انتقالية واستثناء من جميع الأحكام المخالفة للمادة 95 من المدونة العامة للضرائب، تعتبر المبالغ المحصل عليها ابتداء من فاتح يناير 2024، من طرف الملزمين الخاضعين للأسعار المنصوص عليها بالمادة 99 من المدونة العامة للضرائب مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة XXXXI-247 من المدونة المذكورة ثمنا لعمليات البيع المنجزة كلها ومحركة فواتور في شأنها قبل التاريخ المذكور، تخضع للنظام الضريبي المطبق في تاريخ إنجاز العمليات الآتفة الذكر.

ومن جهة أخرى، وطبقا لمقتضيات المادة IV-125 من المدونة العامة للضرائب، يجب على الملزمين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة بموجب نظام قبض المبالغ أن يوجهوا قبل فاتح مارس 2024 إلى المصلحة المحلية للضرائب التابعين لها قائمة تتضمن أسماء المتعامل معهم المدينين إلى تاريخ 31 دجنبر 2023 مع بيان المبالغ المدين بها كل واحد منهم فيما يتعلق بالعمليات الخاضعة لسعر الضريبة على القيمة المضافة المعمول به عند تاريخ إنجاز عملية البيوع.

تؤدي الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بالعمليات المشار إليها أعلاه، بحسب المبالغ المستحقة المقبوضة شيئا فشيئا.

تنطبق الأحكام الانتقالية المذكورة أعلاه كذلك برسم سنتي 2025 و2026.

إحداث نظام جديد يتعلق بالحجز في المنبع فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة

• حجز الضريبة في المنبع عن العمليات المنجزة من قبل موردي السلع التجهيزية والأشغال الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة

يجب أن يتم حجز الضريبة على القيمة المضافة في المنبع من لدن موردي السلع التجهيزية والأشغال الذين لم يقدموا لزبائنهم الخاضعين لهذه الضريبة، الشهادة التي تثبت أنهم في وضعية جبائية سليمة فيما يخص الالتزامات المتعلقة بالإقرار وأداء الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

يجب أن تسلم هذه الشهادة من لدن الإدارة الضريبية بطريقة إلكترونية في مدة لا تقل عن ستة (6) أشهر.

غير أنه، لا تلزم بحجز الضريبة في المنبع المنصوص عليه أعلاه الدولة والجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتباريين الآخرين الخاضعين للقانون العام والملزمين بموجب التشريع والتنظيم

إدماج القطاع غير المهيكل وعقلنة التحفيظات الجبائية

إحداث نظام جديد خاص بالتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة

تم إحداث نظام جديد اختياري للتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة لتمكين الأشخاص الذين يزاولون نشاطا خاضعا للضريبة على القيمة المضافة من احتساب مبلغ الضريبة على القيمة المضافة برسم مشتريات السلع والخدمات التي تتم مع الموردين الخارجيين عن نطاق تطبيق الضريبة أو المعفيين منها دون الحق في الخصم والشروع في نفس الوقت في خصم مبلغ الضريبة المعنية وذلك باستثناء عمليات اقتناء الأراضي والمنتجات الفلاحية.

تنطبق مقتضيات المادة 125 المكررة أربع مرات من المدونة العامة للضرائب المحدثة لهذا النظام على العمليات المحققة ابتداء من فاتح يناير 2024.

الجاري بهما العمل بتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

#### • حجز الضريبة في المنبع عن العمليات المنجزة من قبل مقدمي الخدمات الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة

يتم حجز الضريبة على القيمة المضافة في المنبع، المستحقة على عمليات تقديم الخدمات المشار إليها في المادة 1-89 (5° و 10° و 12°) من المدونة العامة للضرائب والتي حدد لائحتهما بنص تنظيمي، في حدود 75% من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة من لدن:

- الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها وكذا الهيئات العمومية الأخرى التي تدفع المكافآت المتعلقة بالخدمات المذكورة للأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة؛

- الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص المفروضة عليهم الضريبة على القيمة المضافة والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة الخاضعين لهذه الضريبة، الذين يدفعون المكافآت المتعلقة بالخدمات المذكورة للأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة الذين قدموا شهادة التسوية الجبائية برسم الالتزامات المتعلقة بالإقرار وأداء الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

في حالة عدم تقديم الشهادة المذكورة، يتم حجز الضريبة في المنبع بنسبة 100% من مبلغ هذه الضريبة.

تستثنى من حجز الضريبة في المنبع المذكورة:

- عمليات البيع المتعلقة بالطاقة الكهربائية والماء المزودة به شبكات التوزيع العمومي؛

- خدمات التطهير المقدمة للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وكذا إيجار عدادى الماء والكهرباء؛

- البيوع المنجزة والخدمات المقدمة من طرف متعهدي الاتصالات؛

- الخدمات التي يقدمها كل عون أو وسيط أو سمسار في مجال التأمين؛

- وعمليات تقديم الخدمات التي يقل أو يساوي مبلغها خمسة آلاف (5.000) درهم في حدود خمسين ألف (50.000) درهم عن كل شهر وعن كل مورد لهذه الخدمات.

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المشار إليها أعلاه إلى قابض إدارة الضرائب خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه كل أداء. ويرفق كل أداء بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة.

تدفع المبالغ المحجوزة من قبل الإدارات والمحاسبين العموميين مباشرة إلى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة.

وفق المقتضيات المنصوص عليها بنص تنظيمي، يمكن إرجاع الدين الناتج عن تطبيق الاقتطاع السالف الذكر للمورد المعني.

إلى جانب ذلك، يجب التأكيد على أن تلك المبالغ المحجوزة في المنبع المنصوص عليها بالمواد 103-6° و II-112 و 117 (IV و V) و 177 و III-204 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالفقرة I من المادة 6 من القانون المالي لسنة 2024، تطبق على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يوليوز 2024.

#### إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ بأموال الاستثمار المقيدة في حساب الأصول الثابتة

عمل قانون المالية 2024 على إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ في حساب الأصول الثابتة طيلة مدة 60 شهرا، بالممتلكات المنقولة المتعلقة بالأشياء المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة أو بالحق في الخصم بالنسبة للضريبة المذكورة.

في حالة عدم الاحتفاظ بالممتلكات المذكورة طيلة المدة المحددة سابقا، يجب على المستفيد من الخصم أو من الإعفاء المشار إليهما، أن يدفع لفائدة الخزينة العامة، مبلغ الضريبة التي تم خصمها سلفا أو كانت موضوع إعفاء برسم هذه الممتلكات، مطروحا منه المبلغ المطابق للشهور المنصرمة منذ تاريخ اقتناء الممتلكات المذكورة.

غير أن عمليات تفويت الممتلكات المنقولة التي تقوم بها مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها في إطار عمليات الإيجار التمويلي أو «الإجارة المنتهية بالتملك» لا تمنح الحق في هذه التسوية.

تطبق مقتضيات المادتين 102 و II-104 من المدونة العامة للضرائب كما تم تغييرها وتتميمها بموجب الفقرة I من المادة 6 من القانون المالي لسنة 2024 على عمليات التفويت أو سحب أموال الاستثمار المنقولة من الأصول المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2024.

## توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة لتشمل التجارة الرقمية

أدى نمو الاقتصاد الرقمي، خاصة من خلال توفير الخدمات الإلكترونية للمستهلكين النهائيين من قبل الموردين غير المقيمين، إلى ظهور تحديات كبيرة بالنسبة لأنظمة الضريبة على القيمة المضافة في جميع أنحاء العالم.

في إطار الإصلاح الرامي بالخصوص إلى توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، أحدث قانون مالية 2024 نظاما جديدا لإخضاع الخدمات المقدمة عن بعد وبطريقة إلكترونية من قبل شخص غير مقيم، وليست له مؤسسة في المغرب، لزبون له مقر أو مؤسسة أو موطن ضريبي في المغرب، أو لزبون يقيم في المغرب بصورة مؤقتة. وعلى هذا الأساس تم إدراج تدبيرين:

- مراجعة قواعد إقليمية الضريبة على القيمة المضافة المنصوص عليها بالمادة 88 من المدونة العامة للضرائب بهدف تكريس مبدأ فرض الضريبة على الخدمات المذكورة؛

- إحداث على مستوى المادة 115 المكررة من المدونة العامة للضرائب، إلزامية التعريف بالموردين غير المقيمين لتلك الخدمات على منصة إلكترونية، وكذا إلزامية إيداع الإقرار برقم الأعمال ودفع مبلغ الضريبة المستحق بالمغرب.

وستحدد كفاءات تطبيق أحكام هذا التدبير بنص تنظيمي.

## إحداث مبدأ التضامن في حالة التملص من الالتزامات المتعلقة بالإقرار أو الأداء أو هما معا فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة

في إطار تعزيز وسائل مكافحة الممارسات الرامية إلى التهرب من أداء الضريبة على القيمة المضافة، عمل قانون المالية لسنة 2024 على تتميم المادة 182 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالتضامن بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، بالفقرة رقم II التي تنص على أنه في حالة التملص من الالتزامات المتعلقة بالإقرار أو الأداء أو هما معا المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، يظل كل مسؤول عن التسيير المالي أو الإداري للمقولة، أو كل مستفيد فعلي من مبلغ هذه الضريبة غير المدفوع لقابض إدارة الضرائب، ملزما على وجه التضامن بالضريبة المستحقة وكذا الذعائر والزيادات المترتبة عليها.

وفي حالة المنازعة في مبلغ الضريبة غير المدفوع، يتوقف تطبيق أحكام هذا البند طوال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم طعن أمام المحكمة المختصة إلى غاية تاريخ صدور الحكم أو القرار القضائي الحائز لقوة الشيء المقضي به.

تطبق الأحكام المشار إليها بالمادة 182- II من المدونة العامة للضرائب على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2024.

## إحداث إلزامية تقديم الضمانات الكافية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بأموال الاستثمار

عمل قانون المالية لسنة 2024 على تتميم المادتين 92-I-6° و 123-22° من المدونة العامة للضرائب بهدف إحداث إلزامية تقديم الضمانات الكافية من طرف الخاضعين للضريبة، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وذلك للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على أموال الاستثمار باستثناء تلك المعفاة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة.

يمكن للضمانات المشار إليها أن تكون على شكل:

- كفالة بنكية؛
- رهن الصفقات العمومية؛
- تخصيص الرهن؛
- الكمبيالة؛
- رهن الأصل التجاري؛
- أو أي شكل آخر من أشكال الضمانات المقدمة من طرف الخاضع للضريبة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بما في ذلك مدونة تحصيل الديون العمومية ومدونة التجارة والقانون المتعلق بالضمانات المنقولة والظهير المتعلق بقانون الالتزامات والعقود.

تطبق إلزامية تقديم الضمانات المشار إليها ابتداء من فاتح يناير 2024

## تدابير ملاءمة وتوضيح قواعد الوعاء الضريبي

توضيح النظام الجبائي المطبق على عملية إيجار العقارات فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة

عمل قانون مالية 2024 على توضيح النظام الجبائي المطبق على عملية إيجار العقارات غير المجهزة، المخصصة للاستخدام المهني، مع التأكيد على أن هذه العمليات تبقى خاضعة إجباريا للضريبة على القيمة المضافة، إذا تم اقتناؤها أو بناؤها مع الاستفادة من

تحسين قائمة المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل وحين الاستيراد

في إطار ملاءمة المعاملة الجبائية المتعلقة بتجهيزات تصفية الدم كيف ما كان صنفها، عمل قانون المالية لسنة 2024 على تغيير مقتضيات المادتين I-92-18° و 123-35° من المدونة العامة للضرائب، بهدف حذف الإشارة إلى الصنف «تنشكوف» بالنسبة للمحاجيج. يطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل الخدمات المرتبطة بالتجهيزات والمعدات العسكرية المقتناة من طرف الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والأجهزة المكلفة بالأمن والحفاظ على النظام العام

عمل قانون المالية لسنة 2024 على توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم المنصوص عليه بالمادة I-92-52° من المدونة العامة للضرائب، ليشمل خدمات الصيانة والإصلاح والتحويل أو التعديل المرتبطة بالعتاد والتجهيزات والمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة، وكذا أجزاء وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها المقتناة من طرف الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والأجهزة المكلفة بالأمن والحفاظ على النظام العام. يطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024

توسيع نطاق تطبيق إعفاء التعاونيات من الضريبة على القيمة المضافة

سيتم توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المنصوص على شروطه بالمادة 93 - II من المدونة العامة للضرائب ليشمل التعاونيات التي تقوم بتقديم خدمات متعلقة بالأنشطة الفلاحية. ويطبق هذا الإعفاء وفق الشروط والإجراءات التي سوف تحدد بنص تنظيمي.

تحديد لائحة أدوات وشباك الصيد المعدة لمحترفي الصيد البحري الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 10%

سيتم استبدال تعريف أدوات وشباك الصيد المعدة لمحترفي الصيد البحري الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 10% والمنصوص عليها بالمادة 99 من المدونة العامة للضرائب، بقائمة شاملة تحدد طبيعة تلك الأدوات والشباك الخاضعة لهذا السعر. يطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

الحق في الخصم أو من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

وبالتالي، يتعين وجوبا على الأشخاص الذين استفادوا من الإعفاء أو من الحق في الخصم، فرض الضريبة على القيمة المضافة على زبائنهم برسم عمليات إيجار المحلات غير المجهزة.

مراجعة الجزاءات المطبقة في حالة إيداع الإقرار الدائن

تمت ملاءمة الجزاءات المطبقة في حالة إيداع خارج الآجال، للإقرار برقم الأعمال يتضمن ضريبة على القيمة المضافة قابلة للاستنزال، مع تلك المطبقة على الإقرارات الأخرى التي تم إيداعها خارج الآجال، وذلك بتطبيق غرامة قدرها 15% من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة القابلة للاستنزال التي تهم تلك الفترة، مع حد أدنى قدره خمسمائة (500) درهم.

يطبق هذا التدبير على الإقرارات برقم الأعمال المقدمة ابتداء من فاتح يناير 2024.

توضيح أجل سقوط الحق في الخصم

أوضح قانون المالية لسنة 2024 بأن الحق في الخصم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة ينشأ في الشهر المتعلق بالأداء وأنه يتم تطبيق غرامة خاصة قدرها 15% على مبلغ الضريبة على القيمة المضافة التي تم خصمها خارج أجل سنة بدون مسطرة مع حد أدنى قدره خمسمائة (500) درهم .

يطبق هذا التدبير على الإقرارات برقم الأعمال المقدمة ابتداء من فاتح يناير 2024.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل المتعلقة بالأتاوي والحقوق المرتبطة بالترخيص، المضمنة في الأساس المفروضة عليه الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

لتجنب الازدواج الضريبي فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، نص قانون المالية لسنة 2024 على الإعفاء من هذه الضريبة بالداخل دون الحق في الخصم بالنسبة للأتاوي والحقوق المرتبطة بالترخيص المضمنة في الأساس المفروضة عليه الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، على غرار ما هو معمول به بالدول الأخرى.

يمنح هذا الإعفاء ابتداء من فاتح يناير 2024 في حدود مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المؤداة حين الاستيراد برسم تلك الأتاوي والحقوق المرتبطة بالترخيص.

## جدول ملخص لإصلاح أسعار الضريبة على القيمة المضافة

الأسعار المستهدفة من إصلاح الضريبة على القيمة المضافة	السعر المطبق قبل فاتح يناير 2024	المواد
0% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	0% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأدوية المضادة للسرطان، والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي B و C، والأدوية المخصصة لعلاج أمراض السكري والربو، وأمراض القلب والشرايين ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (السيدا)، ومرض التهاب السحايا</li> <li>اللقاحات</li> <li>الأدوية المخصصة لمعالجة الخصوبة ومعالجة مرض التصلب اللويحي</li> <li>الأدوية التي يفوق سعر المصنع دون احتساب الرسوم، المحدد لها بموجب نص تنظيمي جاري به العمل، مبلغ 588 درهما.</li> </ul>
0% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>منتجات صيدلية أخرى</li> </ul>
20% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>المواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية، وكذا اللقائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية والمنتجات والمواد الداخلة في صنعها.</li> </ul>
الإعفاء دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها</li> </ul>
الإعفاء (دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد) بالنسبة للزبدة المشتقة من الحليب ذي الأصل الحيواني كيفما كانت طرق تصنيعها	0% دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>الزبدة ذات الصنع التقليدي</li> </ul>
الإعفاء (دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد)	14% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>الزبدة غير تلك ذات الصنع التقليدي</li> </ul>
20% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	20% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>الدهون الغذائية (حيوانية أو نباتية) المارجرين (شحم الخنزير saindoux)</li> </ul>
الإعفاء دون الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>مصبرات السردين؛</li> <li>مسحوق الحليب؛</li> <li>الصابون المنزلي</li> </ul>

المواد	السعر المطبق قبل فاتح يناير 2024	الأسعار المستهدفة من إصلاح الضريبة على القيمة المضافة
<ul style="list-style-type: none"> <li>الماء الموجه لشبكات التوزيع العمومي، وكذا خدمات التطهير المقدمة للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وعمليات إيجار عداد الماء</li> </ul>	7% مع الحق في الخصم	<ul style="list-style-type: none"> <li>0% (مع الحق في الخصم) بالنسبة للماء المخصص للاستعمال المنزلي المقدم من طرف الهيئات المكلفة بالتوزيع العمومي، وكذا خدمات التطهير المقدمة من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير، وعمليات إيجار عداد الماء، المخصصة لنفس الاستعمال</li> <li>10% مع الحق في الخصم بالنسبة للماء المخصص للاستعمال غير المنزلي الموجه لشبكات التوزيع العمومي، وكذا خدمات التطهير المقدمة للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وعمليات إيجار عداد الماء</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>الطاقة الكهربائية</li> </ul>	14% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>16% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>18% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> <li>20% ابتداء من فاتح يناير 2026</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>إيجار عداد الكهرباء</li> </ul>	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>11% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>15% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> <li>20% ابتداء من فاتح يناير 2026</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة التي تم بيعها من طرف المنتجين</li> </ul>	14% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>12% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>10% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السكر المصفى أو المكثف، بما في ذلك السكر المصنوع من نفايات المصافي «فرجواز» والقند، وأشربة السكر الخالص غير المعطرة وغير الملونة</li> </ul>	7% مع الحق في الخصم بالداخل وعند الاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> <li>8% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>9% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> <li>10% ابتداء من فاتح يناير 2026</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيارة المسماة «السيارة الاقتصادية» وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية المذكورة</li> </ul>	7% مع الحق في الخصم	<ul style="list-style-type: none"> <li>10% مع الحق في الخصم</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>عمليات نقل المسافرين والبضائع باستثناء عمليات النقل السككي</li> </ul>	14% مع الحق في الخصم	<ul style="list-style-type: none"> <li>بالنسبة لعمليات النقل الحضري وعمليات نقل المسافرين والبضائع عبر الطرق:</li> <li>13% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>12% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> <li>10% ابتداء من فاتح يناير 2026</li> <li>بالنسبة لعمليات نقل المسافرين والبضائع باستثناء عمليات النقل الحضري وعمليات نقل المسافرين والبضائع عبر الطرق:</li> <li>16% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>18% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> <li>20% ابتداء من فاتح يناير 2026</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>الخدمات المقدمة لمقاولات التأمين من طرف كل عون أو وسيط أو سمسار تأمين</li> </ul>	14% دون الحق في الخصم	<ul style="list-style-type: none"> <li>12% ابتداء من فاتح يناير 2024</li> <li>10% ابتداء من فاتح يناير 2025</li> </ul>

## تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

توضيح تطبيق سعر 35% عندما يساوي أو يفوق الربح الصافي المحقق على إثر العائدات غير الجارية.

تم تحديد في إطار قانون المالية لسنة 2024، على أنه عندما تحقق شركة برسم سنة محاسبية ربحا صافيا يساوي أو يفوق مائة مليون (100 000 000) درهم على إثر العائدات غير الجارية المتعلقة بتفويت المستعقرات المشار إليها بالمادة 9-جيم-1° من المدونة العامة للضرائب، يطبق سعر 35% برسم تلك السنة المحاسبية فقط.

ويبقى سعر 20% مطبقا برسم السنوات المحاسبية المفتوحة مادام الربح الصافي المحقق ظل أقل من الحد المذكور المحدد في مائة مليون (100 000 000) درهم.

تطبق هذه القاعدة أيضا مع مراعاة الأسعار المنصوص عليها خلال الفترة الانتقالية الممتدة من 2023/01/01 إلى 2026/12/31.

## تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

خصم الاشتراكات الاجتماعية للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء

سيتم توسيع الحق في خصم الاشتراكات الاجتماعية المتعلقة بنظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO) والتقاعد ليشمل المهنيين، والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة.

يتم تطبيق هذا التدبير على الإقرارات السنوية المتعلقة بالدخل الإجمالي الذي تم إيداعه ابتداء من فاتح يناير 2024.

الرفع من سعر الخصم الجزافي المطبق على الأجور الممنوحة للفنانين

سيتم الرفع من سعر الخصم الجزافي المطبق على المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين من 40% إلى 50%. ويطبق هذا التدبير على الدخل المحصل عليها ابتداء من فاتح يناير 2024.

توضيح ثمن التملك الواجب اعتماده لتحديد الربح العقاري في حالة تفويت عقارات وقع تملكها عن طريق الإرث

عمل قانون المالية لسنة 2024 على توضيح مقتضيات المادة 65 - II من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بتحديد الربح العقاري الخاضع للضريبة في حالة تفويت عقارات وقع تملكها عن طريق الإرث، مع التأكيد على أن ثمن التملك الواجب اعتماده في الحالة المذكورة هو:

- إما القيمة التجارية للعقارات، يوم وفاة الهالك، المقيدة في الجرد الذي أنجزه الورثة؛

- أو إذا تعذر ذلك، القيمة التجارية للعقارات يوم وفاة الهالك كما صرح بها الخاضع للضريبة دون الأخذ بعين الاعتبار لأي عقد قسمة أو مخارجة أو غيرها من العقود اللاحقة لتاريخ وفاة الهالك.

توضيح ثمن التملك الواجب اعتباره في حالة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين التي وقع تملكها عن طريق الإرث

عمل قانون المالية لسنة 2024 على تميم المادة 70 من المدونة العامة للضرائب، حيث أكد على أن ثمن التملك الواجب اعتباره في حالة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين التي وقع تملكها عن طريق الإرث يحدد على النحو التالي:

- إما القيمة التجارية للقيم والسندات المذكورة، يوم وفاة الهالك، المقيدة في الجرد الذي أنجزه الورثة؛

- أو إذا تعذر ذلك، القيمة التجارية للقيم والسندات المذكورة يوم وفاة الهالك كما صرح بها الخاضع للضريبة، دون الأخذ بعين الاعتبار لأي عقد قسمة أو مخارجة أو غيرها من العقود اللاحقة لتاريخ وفاة.

تغيير كيفية فرض الضريبة على الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية

عمل قانون المالية لسنة 2024 على تغيير كيفية فرض الضريبة على الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية على النحو التالي:

- في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية، يحدد الأساس المفروضة عليه الضريبة بالاستناد إلى المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى الإدارة، وفي غياب هذه المعلومات والمعطيات يساوي الأساس المفروضة عليه الضريبة ثمن التفويت؛

- تطبيق أسعار القانون العام (15% أو 20%) على أرباح تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين.

يطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

## تدابير خاصة برسوم التسجيل

مواءمة أسعار رسوم التسجيل المطبقة على عقود إسناد المحلات أو الأراضي من طرف التعاونيات أو الجمعيات لفائدة أعضائها

عمل قانون المالية لسنة 2024 على مواءمة الأسعار المطبقة على كل العقود المتعلقة بإسناد محلات أو

أراضي من طرف التعاونيات أو الجمعيات لفائدة أعضائها وذلك بتطبيق الأسعار النسبية حسب القانون العام:

- 4% بالنسبة للعقارات المبنية؛

- 5% بالنسبة للأراضي.

ويطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

**التزامات محجري العقود المتعلقة بنقل ملكية العقارات**

نص قانون المالية لسنة 2024 على أنه، في حالة نقل ملكية العقارات، يتعين على العدول والموثقين والمحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض أو كل شخص يزاوّل مهمة التوثيق:

- أن لا يحرروا أي عقد إلا بعد الإداء بشهادة من مصالح التحصيل تثبت أداء مبلغ الضرائب والرسوم المستحقة على العقار المذكور والمتعلقة بالسنة التي تم فيها نقل الملكية أو التفويت وكذا بالسنوات السالفة، وذلك تحت طائلة إلزامهم على وجه التضامن مع الخاضع للضريبة بأداء الضرائب والرسوم المثقل بها العقار؛

- أن يضمنوا في العقود التي يحررونها رقم القيد في سجل رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية.

كما عمل أيضا قانون المالية 2024، على حذف عبارة «مفتشي الضرائب المكلفين بالتسجيل» على أساس أن إجراء تسجيل عقود نقل الملكية للعقارات يتم بطريقة إلكترونية.

يطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

### تدابير مشتركة

**إعفاء مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل**

نص قانون المالية لسنة 2024 على إعفاء مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، كونها جمعية غير هادفة للحصول على ربح، من الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل وذلك على النحو التالي:

• بالنسبة للضريبة على الشركات، تستفيد من الإعفاء الكلي والدائم بالنسبة لمجموع أنشطتها أو عملياتها وكذا الدخول المحتملة المرتبطة بها؛

• بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، تستفيد من الإعفاء بالداخل مع الحق في الخصم وحين التصدير برسم السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المشتراة في إطار المهام المخولة لها؛

• بالنسبة لواجبات التسجيل، تستفيد من الإعفاء برسم العقود المتعلقة بأنشطتها وعملياتها.

**خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة**

عمل قانون المالية لسنة 2024 على تكريس مبدأ خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة من طرف الأشخاص الخاضعين للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، لفائدة مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة من الحصيلة المفروضة عليها الضريبة.

**دفع المبالغ المحجوزة في المنبع مباشرة للمحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة**

نص قانون المالية لسنة 2024 بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل على أن المبالغ المحجوزة في المنبع طبقا لمقتضيات المادتين 171 و174 من المدونة العامة للضرائب من لدن الإدارات والمحاسبين العموميين تدفع مباشرة إلى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة.

**إحداث مبدأ «الحق في الخطأ» للسماح للخاضعين للضريبة بتصحيح إقراراتهم الضريبية تلقائيا**

تم إقرار تدبير جديد يسمح للخاضع للضريبة بأن يطلب من الإدارة الضريبية موافاته ببيان الإخلالات التي تم رصدها في إقراراته الضريبية، وذلك من أجل إيداع إقرار تصحيحي والأداء التلقائي للواجبات التكميلية المستحقة مع الاستفادة من الإبراء من الزيادات والذعائر المنصوص عليهما بالمادتين 184 و208 من المدونة العامة للضرائب.

يجب إرفاق الإقرار التصحيحي بمذكرة تفسيرية يتم إعدادها من طرف شخص مؤهل لممارسة مهام مراقب حسابات أو خبير محاسب أو محاسب معتمد، مع تحديد التصحيحات المنجزة على إثر الإخلالات التي تم تبليغها من طرف الإدارة الضريبية، وكذا تلك التي تم رصدها، إن اقتضى الأمر، من طرف نفس مراقب حسابات أو خبير محاسب أو محاسب معتمد.

تستثنى من هذا التدبير الجديد الإقرارات التي كانت موضوع إحدى مساطر تصحيح الضرائب المنصوص عليها في المادتين 220 و221 من المدونة العامة للضرائب. ويطبق هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2024.

**حذف النظر في الطعون أمام اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون**

عمل قانون المالية لسنة 2024 على حذف النظر في الطعون أمام اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون

- تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، خلال سنة 2024؛

- الدفع التلقائي لمبلغ جزافي للضريبة يحدد في خمسة آلاف (5000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقدمة.

#### ملاءمة مصطلحات المادة 154 المكررة مرتين

في إطار الامتثال للمعايير الدولية، تم استبدال عبارة «مساهمات» المنصوص عليها بالفقرة I - أ من المادة 154 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب، بعبارة «أسهم» وذلك للملاءمة مع مقتضيات القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها.

#### إعادة العمل بالتدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة

عمل قانون المالية لسنة 2024 على إعادة العمل بالتدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة بشكل استثنائي بالنسبة لسنة 2024 والذي كان مقررا بالمادة 7 من قانون المالية لسنة 2020.

تهم هذه المساهمة الأشخاص الذاتيين برسم أرباحهم ودخولهم المفروضة عليها الضريبة بالمغرب التي لم يتم التصريح بها قبل فاتح يناير 2024، والتي تمثل مصدرا للموجودات ولتمويل النفقات التالية:

- الموجودات المودعة في حسابات بنكية؛
- الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية؛
- المنقولات أو العقارات المقتناة وغير المخصصة لغرض مهني؛

- إنجاز سلفات مدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل أو عمليات قروض ممنوحة للغير.

لا تؤخذ بعين الاعتبار الموجودات والنفقات السالفة الذكر، والتي كانت موضوع إقرار وأداء مبلغ مساهمة محدد في 5% المتعلق بتلك القيم عند:

- تصحيح أسس الضريبة عند المراقبة الجبائية للخاضع للضريبة المعني بالأمر برسم السنوات المحاسبية غير المتقدمة؛

- تقييم مجموع الدخل السنوي في إطار مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين المشار إليها بالمادة 216 من المدونة العامة للضرائب.

المصدر: المديرية العامة للضرائب

المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى واحد من الطعون أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، والمتعلق بالعمليات التي من شأنها أن تشكل تعسفا في استعمال حق يخوله القانون، موازاة مع إمكانية طلب الاستشارة الضريبية المسبقة حول تلك العمليات للإدارة.

#### مراجعة مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين

عمل قانون المالية على مراجعة مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية، وذلك بإحداث مسطرة تواجيهية مبسطة تضمن حقوق الخاضعين للضريبة والحوار المستمر مع الإدارة الضريبية طيلة مختلف المراحل إلى جانب الحق في الطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، وعند الاقتضاء، أمام المحاكم المختصة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير قد تم إدراجه موازاة مع تلك المتعلقة بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، وذلك لتمكينهم من التسوية التلقائية لوضعيتهم الجبائية.

يطبق هذا التدبير على مساطر فحص مجموع الوضعية الضريبية التي تمت مباشرتها ابتداء من فاتح يناير 2024.

#### توضيح مبدأ الجمع بين الامتيازات الجبائية

بما أن الامتيازات الجبائية المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب وفق توجهات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، لا تتعارض مع الامتيازات المنصوص عليها بميثاق الاستثمار في إطار سياسة دعم الاستثمار، عمل قانون المالية لسنة 2024 على نسخ مقتضيات المادة 165 من المدونة العامة للضرائب، وذلك بهدف ترسيخ الجمع بين هذين الامتيازين وتفاذي اختلاف التفاسير.

#### تمديد مدة تطبيق التدبير المتعلق بتسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير النشيطة

سيتم تمديد التدبير المدرج بموجب قانون المالية لسنة 2023 إلى غاية نهاية سنة 2024 والذي يمنح الحق للمنشآت التي لم تحقق أي رقم معاملات أو التي أدت المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، والذين يرغبون في التوقف نهائيا عن مزاولة أنشطتهم وتسوية وضعيتهم الجبائية والاستفادة من الإعفاء من المراقبة الجبائية وكذا الإلغاء التلقائي للجزاء المترتبة عن عدم الإدلاء بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب برسم السنوات غير المتقدمة، وذلك وفق الشروط التالية:

# التدابير الجمركية لقانون المالية 2024

## مراجعة التعريف الجمركي لعدد من المنتجات الاستهلاكية

يقترح قانون المالية لسنة 2024 تدابير جمركية مهمة، ترتبط بتعريف الرسوم الجمركية، والضريبة الداخلية على الاستهلاك، وكذا الضريبة على القيمة المضافة على الواردات، فضلا عن المزايا الضريبية على بعض المنتجات.

### مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

#### تبسيط إجراءات الاستخلاص الجمركي (الفصلين 76 مكرر و156).

حاليا، يتم توجيه البضائع المعدة للتصدير من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي نحو المكاتب الجمركية للتصدير بواسطة وثيقة تسمى «سند الشحن» معدة بطريقة يدوية. وفي إطار متابعة الجهود الرامية إلى نزع الطابع المادي عن الإجراءات الجمركية، تم مراجعة مسطرة توجيه البضائع المعدة للتصدير من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي نحو المكاتب الجمركية بهدف نزع الطابع المادي عنها.

ويهدف هذا الإجراء على أرض الواقع إلى تكريس التصريح المبسط المنصوص عليه في الفصل 76 المكرر من مدونة الجمارك كوثيقة تغطي نقل البضائع من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي إلى المكاتب الجمركية للتصدير.

واعتبارا لطبيعة هذه العملية التي تتجلى ببساطة في توجيه البضائع من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي إلى المكاتب الجمركية للتصدير، تم إقرار عدم إلزامية تقديم التصريح التكميلي المنصوص عليه في الفصل 76 مكرر-3 بالنسبة للتصاريح المبسطة المسجلة في هذا الإطار.

#### تنسيق طرق تسوية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع (الفصل 4-130).

يهدف هذا التدبير إلى اعتبار التخلي لصالح الإدارة أو الاتلاف كطرق لتسوية وضعية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع، وذلك على غرار ما هو معمول به في نظامي القبول المؤقت والقبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال.

وتسوى وضعية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع وفق الطريقتين المذكورتين، فقط، عندما يتعذر على

المتعهد، لأسباب تجارية مبررة، تصدير البضائع المودعة تحت النظام المذكور أو تفويتها أو عرضها على الاستهلاك.

موازاة مع ذلك سوف يتم تنميط المرسوم رقم 2.77.862 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل التنصيص على الأسباب التجارية التي يمكن أن تحول دون أن يفوت أو يعرض المتعهد هذه البضائع للاستهلاك.

#### تطبيق رسم الاستيراد الأدنى على واردات مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة (الفصل 1-164 المكرر).

تنص المادة 11 من القانون رقم 23-23 المحدث لمؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة أن هذه المؤسسة تستفيد من نفس الامتيازات المتعلقة برسم الاستيراد التي تستفيد منها باقي الهيئات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

وعليه، يتم الفصل 164 المكرر-1 من مدونة الجمارك لإضافة هذه المؤسسة إلى المؤسسات الأخرى التي لا تهدف إلى تحقيق الربح للاستفادة من تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% على وارداتها من البضائع والمعدات.

#### حيازة البضائع داخل التراب الجمركي (الفصل 181).

يهدف هذا التدبير إلى توضيح الأساس القانوني الذي يؤهل إدارة الجمارك للقيام بالمتابعة القضائية والانتصاب كطرف في الدعوى وتقديم مطالبها المدنية بخصوص قضايا الحيازة غير المبررة للبضائع الخاضعة للضرائب والرسوم، خاصة تلك المتعلقة بمسحوق طابا وماء الحياة المنتجة محليا.

وعليه، يتم تعديل هذا الفصل من أجل الإحالة فيه على المواد الخاضعة للضرائب الداخلية على الاستهلاك وذلك بهدف زجر المخالفات المتعلقة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك على جميع البضائع الخاضعة لهذه الضريبة سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا.

## تحيين مقتضيات الفصل 203 المكرر

وباقى التشريعات المرتبطة بمراقبة التجارة الخارجية والصرف، تم اقتراح إدراج عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة ضمن المخالفات الجمركية من الطبقة الثالثة؛

- **الفصل 297 المكرر:** يهدف تعديل هذا الفصل إلى التنصيص على عقوبة عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة المقترح إدراجها في الفصل 297 أعلاه وجعل الغرامة تتراوح بين 10.000 و50.000 درهم.

## تعريف الرسوم الجمركية

**تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 30% على جميع المنتجات الخاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 40% في جدول التعريف الجمركية.**

قصد تحسين مردود المداخل الجمركية وتخفيض عجز الميزان التجاري، تقرر بموجب قانون المالية لسنة 2020 رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات النهائية من 25% إلى 30%. علاوة على ذلك وتزامنا مع السياق الدولي المتأثر بتابعات الأزمة الصحية جراء تفشي فيروس كوفيد19 والذي تسبب في تباطؤ الاقتصاد الدولي، تم اللجوء مرة ثانية إلى رفع نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 40% من خلال قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

غير أن انتعاش الاقتصاد المغربي بعد نهاية الأزمة الصحية من جهة ونظراً لتنامي موجة التضخم منذ سنة 2022 من جهة أخرى، والتي تميزت بغلاء تكاليف استيراد المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك، تم خفض نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 30%.

وجب التوضيح بخصوص هذا التدبير، أنه لن يشمل منتوجات الفصل 24 من جدول التعريف الجمركية، والمنتوجات التي كانت سابقا خاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 40% قبل دخول قانون المالية التعديلي لسنة 2020 حيز التنفيذ.

**رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 30% من حصة رسم الاستيراد المطبق على الشاي الأخضر المقدم على شكل علب ذات سعة أكثر من 3 كيلوغرام وأقل من 20 كيلوغرام.**

فيما قبل، كان يطبق على الشاي الأخضر المقدم على شكل علب ذات السعة لا تتجاوز 3 كيلوغرام رسم استيراد بنسبة 32,5% بينما الشاي الأخضر المقدم بشكل مغاير يطبق عليه رسم استيراد بنسبة 2,5%. وتقرر هذا الفارق في نسب التضريب لتشجيع قطاع تعليب الشاي بالمغرب المستورد بالجملة.

غير أنه تبين أن هذا الفرق في التضريب عند استيراد الشاي الأخضر في حدود علب من 3 كيلوغرام، شجع بعض الفاعلين في استيراد الشاي الأخضر في علب ذات وزن

يهدف هذا التدبير إلى تحيين المقتضيات المتعلقة بإيداع التصاريح وأوراق الطريق والإبراءات المكفولة والوثائق الملحقة بها وتسليم الوثائق بطريقة إلكترونية أو معلوماتية، وذلك بالإحالة في الفصل 203 المكرر، على القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 الصادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).

## تيسير شروط مسطرة المصالحة (الفصل 275)

يرمي هذا التعديل إلى تيسير مسطرة المصالحة الخاصة بالبضائع المعترف بارتكاب الغش بشأنها أو غير المحجوزة، والتي كانت تطرح عدة صعوبات بالنسبة لأداء الرسوم والضرائب التي تحتسب على أساس كميات كبيرة وبناء على فترات زمنية طويلة.

ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، تم تميم الفقرة الأولى من الفصل 275 من مدونة الجمارك ونسخ الفقرة الأخيرة من الفصل المذكور من أجل إلغاء أداء الرسوم والضرائب بالنسبة للبضائع المرتكب الغش بشأنها المعترف بها أو غير المحجوزة. غير أن هذا الإجراء لا ينطبق على حالات الغش التجاري المثبتة في إطار المراقبة البعدية أو مراقبة أنظمة الإعفاء من هذه الرسوم والضرائب عند الاستيراد أو وقف استيفائها.

## تكيف بعض المقتضيات الجزرية (الفصول 282 و297 و297 المكرر).

يرمي تعديل هذه الفصول إلى ما يلي:

- **الفصل 282:** تشديد العقوبات لجزر المخالفات التي ينتج عنها التملص من أداء الرسوم والمكوس الجمركية والمتعلقة بتغيير بيانات ومعالم وسيلة النقل المستعملة في عملية الاستيراد بهدف تعقيد عملية تشخيصها.

وعليه، يقترح إدراج هذه الأفعال في إطار عمليات التهريب؛

- **الفصل 297:** يعتبر التصريح المفصل والوثائق الملحقة به مستندا واحدا لا يتجزأ وفق ما تنص عليه مقتضيات الفصل 74 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ويعاقب حاليا على عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة وفقا للمقتضيات العامة المنصوص عليها في الفصل 299 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ونظرا لما يكتسبه عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة من تأثير في عملية المراقبة الجمركية، مع ما يتطلب من تطبيق الضرائب والرسوم والأنظمة الجمركية

البطاريات المعتمدة على تجميع وتركيب خلايا الليثيوم المستوردة.

### الرفع من مقدار رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال من 2,5% إلى 40%.

تطبيقا لمقتضيات المادة 4 من قانون المالية لسنة 2023، فقد تقرر رفع رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية المصنفة في البند التعريفي رقم 8543.40.00.00 من 2,5% إلى 40%. غير أن هذه الزيادة في رسم الاستيراد لم تشمل السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال التي تعرف تزايدا في الاستيراد والمصنفة في البنود التعريفية 2404.12 و 2404.19 من النظام المنسق.

ومن أجل تصحيح هذه الوضعية، تم اقتراح تطبيق على هذه السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال نفس رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية أي بنسبة 40%.

### الرفع إلى نسبة 30% من مقدار رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات التامة الصنع المعدة للاستهلاك.

من أجل تعبئة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة، يقترح الرفع من 2,5% إلى 30% من رسم الاستيراد المطبق على الآلات الكهربائية الصغيرة كآلة الحلاقة وآلة جز العشب الكهربائية ومجفف الشعر ومجفف اليدين والمكواة وأفران الميكروويف؛

يُمكن هذا الإجراء أيضا من تقوية وحماية الإنتاج المحلي لهذه المنتجات والمعدات وسيعزز توطين وحدات الإنتاج في المغرب.

### تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 17,5% على أجهزة الهاتف بما فيها الهواتف الذكية.

يهدف هذا التدبير إلى تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 17,5% على أجهزة الهاتف بما فيها الهواتف الذكية وذلك من أجل تعزيز توطين وحدات إنتاج هذه الأجهزة في المغرب وكذا تعبئة موارد جبائية إضافية بالنسبة للميزانية العامة للدولة.

### الرفع إلى نسبة 17,5% رسم الاستيراد المطبق على لوائح الصلب المدرفلة على الساخن ولوائح الصلب المدرفلة على البارد المغلفة أو المطلية.

حاليا، تعرف السوق الدولية للصلب ووفرة في الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد. ومن أجل تصحيح هذا الوضع وحماية الصناعة الوطنية للصلب، تم رفع رسم الاستيراد على لوائح الصلب المدرفلة على الساخن ولوائح الصلب المدرفلة على البارد المغلفة أو المطلية والمصنفة في البنود التعريفية رقم 7208 و 7209 و 7210 و 7211 و 7212 و 7225 و 7226 من النظام المنسق، وذلك من 2,5% و 10% إلى 17,5%.

تستثنى من هذا الإجراء الألواح المدرجة في البنود التعريفية 7208.26.10.00 و 7208.26.90.00 و 7208.27.10.00

يتجاوز بقليل 3 كيلوغرام (وأقل من 20 كيلوغرام) قصد الاستفادة من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% دون تطوير قطاع التعليب بالمغرب.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع، تم رفع الحد الأدنى للوزن إلى 20 كيلوغرام عوض 3 كيلوغرام المطبق حاليا للاستفادة من رسم الاستيراد الأدنى من 2,5% مع تطبيق نسبة 30% عوض 32,5% على الباقي.

### تخفيض رسم الاستيراد المطبق على فتات التونة من 40% إلى 17,5%.

قصد تشجيع قطاع إنتاج التونة المعلبة ومن أجل تمكين بيعها بثمن في متناول المستهلك، تم بموجب قانون المالية لسنة 2020 خفض رسم الاستيراد المطبق على شرائح التونة من 40% إلى 17,5%.

وفي نفس الإطار وبغية تشجيع صناعة انتاج التونة المعلبة، تم أيضا تخفيض رسم الاستيراد المطبق على فتات التونة من 40% إلى 17,5% كما هو الحال بخصوص شرائح التونة لكون هاذين المنتجين يشكلان المدخلات الضرورية من أجل تطوير صناعة الأسماك المعلبة.

### خفض رسم الاستيراد المطبق على بدائل حليب الأطفال من 10% إلى 2,5%.

يهدف هذا التدبير الذي إلى خفض رسم الاستيراد المطبق على بدائل حليب الأطفال من 10% إلى 2,5% وذلك لتخفيض كلفة اقتناء هذا المنتج وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

### رفع رسم الاستيراد المطبق على أغذية الكلاب أو القطط من 2,5% إلى 17,5%.

يهدف هذا التعديل إلى رفع رسم الاستيراد المطبق على أغذية الكلاب أو القطط من 2,5% إلى 17,5% وذلك لتشجيع وتعزيز الصناعة الوطنية لهذه الأغذية التي تعرف تطور الوحدات الصناعية للإنتاج وذلك بفضل استفادتها من الدعم في إطار الاستراتيجية الوطنية لاستبدال الواردات.

### تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات والأجزاء اللازمة لتصنيع مرشحات السيارات بالمغرب من 17,5% و 40% إلى 2,5%

يهدف هذا التعديل إلى تشجيع قطاع صناعة مرشحات السيارات (فلاتر Filtres) عبر تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات والأجزاء اللازمة لتصنيعها بالمغرب والمصنفة في البنود التعريفية رقم 40.16 و 73.18 من 17,5% و 40% إلى 2,5%.

### تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% على مدخرات الليثيوم.

يرمي هذا الإجراء إلى تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 2,5% على مدخرات الليثيوم وذلك لتشجيع صناعة

الفواكه، من خلال فرض نظام جبائي للضريبة الداخلية على الاستهلاك حسب نسبة السكر المضاف.

غير أن هذا الإجراء، أحدث خلل في التطبيق السليم للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات التي تحتوي على 10% أو أكثر من عصير الفواكه مقارنة بتلك التي تحتوي على 6% أو أكثر من عصير الليمون (الليمونادا) والتي ظلت في الجدول السالف الذكر، حيث أن المشروبات المعطرة المشار إليها في الجدول (أ) تبقى خاضعة للضريبة الداخلية على استهلاك كيفما كانت نسبة السكر المضاف.

و بهدف تنسيق وتبسيط تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المشروبات المعطرة والليمونادا، تم تعديل مقتضيات الجدول أ-1 من المادة 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340، بحيث يحتفظ فقط بالمشروبات المعطرة بإضافة أقل من 10% كيفما كانت طبيعة الفاكهة (ليمون أو فاكهة أخرى).

### الرفع من الضريبة الداخلية على استهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية.

في إطار تعبئة إيرادات إضافية للميزانية العامة للدولة، تم الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الخمور والجمعة والمشروبات الروحية، وفقا للمقارير الواردة أدناه:

• من 850 إلى 1150 درهم / للهكتولتر للخمور ؛

• من 1150 إلى 1550 درهم / للهكتولتر للجمعة ؛

• من 18.000 إلى 25.500 درهم / للهكتولتر (الكحول الصافي)، للكحول الإيثيلي التي تحضر بها أو تحتوي عليها مياه الحياة والمشروبات الروحية وفاتحات الشهية والفرموت والفواكه المصبرة بالكحول والخمور العذبة وعصير العنب الممزوج بالكحول والحلويات المحتوية على الكحول والمشروبات الروحية الأخرى.

### الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية ولو كانت مركبة على الأطواق.

بموجب قانون المالية رقم 20-65 للسنة المالية 2021، تم تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك بمقدار 3 دراهم للكيلوغرام الواحد على الإطارات المطاطية ولو كانت مركبة على الأطواق، والتي تخصص مداخيلها لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

ومن أجل تعزيز مداخيل هذا الصندوق والمساهمة في الجهود المبذولة لتمويل البرامج الهادفة ذات الصلة الرامية إلى مساعدة الطبقات الاجتماعية الهشة، تم الرفع من مقدار هذه الضريبة من 3 إلى 5 دراهم للكيلوغرام.

و7208.38.90.30 و7208.38.10.00 و7208.27.90.00 و7208.38.90.80 مع الإبقاء على رسم الاستيراد بنسبة 10%، وذلك لكون الإنتاج الوطني من هذا النوع من اللوائح لا يسد حاجيات بعض الصناعات خاصة قطاع تصنيع قارورات غاز البوتان، وبالتالي فمن شأن هذا الرفع من رسم الاستيراد أن يؤدي إلى الزيادة في كلفة إنتاج هذه المنتجات ذات الاستعمال المكثف.

### تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات التي تعمل بالكهرباء.

في إطار الترويج لاستعمال المركبات النظيفة غير المصدرة لانبعاثات غازات الانحباس الحراري، تستفيد المركبات الكهربائية من رسم الاستيراد الأدنى المحدد في 2,5% .

غير أنه لوحظ أن الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات المشتغلة بالطاقة الكهربائية المصنفة في البند التعريفي رقم 8701.24 من النظام المنسق تخضع لرسم استيراد بنسبة 40% .

لتصحيح هذه الوضعية، يطبق الحد الأدنى من رسم الاستيراد بنسبة 2,5% على الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات التي تعمل بالكهرباء على غرار المركبات الكهربائية الأخرى.

### الرفع من رسم الاستيراد المطبق على أسلاك الألياف البصرية من 2,5% إلى 10%.

يهدف هذا التعديل إلى حماية المنتج الوطني ودعم صناعة الكابلات من الألياف البصرية التي يعرف استهلاكها في قطاع الصناعة منافسة مرتفعة، خصوصا من طرف بعض الدول الآسيوية.

كما يروم هذا التدبير إلى تقليص العجز التجاري خاصة في ظل ارتفاع الواردات من هذا المنتج وتعبئة موارد إضافية للميزانية.

### الضريبة الداخلية على الاستهلاك

### تبسيط وترشيد الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات غير الكحولية.

طبقا لمقتضيات المادة 5 من قانون المالية رقم 22-50 للسنة المالية 2023، تم تحويل مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة بالنسبة للمشروبات المعطرة بإضافة 10% أو أكثر من عصير الفواكه (غير الليمون) أو ما يعادلها من العصير المركز من الجدول أ-1 (ب) إلى الجدول (ض) من المادة 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340.

يهدف هذا الإجراء، الذي كان موضوع تعديل على مستوى البرلمان، إلى تشجيع الإنتاج الفلاحي وضمان صناعة المشروبات المعطرة بإضافة 10% أو أكثر من عصير

جودة المراقبة والتحصيل الأمثل للضرائب من قبل الإدارة، والمساهمة الفعالة في مكافحة الغش وظاهرة التهريب مع ضمان إمكانية تتبع المنتجات لحماية أمثل للمستهلك.

هكذا، وبعد تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على بعض المنتجات المحتوية على السكر، تم توسيع إجبارية وضع العلامات الجبائية على هذه المنتجات، الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك.

كما اقترح كذلك توسيع إلزامية وضع مؤشر أو علامة لتتبع الغازوال والوقود الممتاز قصد تقنين وحصر عمليات العرض على الاستهلاك لهذه المنتجات المخصصة للقطاعات المستفيدة من إعفاء ضريبي (الصيد البحري، إنتاج الطاقة الكهربائية، تزويد السفن، إلخ).

وعليه، ومن أجل التطبيق السليم لهذه المقترحات وتمهيد الفاعلين الاقتصاديين الامتثال لهذه الإجراءات، يُقترح دخول المقترحات السالفة الذكر حيز تنفيذ، ابتداء من فاتح يناير 2025 بالنسبة للغازوال والوقود الممتاز وابتداء من فاتح يناير 2026 بالنسبة للمنتجات المحتوية على السكر.

### **عدم تطبيق أحكام البند الانتقالي المنصوص عليه في الفصل 13 من مدونة الجمارك على واردات بعض المشروبات الكحولية.**

يهدف هذا التدبير إلى التنصيص على عدم تطبيق أحكام البند الانتقالي المنصوص عليه في الفصل 13 من مدونة الجمارك على واردات المشروبات الكحولية المنصوص عليها في (2 - ب) و (3 و 4) - د) من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-340 المنجزه ابتداء من فاتح يناير 2024، وذلك ومن أجل ضمان عدالة جبائية وإرساء قواعد منافسة نزيهة في هذا المجال سواء كانت المشروبات الكحولية المذكورة مستوردة أو منتجة محليا.

### **تمديد العمل بتطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% على أغذية الأسماك.**

يروم هذا الإجراء تمديد العمل بتطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% على أغذية الأسماك المصنفة بالبند التعريفي رقم 2309.90.82 والمستوردة من لدن مربي الأسماك من فاتح يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2026 في حدود حصة قدرها 15.000 طن سنويا، وذلك لتعزيز جاذبية قطاع تربية الأسماك بالمغرب.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

### **الرفع من الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض المنتجات المحتوية على السكر وتوسيع وعاء تطبيقها.**

خلال دراسة مقترح فرض الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر على مدى ثلاث سنوات، والمنصوص عليه في الصيغة الأولية لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وافقت الحكومة على تعديل يتعلق بالتطبيق الحصري لهذه الضريبة سنة 2023، مع الالتزام بإجراء مشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الوزارية المعنية لإيجاد صيغة منسجمة يتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وفي هذا السياق، تمت برمجة مجموعة من الاجتماعات مع مختلف المصالح الوزارية المعنية والجمعيات المهنية، لوضع مخطط ضريبي تدريجي على المنتجات المحتوية على السكر للسنتين 2024 و2025، تماشيا مع المقياس رقم 08.5.120 المتعلق بتخفيض نسبة السكر المضاف في بعض المنتجات المحتوية على السكر والمنصوص عليه من طرف المعهد المغربي للتقييس (IMANOR).

ويهدف هذا الاقتراح إلى ما يلي:

- توسيع وعاء تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل باقي الفئات من المنتجات المنصوص عليها بالمقياس السالف الذكر (علك ومحضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركبات أو أساسها البن وأغذية محضرة من الحبوب ومنتجات الحبوب متحصل عليها بالتنفيش أو التحميص وبقسماط أو خبز محمص ومنتجات محمصة مماثلة وحساء ومرق ومحضرات اعدادها وسوائل سكرية)؛

- مراعاة مستوى معدل السكر المضاف المنصوص عليه في المقياس كعتبات لتطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك؛

- اعتماد نظام ضريبي تدريجي للسنوات 2024 و2025.

### **أحكام تتعلق بإجبارية تطبيق وضع العلامات الجبائية.**

يهدف هذا التعديل إلى رفع اللبس المتعلق بالارتباط القائم بين أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والإلزامية وضع العلامات الجبائية.

ويتعلق الأمر بتوضيح مقترحات المادة 10 من الظهير الشريف رقم 1-77-340، حيث أن المنتجات الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك هي المعنية بإجبارية وضع العلامات الجبائية.

### **توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية على منتجات أخرى.**

مكنت إلزامية وضع العلامات الجبائية على المشروبات الكحولية أو غير الكحولية والتبغ المصنع من تحسين

التقارير المصاحبة  
لمشروع قانون  
المالية

---

# التقرير الاقتصادي والمالي : الاقتصاد المغربي في مواجهة صدمات خارجية بمختلف أنواعها

- على الرغم من السياق الدولي والوطني الذي يتسم بتعدد التحديات، يواصل المغرب الجهود للحفاظ على استدامة وفعالية مآلته العمومية
- الإلتزام بالإصلاحات القطاعية والهيكلية والتنويع الاقتصادي على المستوى القطاعي والجغرافي يعزز صمود المغرب وقدرته على الازدهار، في ظل سياق اقتصادي عالمي غير مستقر.

والطاقى ركيزة أساسية للسيادة الوطنية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. كما تعتبر تعبئة الإمكانيات الكاملة لجهات المملكة من ضمن الأولويات، بهدف تقوية قدراتها على الصمود وتعزيز دورها كمحركات للنمو وخلق الثروة.

وأخذا بعين الاعتبار لسياق معقد يشوبه الغموض، تتناول نسخة 2024 للتقرير الاقتصادي والمالي في جزئها الأول أهم التطورات المستجدة للظرفية الدولية مع التركيز على المخاطر والتحديات الرئيسية التي تلوح في الأفق. ويتطرق الجزء الثاني من هذا التقرير لتحليل عوامل صمود الاقتصاد المغربي وذلك من خلال تسليط الضوء على التقدم الذي حققته بلادنا على مستوى دينامية الإصلاحات القطاعية والاجتماعية والمجالية الكبرى. ويتناول الجزء الثالث وضعية المالية العمومية لبلادنا، مع تسليط الضوء على الجهود والإصلاحات التي يبذلها المغرب للحفاظ على استدامة وفعالية مآلته العمومية. كما يعرض هذا الجزء من التقرير السياق الماكرو-اقتصادي والتوجهات الرئيسية التي يبنى عليها مشروع قانون المالية لسنة 2024.

## الاقتصاد العالمي في سياق موسوم باستمرار الغموض

في ظل الظرفية الدولية الموسومة باستمرار الغموض نتيجة تعاقب الأزمات (الصحية والمناخية والجيوسياسية...) وتشابكها، من المتوقع أن يعرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤًا، حسب صندوق النقد الدولي، ليسجل نسبة تقارب 2,9% سنة 2024 مقابل 3% خلال سنة 2023 و 3,5% سنة 2022. وبذلك، يتواصل تأثر النشاط الاقتصادي العالمي باستمرار التضخم في مستويات مرتفعة وبتشديد الشروط المالية.

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2024 في سياق اقتصادي ومالي استثنائي. فعلى الصعيد الدولي، يظل الاقتصاد العالمي رهينا باستمرار التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الظواهر المناخية، والتشديد الملحوظ للشروط المالية، مما يهدد ببروز مخاطر سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي.

وفي أعقاب هذا السياق، يواجه الاقتصاد الوطني العديد من الصدمات المتعاقبة والمتزامنة (صحية ومناخية...) حيث كان آخرها زلزال الحوز الذي عرفه المغرب والذي يعد الأعنف من نوعه في التاريخ المعاصر لبلادنا. وبالرغم من هذه الظروف، من المرتقب أن تشهد سنة 2023 عودة نمو الاقتصاد إلى مستواه المتوسط المسجل قبل الجائحة، إذ يتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 3,4% في سنة 2023، وهو ما يشكل نقطتين مئويتين إضافيتين مقارنة مع سنة 2022. وتعكس هذه التطورات قدرة المغرب البالغة على مواجهة الصدمات، وذلك بفضل المسار المتواصل من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تم الانخراط فيها خلال العقد الأخيرين. وقد تم تعزيز هذه القدرة بشكل أكبر خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وذلك بفضل التنزيل المحكم لتدابير الدعم المناسبة، الشيء الذي مكن من احتواء وتخفيف حدة الآثار السوسيو-اقتصادية لجائحة كورونا والجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وعلى الرغم من هذه الدينامية، فقد كشف تعاقب الأزمات باختلاف طبيعتها عن حجم التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها بلادنا. ومن هذا المنطلق، يظل تعزيز وتحسين المكاسب التي حققها المغرب على مستوى رأس المال البشري أولوية رئيسية لتحرير إمكاناته الكاملة بهدف ضمان نمو مستدام وشامل. علاوة على ذلك، يظل ضمان الأمن الغذائي والمائي

4,1% سنة 2022)، بسبب تلاشي التأثيرات الإيجابية لإعادة فتح الاقتصاد بعد جائحة كورونا ونتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية.

ويتوقع أن تشهد منطقة وسط وشرق أوروبا انتعاشا ملحوظا سنة 2023 (2,4% بعد 0,8% سنة 2022). وفي سنة 2024، من المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه المنطقة ليسجل 2,2%، ارتباطا بتباطؤ النمو في كل من روسيا (1,1%) وتركيا (3%).

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يرتقب أن يستمر النمو بوتيرة معتدلة سنة 2023 (3,3% بعد 4% سنة 2022)، خاصة في نيجيريا (2,9% بعد 3,3%)، وجنوب إفريقيا (0,9% بعد 1,9%).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبدو توقعات النمو ضعيفة نسبيا (2% بعد 5,6%) نتيجة لتباطؤ النمو في مصر (4,2% بعد 6,7%) وفي الدول المنتجة للنفط بشكل خاص، مثل السعودية (0,8% بعد 8,7%). وبالنسبة لسنة 2024، من المنتظر أن يتعزز النمو في كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى 4% ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ 3,4%.

وعلى مستوى المبادلات التجارية الدولية، أبانت تجارة البضائع العالمية صمودها، خلال سنة 2022، مسجلة نموا بنسبة 3% من حيث الحجم مقابل زيادة بنحو 13% من حيث القيمة ارتباطا بالارتفاع شبه العام للأسعار. ووفقا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يرتفع حجم التجارة العالمية من البضائع بنسبة 0,8% سنة 2023 متأثرا بالتضخم المستمر وبالسياسة النقدية الصارمة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبتداعيات الأزمة الأوكرانية، فضلا عن تباطؤ النمو الصيني في أعقاب الصعوبات التي تواجه سوق العقار فيها.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي<sup>1</sup>، فقد انخفضت بنسبة 12% سنة 2022، لتبلغ 1.300 مليار دولار، بعد الانتعاش القوي المسجل سنة 2021 الذي أعقب الانخفاض الحاد الناتج عن الأزمة الصحية خلال سنة 2020. وبالنسبة لآفاق التطور، خلال 2023، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يتوقع استمرار الضغوط نحو انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ارتباطا باستمرار التوترات الجيوسياسية وباضطرابات القطاع المالي.

فمن المؤكد أن التطورات الأخيرة للظرفية الدولية سيكون لها تأثيرا على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التجارة الخارجية والتدفقات المالية الأخرى، وكذلك سعر الصرف والمستوى العام للأسعار الداخلية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نموا بنسبة 2,1% سنة 2023. ومن المرتقب أن يضعف هذا الانتعاش، خلال سنة 2024، ليسجل 1,5% نتيجة تشديد شروط الائتمان.

وفي منطقة اليورو، يرتقب أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير سنة 2023، لينتقل إلى 0,7% مقابل 3,3% سنة 2022، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، وذلك بسبب ضعف الطلب ودخول الاقتصاد الألماني في مرحلة ركود متأثرا بعدة عوامل بما فيها ارتفاع مستويات التضخم وأسعار الفائدة وضعف الطلب الخارجي، إضافة إلى الاضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا. غير أنه من المنتظر أن ينتعش النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو، خلال سنة 2024، ليصل إلى 1,2%. إذ من المتوقع أن ينتعش النمو في ألمانيا (0,9% مقابل -0,5% سنة 2023) ويتعزز في فرنسا (1,3% مقابل 1%)، وأن يستمر بنفس الوتيرة في إيطاليا (0,7% مقابل 0,7%)، لكنه سيتباطأ في إسبانيا (1,7% مقابل 2,5%).

وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي 0,5% خلال سنة 2023 بعدما بلغ 4,1% سنة 2022، نتيجة تأثره بصدمة التضخم وتشديد السياسة النقدية، مع توقعات بانتعاش خفيف في حدود 0,6% سنة 2024، وفقا لصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يتحسن نمو الاقتصاد الياباني ليبلغ 2% سنة 2023، بعد أن تباطأ إلى 1% سنة 2022، حسب صندوق النقد الدولي. ويرتقب أن يستمر الاقتصاد الياباني في النمو بشكل معتدل، مقتربا من وتيرة نموه خلال سنة 2024، بنسبة 1%، مدعوما بزيادة الأجور وأرباح المقاولات.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، يظل معدل النمو المسجل قويا على العموم، حيث من المتوقع أن يصل إلى 4% خلال سنتي 2023 و2024، وفقا لصندوق النقد الدولي، وهي وتيرة مماثلة لما تحقق سنة 2022 (4,1%). ويرتقب أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشا بنسبة 5% خلال سنة 2023 مقابل 3% سنة 2022، وذلك بعد التخلي عن سياسة «صفر كوفيد»، مما فتح الباب أمام تعافي الاستهلاك والخدمات. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الصيني في سنة 2024 مسجلا 4,2%. أما فيما يخص الهند، فتظل توقعات نمو اقتصاده قوية (6,3% خلال سنتي 2023 و2024)، بفضل انتعاش الطلب المحلي، مدعوما بالإنفاق الحكومي الكبير، والتدفقات الكبرى للاستثمار الأجنبي.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية، تبدو آفاق النمو معتدلة عموما (2,3% خلال سنتي 2023 و2024 بعد

<sup>01</sup> وفقا لآخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الإيرادات بنسبة 23,4% لتسجل 21,2 مليار درهم. ومن جانبها، ارتفعت النفقات بنسبة 44% لتصل إلى 11,2 مليار درهم.

وفيما يخص تطورات سعر الصرف، فقد انخفض الدرهم مقابل الأورو و الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 3,7% و 2,2% على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، ليسجل معدل 10,97 درهم للأورو و 10,12 درهم للدولار. فقد ابتعد السعر المرجعي للدرهم تدريجيا من متوسط هامش التقلب بعدما اقترب من حده الأقصى (5%+) في نهاية 2022.

أما بالنسبة للتغيرات في المستوى العام للأسعار، فقد عرفت معدلات التضخم منحى تنازليا خلال سنة 2023.

وفي سياق دولي يشوبه العديد من الغموض، تم رصد ثلاثة مخاطر محتملة وجب مراقبتها عن كثب. أولا، من المحتمل أن يصعب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى العالمي من مهمة البنوك المركزية بفرض قيود كافية لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف، دون التسبب في ركود أو اضطراب في القطاع المالي. ثانيا، قد تزيد المديونية المفرطة للاقتصادات العالمية من ضعف التعافي الاقتصادي العالمي، حيث بلغ الدين العمومي العالمي ذروته، خلال سنة 2022، عند 91 تريليون دولار. ثالثا، تمثل التغيرات المناخية تحديا كبيرا يستوجب معه تكييف نماذج الإنتاج والاستهلاك مع الممارسات المستدامة والدامجة.

### الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات : عوامل الصمود والتحديات وأهم الرهانات

خلال السنوات الأخيرة، واجه المغرب سلسلة من الصدمات الخارجية المعقدة والمتداخلة، والتي أبرزت صمود اقتصاده وقدرته العالية على التكيف. كما لعبت سياسة التنوع الاقتصادي الذي تبنته بلادنا على المستوى القطاعي والجغرافي دورا حاسما في تعزيز صمود نسيجنا الإنتاجي، إذ يتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 3,4% في سنة 2023، وهو ما يشكل نقطتين مؤبطين إضافيتين مقارنة بسنة 2022، أي عودة نمو الاقتصاد الوطني إلى مستواه المتوسط المسجل قبل الجائحة.

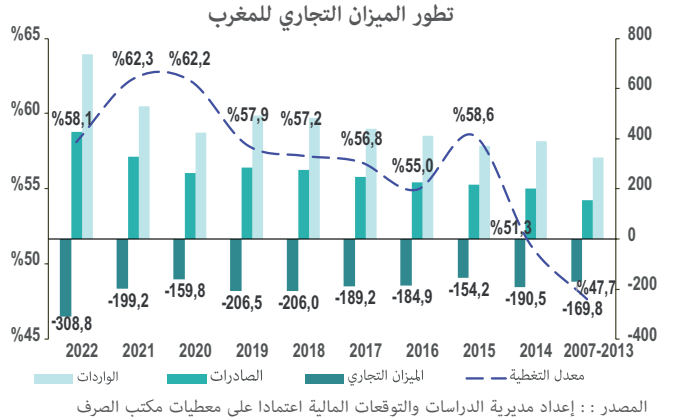
ويعزى هذا الانتعاش في النمو المرتقب خلال سنة 2023، إلى تحسن نمو القيمة المضافة الفلاحية، بفضل تحقيق محصول من الحبوب قدر بنحو 55,1 مليون قنطار خلال الموسم 2022-2023، أي بزيادة بلغت 65% مقارنة مع سنة من قبل. ويتوقع أيضا انتعاش نمو القطاع الثانوي، بعد الانكماش الطفيف الذي سجله خلال سنة 2022، كما يرتقب أن يتوطد نمو قطاع الخدمات.

وفيما يخص الطلب، فإنه من المرتقب أن يستفيد استهلاك الأسر من تحسن مؤشرات الدخل، خاصة منها

فقد سجلت الصادرات المغربية ارتفاعا طفيفا، عند متم غشت 2023، بنسبة 0,2%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، نتيجة ارتفاع صادرات قطاع السيارات ومنتجات الإلكترونيات والكهرباء وكذلك النسيج والجلود. وفي المقابل، سجل انخفاض في صادرات قطاع الطيران وفي صادرات الفوسفات ومشتقاته.

بالموازاة مع ذلك، انخفضت الواردات بنسبة 3,9%، ارتباطا على الخصوص بتراجع واردات المواد الطاقية بنسبة 22,6%، نتيجة انخفاض واردات زيوت الغاز وزيوت الوقود بنسبة 28%، حيث عرفت انخفاضا على مستوى السعر والحجم. كما سجلت واردات المنتجات الغذائية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام انخفاضا بنسب 1,3% و 13,5% و 25,4% على التوالي. في حين، سجلت واردات مواد التجهيز ارتفاعا بلغ 16,6%.

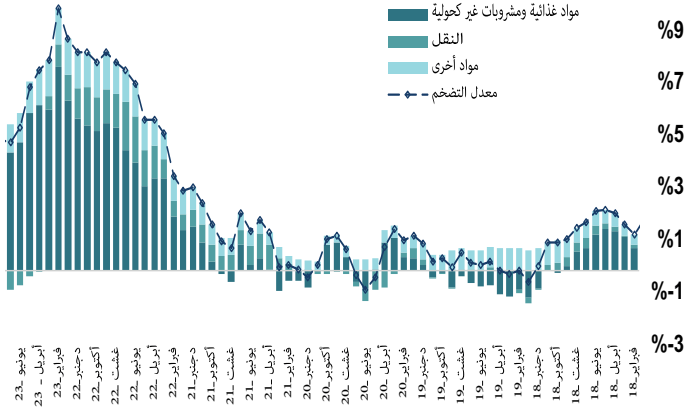
وتبعا لهذه التطورات، انخفض عجز الميزان التجاري، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، بنسبة 9,4%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. كما شهد معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا طفيفا بـ 2,4 نقاط، إذ انتقل إلى 59,3% مقابل 56,9% سنة 2022.



ومن جانبه، ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 6,8% سنة 2022، مسجلا 21,7 مليار درهم، مقابل 20,4 مليار درهم سنة 2021. ويعزى ذلك إلى ارتفاع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 21,6% لتبلغ 39,5 مليار درهم، وبزيادة في النفقات بنسبة 46,3% لتبلغ 17,8 مليار درهم. وتظل فرنسا المستثمر الأول في المغرب بنسبة 29% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية لسنة 2022. وعلى الصعيد القطاعي، شكلت الصناعة والعقارات أكثر القطاعات جاذبية في المغرب سنة 2022، حيث بلغت حصتهما 37% و 20% على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وعند متم غشت 2023، انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 49,6%، ليبلغ 10,1 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض

جانبه، انخفض التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتجات ذات الأسعار المتقلبة والمنتجات الخاضعة للتقنين، أيضاً إلى 4,9% في غشت 2023 بعد أن سجل زيادة بنسبة 8,1% في مارس 2023.

مساهمة بعض عناصر الاستهلاك في تكوين معدل التضخم



القروض الاستهلاكية (+1% إلى متم غشت 2023)، وتحولات المغاربة المقيمين بالخارج (2,7% إلى متم غشت 2023).

كما سيستفيد استهلاك الأسر من الانخفاض التدريجي لمعدل التضخم منذ مارس 2023. فبعد أن بلغ معدل التضخم ذروته في شهر فبراير 2023، حيث ارتفع إلى 10,1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2022 (وهو الشهر الذي صادف اندلاع الأزمة في أوكرانيا)، بدأ هذا المعدل في الانخفاض، ابتداء من شهر مارس، ليصل إلى 4,9% في يوليو 2023، ثم ليستقر عند حوالي 5% في شهر غشت 2023. وعرف تطور المكون الغذائي للتضخم تباطؤاً تدريجياً منذ مارس 2023، حيث انتقل من 20,1% على أساس سنوي إلى 10,4% في غشت 2023. وفيما يخص المكون غير الغذائي للتضخم، فقد سجلت أسعار النقل، باعتباره القطاع الذي تأثر بشكل مباشر بتطور أسعار المواد الطاقية، انخفاضاً حاداً منتقلة من +5,1% في شهر مارس إلى -1,8% في غشت 2023.

### التدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من تأثير التضخم

اتخذ المغرب العديد من التدابير الميزانية والجبائية التي تهدف إلى دعم الأسر والمقاولات في سياق موسوم بارتفاع معدل التضخم. كما قام بتعبئة أكثر من 40 مليار درهم كنفقات إضافية خلال سنة 2022، وأيضاً ببرنامج ما يناهز 17 مليار درهم كنفقات إضافية خارج الميزانية، برسم سنة 2023، تهدف إلى الحد من تأثير التضخم ودعم المقاولات والقدرة الشرائية للأسر. وقد همت هذه التدابير ما يلي:

- دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل الطرقي، نظراً لما لقطاع النقل من آثار على أسعار نقل السلع والمسافرين؛
- إطلاق البرنامج الاستثنائي لدعم الفلاحين ومربي الماشية والذي يهدف إلى التخفيف من آثار الجفاف وآثار الظرفية الاقتصادية واستعادة توازن سلاسل الإنتاج. ويبلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 10 ملايين درهم، تخصص 5 ملايين درهم منها لحماية الثروة الحيوانية، خاصة من خلال دعم الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للماشية والدواجن. كما تم رصد 4 ملايين درهم لحماية الثروة النباتية ودعم القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 1 مليار درهم لتعزيز القدرات المالية لبنك القرض الفلاحي بهدف دعم الفلاحين؛
- تكييف سياسة الأسعار مع المتطلبات التي يفرضها الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية ووضع العرض الداخلي لهذه المنتجات، وذلك من خلال: (1) إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين وإقرار علاوة ثابتة على قمح الخبز اللين المستورد؛ (2) تعليق الرسوم الجمركية على واردات الزيوت الخام والبذور الزيتية؛ (3) تحمل ميزانية الدولة للرسوم الجمركية المطبقة على الحليب المجفف في حدود 50% منها والرسوم الجمركية على واردات الزبدة ابتداء من 17 نونبر 2022؛ (4) تعليق رسم الاستيراد المحدد في نسبة 100% على واردات 200.000 عجل مخصصة للذبح وتحمل ميزانية الدولة للضريبة على القيمة المضافة المحددة في نسبة 20% على هذه الواردات ابتداء من 3 فبراير 2023؛ (5) إلغاء الحد الأدنى لوزن الأبقار الأليفة المستوردة والمخصصة للذبح منذ نهاية يناير 2023، وإلغاء رسوم استيراد الأبقار التي يتجاوز وزنها 550 كيلوغرام وذلك منذ أكتوبر 2022؛ (6) وضع برنامج استثنائي لتزويد السوق الداخلية بالأغنام المستوردة المخصصة لعيد الأضحى 1444 (2023). بالإضافة إلى إلغاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، يتضمن هذا البرنامج منح علاوة على استيراد الأغنام. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض سعر الاستيراد وبالتالي سعر البيع في المغرب؛
- الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء، المدعومة من طرف الدولة منذ سنوات، نظراً لأهميتها وأثرها على القدرة الشرائية للمغاربة؛
- تعزيز الرقابة في الأسواق وتوفير الإمدادات الكافية والمنتظمة من المواد الأساسية ومكافحة المضاربة؛
- الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية ابتداء من شتبر 2022. وهكذا، بالنسبة للمهن الحرة ولقطاعي الصناعة والتجارة، انتقل الحد الأدنى القانوني للأجر إلى 2.970 درهم شهرياً ابتداء من شتبر 2022 ليصل إلى 3.120 درهم في شتبر 2023. بخصوص الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي، فقد تم رفعه بنسبة 10% في شهر شتبر 2022 ثم بنسبة 5% في شهر شتبر 2023 ليصل إلى 2.303 درهم شهرياً؛
- دخول الزيادة بنسبة 5% في معاشات التقاعد، التي يؤديها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيز التنفيذ ابتداء من فاتح دجنبر 2022.

وبالنظر لطموحه في الارتقاء في سلاسل القيمة لمهنة العالمية وضمن سيادته الصناعية، يتجه المغرب نحو تطوير الصناعات الدقيقة القادرة على مواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بضمن التزويد المستمر لحاجياته من المدخلات الصناعية. ومع ذلك، فإن التحولات التي تميز قطاع التصنيع على المستوى العالمي قد تجلب تحديات وفرص كبيرة للصناعة المغربية تتجلى أساسا في الصناعة الخضراء والتي تشكل تحديا كبيرا وواعدا بمزايا تنافسية جديدة لبلدنا، وفي تقليص وتقريب سلاسل القيمة العالمية، وفي رقمنة النسيج الصناعي كمسار أساسي للتنمية الصناعية في المغرب، وتكوين التخصصات الدقيقة...

على المستوى السياحي، ورغم الإكراهات الصعبة التي واجهها منذ سنة 2020، شهد قطاع السياحة في المغرب تعافيا ملحوظا، خلال سنة 2023، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج نحو المغرب بنسبة +10% (10,2 مليون سائح) عند نهاية غشت 2023، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، كما ارتفعت عائدات السياحة بنسبة 35% حيث بلغت 71,4 مليار درهم خلال نفس الفترة. ويعزى تعافي السياحة الوطنية ما بعد الأزمة الوبائية وضمودها أمام الأزمات الحالية إلى التدابير التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع على غرار خطة الطوارئ بملياري درهم، وعملية مرحبا، وتعزيز الترويج لوجهة المغرب، وتمتين الربط الجوي والبحري، واعتماد التأشيرات الرقمية، ...

ومع استثمار إنجازات الاستراتيجيات السابقة (رؤيتنا 2010 و2020)، وأخذا بعين الاعتبار التحديات التي يعرفها القطاع، تم اعتماد خارطة طريق جديدة للنهوض بقطاع السياحة في أفق سنة 2026، تركز على أربعة محاور استراتيجية :

- إعادة هيكلة العرض السياحي لحوالي 14 سلسلة متكاملة (9 منها موضوعاتية و5 تهم تعزيز التراث غير المادي)؛
- تعزيز المتطلبات الأساسية الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للوجهة (مضاعفة الطاقة الاستيعابية للنقل الجوي، وخطة التسويق والترويج، و16 مشروعا نموذجيا للترفيه، وتأهيل عروض الإيواء، وتكوين وتعزيز الرأس المال البشري، وتعزيز اليقظة)؛
- مراجعة حكامه القطاع وذلك بإسناد تنزيل الاستراتيجية إلى لجنة وطنية بين وزارية للسياحة برئاسة رئيس الحكومة وبدعم من لجان وطنية موضوعاتية ؛
- تعبئة غلاف إجمالي بقيمة 6,14 مليار درهم لتنفيذ خارطة الطريق للفترة 2023-2026.

موازاة مع ذلك، يشير المنحى الإيجابي للواردات من سلع التجهيز وكذا الفروض الممنوحة لقطاع التجهيز خلال سنة 2023 (ارتفاع بنسبة 16,6% و9,3% على التوالي في متم شهر غشت) إلى انتعاش دينامية الاستثمار. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة بنسبة 25,4% في متم شهر شتنبر من نفس السنة.

أخذا هذه العناصر في الاعتبار، يتبين أن بلدنا قد تمكن من تعزيز صموده وقدرته على الازدهار، في ظل سياق اقتصادي عالمي غير مستقر، مستفيدا من أنخراطه في مسلسل الإصلاحات القطاعية والهيكلية لضمان تطوير اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية وقادرا على مواجهة مختلف الصدمات.

على المستوى الفلاحي، تواجه الفلاحة المغربية تحديات كبيرة تهم على وجه الخصوص الإكراهات الناجمة عن تزايد حدة التغيرات المناخية، خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤثر على منسوب المياه الموجه للقطاع الفلاحي، مما وضع استدامة وتثمين الإنتاج الفلاحي في صلب النموذج التنموي الفلاحي.

ولمواجهة هذه التحديات، تم اعتماد استراتيجية فلاحية جديدة «الجيل الأخضر 2030» وذلك بالاستفادة من الإنجازات المكتسبة لمخطط المغرب الأخضر خلال العقد المنصرم. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الفلاحي المغربي، وخصوصا فيما يرتبط بالحاجة لتعزيز الرأس مال البشري الفلاحي، وضرورة التأقلم الناجع مع السياق المناخي الصعب، وأهمية التثمين الصناعي لمنتجات القطاع، وكذا تسريع الانتقال نحو نموذج أكثر استدامة للتنمية الفلاحية.

وفيما يخص القطاع الصناعي، فقد أظهرت الصناعة الوطنية مرونة كبيرة في مواجهة الصدمات المختلفة التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة. وقد تميزت سنة 2022 بانتعاش قوي، وهو ما يعكسه التطور الإيجابي لأهم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الصناعية التقليدية وكذلك بالمهن الصناعية الجديدة للمغرب. وتعزى هذه الدينامية لمجموعة من الاستراتيجيات الإرادية، ولا سيما مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، والذي ساعد على إرساء أسس صناعة وطنية حديثة. وبهدف تعزيز المكتسبات ورفع التحديات الجديدة المتمثلة في السيادة الصناعية، تم وضع عدة تدابير تروم تشجيع المستثمرين المحليين على الانخراط بشكل أكبر في القطاع الصناعي (إحداث بنك المشاريع الصناعية، تسريع تطوير قطاع الطاقات المتجددة، إرساء ميثاق الاستثمار، تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار...).

الفجوات التعليمية بين الوسطين الحضري والقروي وبين الفتيان والفتيات. كما ساهمت برامج الدعم الاجتماعي للتعليم المعتمدة (برنامج تيسير، برنامج مليون محفظة، المنح الدراسية والمطاعم المدرسية والداخليات...) في تحقيق هذه النتائج.

ومع ذلك، لا يزال النظام التعليمي الوطني يواجه مجموعة من التحديات، لا سيما على مستوى الجودة والأداء العام. ولرفع هذه التحديات، تم اعتماد خارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026. وترتكز خارطة الطريق هذه على المرجعيات الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى التي تجسدها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، وعلى النموذج التنموي الجديد، وكذلك على البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بالمدرسة والتلميذ والمؤسسات التعليمية.

وفيما يخص التكوين المهني، تميز تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بالقطاع بتدشين، خلال سنة 2023، للمشروع الرابع «لمدن المهن والكفاءات» لجهة الرباط-سلا-القنيطرة (8 قطاعات مهن، منها 4 قطاعات جديدة، تم اختيارها لملاءمة خصوصيات النسيج الاقتصادي الجهوي) بعد الشروع في تشغيل ثلاث «مدن للمهن والكفاءات» تهم جهات سوس-ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء. وقد مكنت «مدن المهن والكفاءات» الأربعة هذه من توسيع عرض التكوين الأساسي والذي بلغ، خلال الموسم 2023-2024، طاقة استيعابية ناهزت 410.000 مقعدا بيداغوجيا ممنوحة من خلال 18 مؤسسة.

بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي، تم تسجيل تقدم على مستوى تنفيذ المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030. وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في تنزيل التدابير التي تهدف إلى ترسيخ نموذج جديد للجامعة المغربية والتميز الأكاديمي والعلمي ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الجامعية 2023-2024. كما صادق مجلس الحكومة في 24 يوليوز 2023، على الأحكام الجديدة المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.668 (المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 غشت 2023) المتعلقة بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية والمطابقة.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة، فقد مكن تعميم التغطية الصحية، انطلاقا من فاتح دجنبر 2022، من إدماج المستفيدين من نظام راميد (وذوي الحقوق) من التسجيل في نظام «التغطية الصحية الإجبارية-التضامن 2»، مما أعطى دفعة قوية لتسريع الإصلاح الجذري لقطاع الصحة بالمغرب. وفي إطار هذا الإصلاح، من خلال تفعيل القانون

وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة عقد برنامج، للفترة 2023-2037، مع الخطوط الملكية المغربية، في يوليوز 2023، إدراكا منها بالدور الحاسم للنقل الجوي في تحقيق أهداف خارطة الطريق هاته لإنعاش القطاع السياحي.

وفيما يخص المجال الترابي، فقد مكنت المجهودات التي بذلها المغرب في مجال تثمين قدرات الجهات من كسر القيود التي تعيق الإقلاع الاقتصادي للجهات. وقد مكنت هذه الإصلاحات من ضخ زخم إضافي في دينامية الجهات قصد تحقيق توزيع متكافئ في سلاسل إنتاج الثروة بين مختلف الجهات والتي لا تزال تصدرها تلك المتواجدة على محور طنجة-الجديدة. وفيما يخص وتيرة النمو الاسمي، حققت الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام مسارات النمو الأكثر دينامية متجاوزة المعدل الوطني (3,7%). ويتعلق الأمر بكل من جهة العيون الساقية الحمراء (10,4%)، والداخلة وادي الذهب (7,1%)، وكلميم واد نون (5,8%)، والشرق (4,6%)، ثم درعة تافيلالت (4%). ويمكن لهذه البنية الجديدة للنمو أن تساهم في تقليص الفوارق في توزيع الثروة على المستوى المجالي. حيث أن 5 جهات تمكنت من تحقيق ناتج داخلي خام متاح للفرد أكبر من المتوسط الوطني (31.630 درهم للفرد). ويتعلق الأمر بالداخلة وادي الذهب (72.342 درهم للفرد)، والدار البيضاء سطات (50.545 درهم للفرد)، والعيون الساقية الحمراء (45.698 درهم للفرد)، والرباط سلا القنيطرة (36.956 درهم للفرد)، ثم كلميم واد نون (33.943 درهم للفرد).

ورغم التطور الهام الذي حققه المغرب في هذا الاتجاه، فلا تزال هناك تحديات كبيرة يجب رفعها لترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة من قبيل تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق، تواصل السلطات الحكومية تنفيذ المشاريع الهيكلية الكبرى وتسريع وتيرة تقدمها، لاسيما المشروع الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، والإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، وكذا لقطاع الصحة...

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تسجيل تقدم ملحوظ فيما يخص الولوج إلى التعليم على مدى العقدين الماضيين، خصوصا تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي (ارتفاع نسبة التمدرس ما بين 2000-2001 و2022-2023، منتقلة من 84,6% إلى 100% على المستوى الوطني)، وتعزيز الولوج إلى التعليم الإعدادي والثانوي (ارتفاع نسبة التمدرس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة وأولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 سنة على التوالي 100% و76,9% سنة 2022-2023 مقابل 60,3% و37,2% سنة 2000-2001) وتقليص

02 وفقا للقانون رقم 09.21 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، تم إدماج المستفيدين من نظام راميد في نظام التغطية الصحية الإجبارية، في دجنبر 2022، في إطار آلية «التغطية الصحية الإجبارية-التضامن».

النشيطه لإنعاش الشغل<sup>3</sup>، على المستويين الوطني والجهوي، بهدف دعم الباحثين عن الشغل والحاملين للمشاركة وتيسير إدماجهم في سوق الشغل. هذا، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي أطلقتها الحكومة من أجل دمج اليد العاملة النشيطة في سوق الشغل، ونخص بالذكر برنامج «أوراش» وبرنامج «انطلاقة» وبرنامج «فرصة»:

• عرفت حصيلة النسخة الأولى لبرنامج «أوراش»<sup>4</sup> لسنة 2022 تسجيل ما يقارب 104.000 مستفيد من البرنامج، 30% منهم نساء؛

• يستهدف برنامج «انطلاقة»<sup>5</sup> الذي انطلق بتوجيهات ملكية سامية، أساسا الشباب حاملي الشهادات والمقاولين الشباب، وأصحاب المقاولات المصدرة والمقاولات الصغيرة جدا. فقد سمح هذا البرنامج بتوزيع 44.700 قرض لفائدة 28.700 مستفيد بمبلغ فاق 6 مليار درهم؛

• يهدف برنامج «فرصة» إلى دعم وتشجيع المبادرات الفردية لحاملي المشاريع، مع احترام تام لمبدأ الإنصاف لجميع المواطنين المهتمين بإنشاء المقاولات وتطوير المشاريع المبتكرة. ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة والنساء 65% و20% من المستفيدين على التوالي.

وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية، في نهاية أبريل 2022، على اتفاق اجتماعي وميثاق وطني حول الحوار الاجتماعي لتعزيز العمل النقابي بالمغرب، وذلك تماشيا مع الرؤية الملكية النيرة المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة، في بداية شتنبر 2022، بتفعيل تدبيرين هاميين من هذا الاتفاق ويتعلق الأمر برفع الحد الأدنى للأجور (SMIG) والحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي (SMAG) ورفع حصة الترقى في الدرجة لفائدة الموظفين من 33% إلى 36%. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بزيادة 5% في SMIG و SMAG من طرف الحكومة في 21 شتنبر 2023. وبذلك، سترتفع قيمة SMIG من 2.970 إلى 3.120 درهم اعتبارا من فاتح شتنبر 2023.

وبالموازاة مع تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع لتعزيز الرأسمال البشري، يواجه المغرب تحديات أخرى لا تقل أهمية من قبيل تدبير الماء والانتقال الطاقى، والتي توجد في صلب المشاريع الاستراتيجية للبلاد.

الإطار رقم 22-06، تم العمل على إخراج مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة ببيئات الحكامة وتثمين الموارد البشرية. ونخص بالذكر، القانون رقم 22-09 الصادر بظهير رقم 1.23.51 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بمهن الصحة والذي تنص مواده على وضع نظام محفز للتعويضات لمهني الصحة، والقانون رقم 22-08 الصادر بالظهير رقم 1.23.50 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية ونشر القانون رقم 22-07 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة (الصادر بالظهير رقم 1.23.84 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 دجنبر 2023)... وفيما يتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، فقد صدر على التوالي القانونين المتعلقين بإحداثهما بموجب الظهير رقم 1.23.54 والظهير رقم 1.23.55 بتاريخ 12 يوليوز 2023.

وفي إطار تفعيل تعميم الحماية الاجتماعية، خصوصا الشق المتعلق بتعميم التغطية الصحية، فقد تضاعف العدد الإجمالي للمستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض 3 مرات في غضون سنة واحدة، منتقلا من 7,8 مليون شخص سنة 2020 إلى أكثر من 23,2 مليون شخص عند نهاية يونيو 2023، بفضل إدماج 3,6 مليون من العمال غير الأجراء وذوي الحقوق إضافة إلى 9,7 مليون مستفيد (مؤمنون وذوي الحقوق) في إطار آلية «التغطية الصحية الإجبارية-التضامن». وعلى المستوى التشريعي والتنظيمي، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل التغطية الصحية. ويتعلق الأمر على الخصوص بتعديل القانون 00-65 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية للأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون 22-09 الخاص بالحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى المراسيم التطبيقية ذات الصلة (مرسوم 2.22.797 بتاريخ 29 نونبر 2022 لتطبيق القانون 00-65 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للأشخاص غير القادرين على أداء الاشتراكات).

إضافة إلى ذلك، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على وضع كل الأسس الضرورية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. ويشكل هذا البرنامج المحطة الثانية في إطار مسلسل تعميم الحماية الاجتماعية

وفيما يخص ولوج سوق الشغل، فإنه لا يزال يعاني، على المستوى الوطني، من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 ومن محصول فلاحي غير مشجع، حيث فقد الاقتصاد الوطني 24.000 منصب شغل خلال سنة 2022. وفي هذا السياق، واصلت السلطات العمومية تنفيذ البرامج

03 برنامج «إدماج»، الذي يتضمن عقود تكوين-إدماج تهدف إلى تشجيع المقاولات على التوظيف، من إدماج 72.319 باحث عن العمل. كما ساهم برنامج «تحفيز» في إدماج 10.474 باحث عن العمل، أي بزيارة قدرها 3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. في حين، مكن برنامج «تأهيل» حوالي 10.548 باحث عن العمل من متابعة دورة تكوينية، أي بارتفاع بلغ 28% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.  
04 تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتعبئة 2,25 مليار درهم لفائدة برنامج «أوراش»، من خلال قانون المالية لسنة 2023. بهدف خلق 250.000 منصب شغل عند متم سنة 2023.  
05 يمنح هذا البرنامج تمويلا يصل إلى حدود 1,2 مليون درهم ويسعر فائدة لا يتجاوز 2% «لضمان انطلاق» و1,75% دون احتساب الرسوم «لضمان انطلاق المستمر القروي».

ذلك، تبذل مجهودات من أجل تحسين حكمة قطاع الماء والتي تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للقطاع.

وبالنظر لهذه التحديات المتعددة التي يتعين رفعها، يوفر هذا السياق أيضا فرصا يمكن اغتنامها لتحقيق طموحات بلادنا في مجال التنمية والرخاء المشترك. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر الانتقال الرقمي أداة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، وتعزيز الابتكار، وتحسين القدرة التنافسية للبلاد. كما تساهم المناطق البحرية والساحلية بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، نظرا لتوفره على شريط ساحلي يمتد على 3.500 كيلومتر، فضلا عن منطقة اقتصادية بحرية خالصة تبلغ مساحتها 1,2 مليون كيلومتر مربع، وعلى موقع جغرافي متميز بواجهتيه المطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وإدراكا منها بأهمية هذه المناطق البحرية والساحلية، تخطط الحكومة المغربية لتنفيذ استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق تركز على الأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، وحماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى إنشاء لجنة بين وزارية لتنمية الاقتصاد الأزرق. وهو ما يوضح التزام المغرب للانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، وذلك بإشراك جميع الأطراف المعنية من خلال مقاربة تشاركية وتشاورية.

### استمرار تعافي المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة

رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة التي أسفرت عن ضغوط كبيرة على المالية العمومية بسبب التدابير المتخذة للحد من تداعياتها، تمكن المغرب من التوفيق بين التزامه في مواجهة الضغوطات التضخمية ومواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات التي تم إطلاقها، مع السعي الدائم لضمان استعادة الهوامش المالية واستدامة المالية العمومية.

يكشف تحليل تطور المالية العمومية بالمغرب، في ظل هذا السياق غير المسبوق، عن عدة تطورات. إذ يتبين، من خلال تتبع تطور الموارد العمومية، أن هناك ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 3,3% في المتوسط في الفترة ما بين 2010 و2021، أي ما يعادل 20,4% من الناتج الداخلي الخام. وقد عرفت الموارد العادية، خلال سنة 2022، نموا استثنائيا بلغ 18,8% (من خلال تعبئة موارد مالية مهمة في إطار آليات التمويل المبتكرة) أي ما يعادل 22,9% من الناتج الداخلي الخام. فرغم الظرفية الدولية الصعبة وانخفاض محصول الحبوب، ارتفعت الموارد الجبائية سنة 2022 بنسبة 17,4% (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة)،

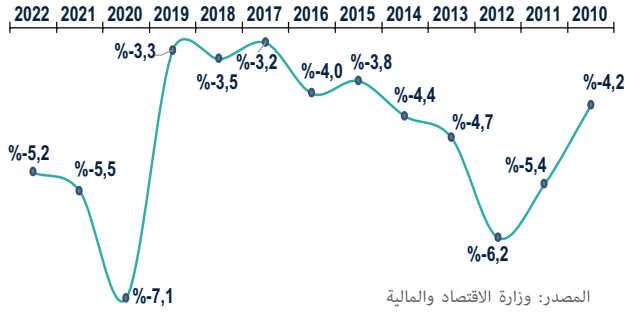
على المستوى الطاقوي، وبالنظر للأولوية التي يكتسيها تغيير النموذج الطاقوي الوطني، أعطى جلالة الملك محمد السادس توجيهاته السامية، خلال اجتماع العمل المنعقد يوم 22 نونبر 2022، من أجل تسريع وتيرة مشاريع تطوير الطاقات المتجددة، خاصة الشمسية والريحية، وذلك بهدف تعزيز السيادة الطاقية للبلاد، وخفض تكاليف الطاقة وتعزيز مكانة المغرب في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة.

ومن أجل مواكبة هذه الدينامية الطموحة واستكمال الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الطاقة الكهربائية في بلادنا، تم اعتماد مجموعة من القرارات والمراسيم الوزارية، خلال الفترة 2022-2032، تتعلق على الخصوص بالولوج إلى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، بكميات الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة الممكن استغلالها ثم دمجها في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، وبالإنجاز الذاتي للطاقة الكهربائية، وبضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء... وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن قطاع الهيدروجين الأخضر يعتبر من الأولويات الاستراتيجية للبلاد لتطوير الطاقة النظيفة واقتصاد خال من الكربون. وفي هذا الإطار، أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس تعليماته السامية من أجل القيام، في أقرب الآجال، بإعداد «عرض المغرب» ذو طابع عملي وتحفيزي يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب.

وبخصوص الأمن المائي والحصول على المياه، تأثر المغرب بشكل متزايد جراء التغيرات المناخية التي أدت إلى إجهاد مائي هيكلي. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز أساس الأمن المائي، وذلك من خلال الرفع من نسبة ولوج الساكنة للماء الشروب إلى 100% بالوسط الحضري ونحو 98,5% بالوسط القروي، فإن توالي فترات الجفاف وتزايد حدتها أدى إلى انخفاض تدريجي في الموارد المائية. ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت بلادنا تدابير استراتيجية للتكيف مع الظروف المناخية الجديدة. وتشمل هذه التدابير إجراءات تهدف إلى زيادة سعة السدود، والاستثمار بكثافة في تحلية المياه، وكذا تشجيع استعمال التقنيات المقتصدية لماء السقي وتطوير مشاريع هيكليّة للربط بين الأحواض المائية ذات فائض مائي وأخرى ذات خصائص مائي. وتندرج هذه التدابير في إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027)، والذي يهدف إلى ضمان التزود بالماء والأمن المائي على المدى المتوسط والبعيد. كما تعمل بلادنا على تعديل المخطط الوطني للماء حتى يتسنى الأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي للموارد المائية تحت تأثير التغيرات المناخية. وبالموازاة مع

وفقا لهذه التطورات، عرف عجز الميزانية تحسنا ملحوظا، ابتداء من سنة 2021، ليلبغ 5,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 مقابل 5,5% سنة 2021 و7,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، على الرغم من الجهود الميزانية المبدولة للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19، والتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المواد الأولية لدعم القدرة الشرائية للأسر وقطاعات محددة من الاقتصاد (النقل، السياحة، الفلاحة)، وكذا تعزيز الاقتصاد والمقاولة، فضلا عن إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم). للإشارة، فقد تميزت سنة 2022 بتعبئة نفقات إضافية تجاوزت 40 مليار درهم من أجل الحفاظ، خصوصا، على القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة الموجة التضخمية التي شهدتها العالم، وكذا محاربة آثار الجفاف.

تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

في نفس السياق، ومن أجل تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وتحقيق نمو أقوى وأكثر شمولية، يواصل المغرب تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي من شأنها الارتقاء ببلادنا إلى مستوى تنموي جديد. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الضريبي وتسريع تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومواصلة الإصلاحات من أجل دينامية الاستثمار العمومي والخاص بتفعيل ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، وكذا إطلاق المشاورات لتعديل القانون التنظيمي لقانون المالية...

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات الظرفية الوطنية والدولية، تبنى مشروع قانون المالية لسنة 2024 أربعة أهداف، ذات أولوية، وهي:

- تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية؛
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية.

وذلك رغم ارتفاع الاسترداد الضريبي والإعفاءات والمبالغ المستردة التي بلغت 17,7 مليار درهم مقابل 13,5 مليار درهم سنة 2021<sup>6</sup>.

ويوضح تحليل تطور النفقات العمومية خلال العقد الماضي استمرار ارتفاعها، حيث ارتفعت النفقات العادية بمعدل 4,3% في المتوسط السنوي خلال الفترة ما بين 2010 و2021. وقد بلغ هذا المعدل 14,4% سنة 2022، وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الآثار التراكمية للأزمة الصحية وإلى ارتفاع أسعار المواد الأولية. وبهذا بلغت حصة النفقات العادية 75,5% من النفقات العمومية سنة 2022 مقابل 76,4% سنة 2021 ممثلة 24,5% و23,6% على التوالي لنفقات الاستثمار.

ويوضح التحليل المفصل لتطور النفقات العادية، لسنة 2022، ما يلي :

• ارتفاع نفقات السلع والخدمات بنحو 7,2% نتيجة النفقات المترتبة عن تنفيذ ورش إصلاح الحماية الاجتماعية والالتزامات الواردة في الحوار الاجتماعي. كما ارتفعت حصة نفقات الموظفين، خلال نفس السنة، بنسبة 5,2%؛

• ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 92,8% نتيجة ارتفاع سعر غاز البوتان الذي بلغ 688 دولار للطن سنة 2022 مقابل 587 دولار للطن سنة 2021؛

• تسجيل نسبة تكاليف الفائدة لدين الخزينة من الناتج الداخلي الخام تناهز 2,2% ناتجة عن حصة الدين الداخلي بنحو 82,6%. للإشارة، فقد تراجعت نسبة تكاليف الفائدة لدين الخزينة من الناتج الداخلي الخام، خلال السنوات الأخيرة، لتبلغ 2,3% في المتوسط ما بين 2010 و2021 ارتباطا بانخفاض أسعار الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية عرف تطورا إيجابيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغ 87,3% سنة 2022 مقابل 85,7% سنة 2020 ومتوسط معدل تغطية في حدود 89,3% خلال الفترة 2010-2021.

من جهة أخرى، تعززت نفقات الاستثمار الممولة من طرف الميزانية العامة للدولة، خلال سنة 2022، لتبلغ 7,1% من الناتج الداخلي الخام و24,5% من النفقات الإجمالية، مقابل 5,8% و22,7% ما بين 2010 و2021، وذلك بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية خلال العقد الماضي، لدعم النشاط الاقتصادي وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية.

## برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

يتمحور هذا البرنامج حول أربع مكونات أساسية:

- إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
  - فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
  - تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلازل؛
  - تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تهمين المبادرات المحلية.
- كما تم إحداث منصة كبرى للتخزين وتوفير الحاجيات الأولية (خيام وأغطية وأدوية ومواد غذائية...)، بكل جهة، وذلك قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.
- بخصوص الدعامة الأولى، ستم تعبئة غلاف مالي قدره 22 مليار درهم كآآتي:
- 8 مليارات درهم مخصصة للمساعدات المستعجلة للأسر، وكذا المساعدات المتعلقة بإعادة البناء وتأهيل المنازل المتضررة جزئياً أو كلياً. ويتعلق الأمر:
  - بمنحة قدرها 30.000 درهم كإعانة لكل أسرة متضررة، لمدة 12 شهراً (2.500 درهم)؛
  - بمنحة قدرها 140.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لإعادة بناء المساكن التي انهارت بشكل تام؛
  - بمنحة قدرها 80.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئياً.
- 14 مليار درهم مخصصة لفك عزلة المناطق المتضررة، وإعادة تأهيل السدود ومحطات المياه المتضررة بفعل الزلازل، وكذا المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، وتشجيع النشاط الاقتصادي المحلي، والمحافظة على الموروث الثقافي والمرافق الدينية.
- أما فيما يتعلق بالدعامة الثانية، فستتم بتعبئة غلاف مالي قدره 98 مليار درهم مخصص لتنمية البنيات التحتية، وإنعاش الأنشطة الفلاحية والسياحية في الأقاليم المعنية، ودعم إحداث مراكز قروية مندمجة وإعادة تأهيل المجال الحضري والمدن العتيقة، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأسواق والمحطات الطرقية والمجازر.
- وفيما يخص مصادر تمويل برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز فهي متعددة، تتكون من الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية، والميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات الترابية، وصندوق الحسن الثاني، والمساعدات الدولية.
- ولضمان حكمة فعالة لهذا البرنامج، تم إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لتشتغل طيلة مدة التفعيل الكلي للبرنامج. وتتمثل مهامها الرئيسية في تتبع صرف المساعدات المالية، وتنفيذ مشاريع إعادة البناء والتأهيل، وإعداد مشاريع التنمية السوسيو-اقتصادية، والتنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين.

وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,9% (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني نسبة 3,7% وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام.

ومن المتوقع، بناء على الفرضيات المعتمدة بالنسبة لسنة 2024، من قبيل إنتاج الحبوب يقدر بنحو 75 مليون قنطار، و80 دولاراً للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,08،

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

# المؤسسات والمقاولات العمومية: قاعدة صلبة لإرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- 331.905 مليون درهم هو رقم المعاملات الإجمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2022
- الميثاق المغربي لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية يسير نحو التفعيل

والمقاولات العمومية الذي يحدد الأهداف والمبادئ التي يركز عليها الإصلاح بالإضافة إلى مختلف التدابير اللازمة اتخاذها لتنزيل مضامينه.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في ترشيد حجم المحفظة العمومية، مما سيسمح للدولة بالتركيز على القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني والكفيلة بتحقيق هوامش للتنمية، مع تجنب توجيه الموارد نحو القطاعات ذات أولوية أقل.

وتشمل عمليات إعادة الهيكلة حذف الأنشطة ذات الأثر المحدود أو دمج وتجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف إحداث هيئات أكثر فعالية أو تفويت بعض الأنشطة إلى فاعلين خواص مؤهلين بشكل أفضل لتدبيرها بهدف خلق القيمة المضافة وتحفيز الفعالية والابتكار والتقليص من اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة.

وقد جاءت المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 11/2023 الصادرة بتاريخ 04 غشت 2023 والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، لتؤكد على الاختيارات التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية ومختلف محاور البرنامج الحكومي، بهدف تمكين بلادنا من خوض مرحلة جديدة في إطار ديناميته التنموية والتطلع لآفاق أوسع فيما يخص الإصلاحات والمشاريع الكبرى التي تروم خدمة المواطنين.

## مكونات وأداء المحفظة العمومية

تشكل المحفظة العمومية قاعدة صلبة لنموذج النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. وتتميز بتنوع مكوناتها، مما يعزز قدراتها على تكريس نجاعة الأداء

يكتسي دور المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة، في السنوات الأخيرة، بفضل انخراطها في المشاريع الاستراتيجية التي أطلقها جلالة الملك، خاصة تلك التي تتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وتوفير تعليم ذي جودة عالية، إضافة إلى المسار الإصلاحي الجديد للمنظومة الصحية وتشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع البنيات التحتية وتسريع البرامج الاستراتيجية في كل من قطاعات الماء والطاقة والفلاحة والنقل والخدمات اللوجستية والموانئ والصيد البحري والسياحة والمياه والغابات.

وبالنظر إلى التحديات الاستراتيجية المرتبطة بطبيعة تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تعددت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لإعادة هيكلة وإصلاح هذه الهيئات بهدف ضمان ديمومة نماذجها وتحسين حكومتها والرفع من نجاعة أدائها وتدخلاتها.

وفي هذا السياق، حث النموذج التنموي الجديد على ضرورة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالنظر إلى دورها المهيكل في قطاعات حيوية للتنافسية الوطنية وبالنظر لقدرتها على التدخل على مستويات مختلفة سواء منها القطاعية أو الترابية. ويشترط هذا الإصلاح، وفقا للنموذج التنموي الجديد، تكريس استقلالية هذه الهيئات وتوجيه تدبيرها وفق معايير نجاعة الأداء بالإضافة إلى توضيح دور الوصاية والعمل على الفصل بين المهام الاستراتيجية ومهام التدبير والتقنين.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 والتي دعا من خلالها جلالة الملك إلى إطلاق إصلاح عميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، تم وضع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات

في أبعادها القطاعية والمجالية وكذلك على المستوى الخارجي.

### مكونات المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، حتى متم شهر شتنبر 2023، من 272 مؤسسة ومقولة عمومية تنشط في قطاعات استراتيجية متنوعة للاقتصاد الوطني:

- 227 مؤسسة عمومية<sup>1</sup>؛
  - 45 مقولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة<sup>2</sup>.
- ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها 517 هيئة، منها 53% مملوكة بأغلبية.

بالإضافة إلى ذلك، فالمحفظة العمومية التي تضم 272 مؤسسة ومقولة عمومية، لا تأخذ بعين الاعتبار 21 شركة مساهمة تابعة للجماعات الترابية، يتم مراقبتها وتتبعها على مستوى المحفظة العمومية، وهو نفس العدد المسجل خلال سنة 2022.

### المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

فيما يخص المؤشرات المالية لهذا القطاع، حققت المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2022 ارتفاعاً في رقم المعاملات الإجمالي حيث انتقل من 285.482 مليون درهم خلال سنة 2021 إلى 331.905 مليون درهم سنة 2022، أي بتطور نسبته 16% بينما عرفت القيمة المضافة للقطاع تراجعاً بمعدل ناقص 14% حيث انتقلت من 97.164 مليون درهم سنة 2021 إلى 83.979 مليون درهم سنة 2022. كما بلغت نتائج الاستغلال الإيجابية<sup>3</sup> للمؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2022 ما قيمته 51.478 مليون درهم مقابل 41.772 مليون درهم مسجلة برسم سنة 2021، في حين تفاقم مستوى نتائج الاستغلال السلبية بنسبة 167%، حيث انتقلت من ناقص 10.594 مليون درهم إلى ناقص 28.336 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالنتائج الصافية الإيجابية لسنة 2022، فقد بلغت 34.220 مليون درهم، مسجلة ارتفاعاً نسبته 34% مقارنة بسنة 2021، في حين سجلت النتائج الصافية السلبية تفاقماً بنسبة 250%، منتقلة من ناقص 9.485 مليون درهم سنة 2021 إلى ناقص 33.176 مليون درهم سنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نتائج القطاع برسم سنة 2022 يرجع بالأساس إلى تراجع نتائج المؤسسات

والمقاولات العمومية التي تدرج ضمن نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث تراجعت نتائج الاستغلال والنتائج الصافية من 31.765 مليون درهم و14.703 مليون درهم برسم سنة 2021، على التوالي، إلى 23.426 مليون درهم وناقص 744 مليون درهم في سنة 2022.

وتشير توقعات الاختتام برسم سنة 2023 إلى عودة المنحى الإيجابي لمجموع نتائج قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والذي يعكس تحسن نتائج الاستغلال (27.435 مليون درهم) والنتائج الصافية (12.508 مليون درهم). وتكرس هذه التوقعات نفس المنحى بالنسبة لهيئات نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث يرتقب تحسن نتائج الاستغلال والنتائج الصافية لتستقر في 28.183 مليون درهم و11.308 مليون درهم، على التوالي.

### استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

وبلغت الاستثمارات التي أنجزتها المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2022، ما قدره 76.752 مليون درهم وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 77% من التوقعات الأولية وارتفاعاً قدره 20% مقارنة بإنجازات سنة 2021 (64.164 مليون درهم). ويبلغ حجم التوقعات المُحينة للاستثمارات برسم سنة 2023 حوالي 143.569 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 2% مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2023. ويرجع هذا التعديل إلى التحيينات التي يتم القيام بها في إطار أشغال مناقشة الميزانيات وتوصيات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وبرسم توقعات اختتام سنة 2023، يرتقب إنجاز غلاف استثماري قيمته 89.944 مليون درهم أي بمعدل إنجاز سيناهاز 63% من التوقعات المُحينة.

وتبلغ توقعات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنوات 2024 و2025 و2026، ما يناهز 152.013 مليون درهم و123.110 مليون درهم و112.825 مليون درهم، على التوالي.

### العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

عرفت العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية تحسناً متواصلًا بحيث انتقلت موارد الأرباح والمساهمات المتأتية من هذه الهيئات لفائدة الدولة من 10.711 مليون درهم سنة 2021 إلى 13.146 مليون درهم سنة 2022، بينما تبلغ توقعات الاختتام برسم سنة 2023 ما يناهز 16.787 مليون درهم، وذلك دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة

<sup>01</sup> يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يُدعى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.

<sup>02</sup> يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كلياً أو جزئياً.

<sup>03</sup> دون احتساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد

القطاعين وذلك في إطار مذكرة تفاهم تم إبرامها بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال شهر نونبر 2022.

وفيما يخص قطاع النقل الجوي، تطمح الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية، بعد ثلاث سنوات من تراجع أنشطتها، إلى انتعاش حركة الطيران بشكل متواصل بعد أن بلغت نسبة 92% عند نهاية أبريل 2023، مقارنة بمستوى الرواج الذي حققته الشركة خلال سنة 2019 وهو ما يفتح آفاقاً واعدة أمام الشركة لإطلاق مخطط تنميتها وتعزيز أسطولها.

ومن جهته وبعد الأزمة الصحية التي استمرت تداعياتها لمدة سنتين، نجح المكتب الوطني للمطارات في استعادة توازناته المالية بعد استرداد مستوى أنشطته بنسبة مرتفعة بلغت 96% من إنجازات فترة ما قبل الأزمة الصحية.

أما فيما يتعلق بالمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، فعلى الرغم من استعادة أنشطتهما بمستويات تقارب تلك المسجلة خلال سنة 2019، إلا أن وضعيتهما المالية لا تزال تعرف اختلالاً هيكلياً تحت تأثير ارتفاع خدمة تسديد الديون التي تمت تعبئتها لتمويل البنات التحتية، حيث ارتفع حجم هذه الديون إلى مستويات لا تتناسب مع نماذج هذه الهيئات.

وفيما يخص الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، تُبين حصيلة الإنجازات المرتبطة بالإجراءات التي تم الالتزام بها، ارتفاع عدد المنخرطين الجدد برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حتى نهاية شتنبر 2023، إلى 14,1 مليون مستفيد من مجموع 22 مليون كهدف أولي مع الإشارة إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها فيما يخص التواصل مع المستفيدين وتحسين المعلومات الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تسريع الجهود والإجراءات اللازمة لتحقيق هدف تعميم التعويضات العائلية لفائدة 7 ملايين طفل من أجل إنجاز هذا الهدف في الأجل المُحدد له ابتداء من نهاية سنة 2023. وينطبق الأمر نفسه على الالتزامات المرتبطة بتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة وتعميم التعويض عن فقدان الشغل الذي سيتم تفعيله في أفق سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية سيعرف تطورات جذرية على إثر التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الذي وجهه جلالة

التي تقدر بمبلغ 8.000 مليون درهم برسم سنة 2023، منها 5.000 مليون درهم برسم عائدات الخوصصة والتي لن يتم إنجازها نظراً للظرفية غير الملائمة للسوق المالي، بينما تشير التوقعات المُحينة إلى تحقيق موارد تفويت الأصول في حدود 2.880 مليون درهم من أصل توقعات بقيمة 3.000 مليون درهم.

وبلغت إنجازات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم الأرباح والمساهمات ما قدره 10.363 مليون درهم حتى متم شتنبر 2023، علماً أن توقعات الاختتام لهذه السنة تناهز 16.787 مليون درهم مقابل 16.464 مليون درهم كتوقعات أولية.

وبرسم سنة 2024، يتوقع أن تبلغ موارد الأرباح والمساهمات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 15.440 مليون درهم، مسجلة تراجعاً نسبته 8% مقارنة بالتوقعات المحينة لقانون المالية لسنة 2023 (16.787 مليون درهم)، علاوة على مبلغ 9.000 مليون درهم برسم الموارد المتوقعة من عائدات الخوصصة وتفويت الأصول.

وبالنسبة للإعانات الممنوحة من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد بلغ مجموع هذه التحويلات المالية 55.879 مليون درهم خلال سنة 2022، منها 51% مخصصة لتكاليف التسيير و33% للاستثمار و16% برسم الزيادة في الرأسمال. وتبلغ توقعات سنة 2023 ما يناهز 65.139 مليون درهم، تم إنجازها بنسبة 66% حتى نهاية شهر شتنبر 2022.

## المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

أدى السياق الدولي الذي اتسم بتوالي الأزمات واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى ضغوط قوية على النمو الاقتصادي العالمي، بفعل تأثير تفاقم أسعار المواد الأولية وعدم استقرار الأسواق المالية واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد.

وينضاف إلى ذلك، بالنسبة لبلادنا، استمرار مشكلة الإجهاد المائي، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الماء وإطلاق برامج جد مكلفة لتوفير الموارد المائية.

وقد كان لهذه التطورات تداعيات متباينة على المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الذي تأثرت وضعيته المالية بشكل أكثر حدة، حيث سجل عجزاً مالياً مرتفعاً بفعل تفاقم أسعار المحروقات واللجوء المكثف إلى مصادر المياه ذات تكلفة عالية (تحلية مياه البحر).

ومن أجل ضمان استمرارية خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم هذين

من مواجهة تقلبات إنتاج الطاقات المتجددة وبالتالي تكثيف إنتاج الطاقة المعتمدة على مصادر مستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق الدراسات والمشاورات من أجل تقويم النماذج المالية لكل من الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإعادة تموقعهما وفقاً لأهداف تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي.

وفي مجال التكوين المهني، يواصل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها المكتب، والتي تركز أساساً على المراجعة العميقة للائحة التخصصات وتأهيل العرض في مجال التكوين وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين على شكل مدن للمهن والكفاءات.

وفيما يتعلق بمدن المهن والكفاءات، تم افتتاح الوحدات الخاصة بأربع جهات (سوس- ماسة، العيون-الساقية الحمراء والشرق والرباط-سلا-القنيطرة) في حين تم الانتهاء من أشغال إنجاز مدن المهن والكفاءات لثلاث جهات (بني ملال-خنيفرة، طنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات) والتي من المنتظر أن تكون جاهزة خلال الموسم المدرسي 2023-2024. وقد بلغت الالتزامات المالية في إطار هذا البرنامج، ما قدره 4.046 مليون درهم أي 79% من التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج.

وفيما يتعلق بدعم المقاولات، وبهدف تكثيف الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من التمويل، قامت الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات بإحداث منصة رقمية مخصصة لربط التواصل بين حاملي المشاريع والأبنك. وعلى صعيد الإنجازات، مكن نشاط الشركة خلال سنة 2022، من تعبئة حجم قروض بلغ 47.600 مليون درهم لتغطية 83.300 عملية، منها 68.800 لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة و14.500 لفائدة الأشخاص الذاتيين. وتناهد توقعات الاختتام لسنة 2023، مستوى التزام إجمالي يعادل 30.218 مليون درهم.

من جانبه، ومنذ الانطلاقة الفعلية لمهامه في دجنبر 2022، قام صندوق محمد السادس للاستثمار باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجيته التنموية ومخطط عمله، حيث تمت صياغة مضمونها تماشياً مع الأولويات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز السيادة الوطنية في قطاعات الطاقة والغذاء والماء.

ويتمحور مخطط الصندوق، بشكل أساسي، حول التمويل المشترك مع القطاع الخاص للمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في القطاعات الأساسية والمساهمة في رأسمال المقاولات التي تتولى تنفيذ

إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2023 والذي أعطى من خلاله جلالة الملك نصره الله تعليمات سامية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من نهاية سنة 2023، حيث لن يقتصر هذا البرنامج على التعويضات العائلية فقط، بل سيشمل أيضاً بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة.

وفيما يخص الحد من تأثيرات الإجهاد المائي، تقوم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في قطاع الماء، خصوصاً المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والفاعلين على مستوى التوزيع، بدور مهم في تنزيل وتنفيذ مخططات العمل المتعلقة بمحاربة آثار الجفاف وندرة المياه وتنفيذ مختلف الأوراش المرتبطة بها والتي تندرج ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027، الذي تم وضعه وفقاً للتوجيهات الملكية السامية. وتخطط هذه الهيئات في تنفيذ مكونات هذا البرنامج الذي يهتم أساساً، مشاريع نقل المياه وإنشاء وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المُعالجة وإطلاق الحملات المتعلقة بتثقيف استهلاك المياه، فضلاً عن تسريع البرامج الرامية إلى تحسين مردودية شبكات توزيع المياه وتطوير أنظمة الري.

ومن جهته، أطلق المكتب الشريف للفوسفات برنامجاً طموحاً بكلفة إجمالية قدرها 23.500 مليون درهم، مخصصة، أساساً، لبناء عدة وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المُعالجة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، تمت إعادة توجيه مخططات عمل كل من الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف ملاءمتها مع أهداف استراتيجية التحول الطاقوي وتقليص التبعية الطاقوية لبلادنا وذلك من خلال تسريع إنجاز المشاريع التي أطلقها صاحب الجلالة، والمتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة لتصل حصتها في باقة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 52% في سنة 2030 والتي من المرتقب تحقيقها في أفق سنة 2027، بينما سترتفع هذه الحصة إلى أكثر من 60% في سنة 2030.

وفي نفس الإطار، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية، يجري العمل حالياً على وضع خارطة طريق ستحدد عرض المغرب لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر.

ويواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مخططة التنموي الذي يهدف إلى الشروع في استغلال المناجم المكتشفة للغاز الطبيعي وتطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي بهدف المساهمة في تسريع الانتقال إلى مزيج طاقي منخفض الكربون والذي من شأنه أن يمكن

هكذا، وخلال سنة 2022، استقبل المغرب ما يزيد عن 10,8 مليون سائح، أي بزيادة قدرها 192% مقارنة بسنة 2021 وبانخفاض نسبته ناقص 16% مقارنة بسنة 2019، في حين بلغت عائدات القطاع 91 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 166% مقارنة بسنة 2021 و 16% مقارنة بسنة 2019.

وبخصوص قطاع الفوسفاط، فإن المجمع الشريف للفوسفاط يتطلع إلى آفاق استراتيجية طموحة تركز على إرساء التنمية المستدامة والانتقال إلى إنتاج خال من الكربون. ويهدف البرنامج الأخضر 2023-2027 الذي رُصد له غلاف مالي قدره 130 مليار درهم إلى تعزيز التموقع الاستراتيجي للمجمع في قطاع الأسمدة المستدامة من خلال استشراف آفاق جديدة للنمو مع تعزيز قدراته التنافسية.

وعلى مستوى النتائج المالية وإثر الارتفاع القوي لأسعار المنتجات الفوسفاطية المسجل سنة 2022 جراء الضغوطات التضخمية المرتبطة بالأزمات الدولية، فقد حقق المجمع خلال سنة 2022 رقم معاملات قياسي بلغ 114.574 مليون درهم مسجلا ارتفاعا قدره 36% مقارنة بالسنة المالية السابقة، علما أن مجموع صادرات الفوسفاط ومشتقاته انتقل من 79.638 مليون درهم سنة 2021 إلى 111.068 مليون درهم سنة 2022.

### تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

تواصل الإجراءات المتعلقة بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية طبقا للتوجيهات الملكية السامية خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بشأن إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية ذات الرهانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى من أجل ضمان استدامة نماذجها الاقتصادية والمالية ووضع أسس تطورها المستقبلي من خلال إعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية.

بخصوص تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، عقد هذا الأخير اجتماعين لمجلس إدارته خلال شهري دجنبر 2022 ومارس 2023. كما قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجيته التنموية ومخطط عمله الذي يتمحور، بشكل أساسي، حول التمويل المشترك مع القطاع الخاص للمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في القطاعات الأساسية والمساهمة في رأسمال المقاولات التي تتولى تنفيذ المشاريع ذات الأولوية من خلال الصناديق الفرعية التي سيعهد تسييرها إلى شركات تدبير، حيث يجري حاليا تقييم طلب إبداء الاهتمام لاختيار هذه الشركات. كما يهدف مخطط الصندوق إلى دعم مشاريع البنيات التحتية من خلال مواءمة

المشاريع ذات الأولوية من خلال الصناديق الفرعية التي سيعهد تسييرها إلى شركات تدبير، حيث يجري حاليا تقييم طلب إبداء الاهتمام لاختيار هذه الشركات. كما يهدف مخطط الصندوق إلى دعم مشاريع البنيات التحتية من خلال مواءمة هيكلتها مع أفضل المعايير المعمول بها كإجراء استباقي للاستجابة لمتطلبات المستثمرين ومؤسسات التمويل. ويطمح الصندوق لإنجاز حجم استثمار قدره 120 مليار درهم خلال الفترة 2023-2026.

وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية تنزيل مضامين استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، والتي تتعلق مكوناتها الرئيسية بتجميع الأراضي الفلاحية وبمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية للدولة، وتشجيع استثمار الشباب في المجال الفلاحي والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي.

وفي هذا الإطار، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع، عبر مواءمة مخططات عملها، في تكثيف والرفع من إنتاجية القطاع. وهكذا، ورغم الضغوط المرتبطة بالإجهاد المائي وندرة الموارد المائية، فقد بلغت صادرات قطاع الفلاحة والمواد الغذائية سنة 2022، ما قدره 81.236 مليون درهم مقابل 69.891 مليون درهم سنة 2021، أي بزيادة قدرها 16,2% مما يجعل هذا القطاع يحتل المرتبة الثالثة من بين مصادر العملة الصعبة بعد قطاعي الفوسفاط والسيارات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى متم سنة 2022، بلغت المساحة الإجمالية للأراضي التي تشملها مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يناهز 116.970 هكتار، منها ثلاثة مشاريع جديدة تم إنجازها خلال سنة 2022، من بينها مشروع تحلية مياه البحر للاستعمال الفلاحي في الري بالداخل (5.200 هكتار).

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد سجلت سنة 2022 نتائج متميزة لهذا القطاع وذلك بفضل الإنجاز التاريخي لأسود الأطلس بمونديال قطر وكذا بفضل التنسيق الاستباقي للجهود بين كافة مكونات المنظومة السياحية وهو ما مكن من استرجاع مستويات النشاط المحققة قبل الأزمة الصحية.

في هذا الإطار، كثف المكتب الوطني المغربي للسياحة من جهوده من أجل استئناف النشاط السياحي بنجاح عبر تكريس ركائز الترويج للمغرب كوجهة سياحية، مما مكن من استرجاع حجم النشاط الذي تم تسجيله سنة 2019 بنسبة هامة.

وفيما يخص عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، أسفرت المشاورات التي تم إجراؤها عن إعداد خارطة طريق تهدف إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية وتعزيز النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة أدائها والرفع من أثر تدخلاتها، حيث تم إعطاء الأولوية لقطاعات الطاقة والنقل واللوجستيك وكذا بعض القطاعات الأخرى (القطاع السمعي البصري والألعاب واليناصيب الوطني) أو مؤسسات ومقاولات عمومية ذات رهانات كبرى (الشركة الوطنية للنقل الجوي ومجموعة التهيئة العمران و بريد المغرب). ويتم إعداد هذه العمليات وفق مقارنة جماعية وفي إطار تشاركي بهدف معالجة كافة المخاطر والإشكاليات التي تعوق تحقيق النتائج ومشاريع التنمية التي يطلقها مختلف الفاعلين.

كما يتم حاليا القيام بعملية تدقيق استراتيجي لثلاث مؤسسات عمومية تتدخل في قطاع التنمية الاجتماعية وهي وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ومكتب تنمية التعاون، حيث يتم تنفيذ هذه الدراسة من طرف مكتب خبرة من أجل تحديد النموذج التنظيمي والمؤسسي الأمثل لضمان نجاعة أكثر للسياسات العمومية في قطاع التنمية الاجتماعية، مع الحرص على تقليص اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة.

### تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

لقد تم خلال شهر يوليو 2023 عرض مشروع الميثاق المغربي لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية للمشاورات العمومية من قبل اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات، علما أن هذا الميثاق قد تم إعداده بالتشاور مع الأطراف المعنية والهيئات المرجعية في مجال الحكامة. وتمت إحالة النسخة الجديدة للميثاق على اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات للموافقة عليه، وذلك بعد أخذ بعين الاعتبار لأهم الملاحظات التي تم التوصل بها، في أفق إدراجه في مسطرة المصادقة والنشر وفقاً للمادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21.

وفيما يخص العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، وطبقاً للمادة 36 من القانون-الإطار رقم 50.21، تمت إحالة الصيغة النهائية لمشروع المرسوم الذي تحدد بموجبه الحالات التي يتعين فيها إبرام عقود برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 20 أبريل 2023. كما تم وضع دليل منهجي جديد للتعاقد من أجل ملاءمته مع الأولويات الجديدة، خصوصا اعتماد التقييم الاستراتيجي المُسبق لتوضيح الأهداف المتوخاة ومخططات العمل المتضمنة في العقود، وكذا لتوضيح أدوار والتزامات ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة وهيكله

هيكلتها مع أفضل المعايير المعمول بها كإجراء استباقي للاستجابة لمتطلبات المستثمرين ومؤسسات التمويل.

أما فيما يتعلق بتنزيل القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية فقد سُجل تقدم ملحوظ على مستوى إعداد النصوص التطبيقية وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هكذا، ومن أصل أربعة نصوص تشريعية منصوص عليها في القانون-الإطار، يجري وضع اللامسات الأخيرة على اثنين منها بالتشاور مع الأطراف المعنية. وتخص هذه النصوص مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية ومشروع نظام الخصخصة، في حين يتم حاليا إنجاز دراسة بخصوص النص الثالث المتعلق بإحداث هيئة مركزية تتولى القيام بتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية. وفيما يخص النص الرابع، فيتعلق الأمر بالقانون رقم 40.22 القاضي بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2023.

وفيما يخص النصوص التنظيمية والبالغ عددها خمسة نصوص، فقد تم نشر مرسومين يتعلق أولهما بتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية والثاني بتحديد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية ومبالغ وكيفيات صرف التعويضات الممنوحة لهم. ويتعلق مشروع المرسوم الثالث بالعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، والذي تم إدراجه في مسطرة المصادقة، في حين يجري العمل على إنهاء المرسوم الذي يتم بموجبه المصادقة على ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والذي يوجد قيد الصياغة النهائية. ويوجد مشروع المرسوم الخامس والمتعلق بتقييم الملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية قيد الإعداد.

وبخصوص الوكالة الوطنية، فقد باشرت ممارسة مهامها منذ انعقاد الاجتماع الأول لمجلسها الإداري بتاريخ 12 دجنبر 2022، وتواصل إنجاز الدراسة التي أسندت إلى مكتب خبرة خارجي والمتعلقة بإرساء سياسة مساهماتية للدولة والتي تستلزم المصادقة عليها من طرف المجلس الحكومي وفقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيعتمدها المجلس الوزاري طبقا للمادة 49 من الدستور.

اللازمة لوضع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا القانون والتي تشكل شرطاً لدخوله حيز التنفيذ. ويتعلق الأمر بتعديل قرار تعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي تم إدراجه في مسطرة المصادقة. كما تم إنهاء صياغة مشروع قرار يتعلق بكيفيات التأهيل المسبق للمرشحين المهتمين بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيتم إدراجه عما قريب في مسطرة المصادقة. وستمكن هذه النصوص التطبيقية اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من إطلاق أشغالها تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة من خلال مهامها الرئيسية المتمثلة في حصر التوجهات العامة ووضع استراتيجية وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد برنامج وطني لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأخيراً، وفيما يخص ورش التحول الرقمي، فإنه وفقاً للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، تم إعداد خارطة طريق تهدف إلى رقمنة الأنشطة العملية، خاصة تلك المتعلقة بممارسة المراقبة المالية، فضلاً عن تبسيط مساطر التدبير. وبالإضافة إلى استكمال إنجازات سنة 2022، فإن هذه التدابير تروم اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى المساطر ذات الأولوية في أفق سنة 2026 وذلك بتشاور متواصل مع المؤسسات والمقاولات العمومية وأخذاً بعين الاعتبار التحديات التي يفرضها ورش إصلاح هذا القطاع.

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخصوصية

العقد في إطار نهج شامل يركز على تطوير النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسة أو المقاولات العمومية والارتقاء بأدوات تسييرها وحكومتها وقيادتها إلى أفضل المعايير، فضلاً عن استهداف الجوانب المتعلقة بإعادة الهيكلة وتعزيز أوجه التأزر والتكامل.

وفيما يخص إشكالية آجال الأداء، تتواصل الجهودات من أجل إرساء منحى إيجابي في تطور آجال الأداء بين المقاولات الخاصة. وفي هذا الإطار وبناء على التقدم المحرز في تقليص آجال الأداء للقطاع العمومي، تم اتخاذ تدابير مبتكرة من خلال الآلية الجديدة للعقوبات المالية المطبقة على المقاولات التي لا تحترم آجال الأداء القانونية وفقاً للقانون رقم 69.21 المتعلق بإرساء هذه الآلية والقاضي بتعديل القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الذي تم نشره خلال شهر يونيو 2023. وتجدر الإشارة إلى أن منشوراً لوزارة الاقتصاد والمالية قد تم نشره خلال شهر يوليو 2023 لدعوة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية إلى احترام مضامين القانون السالف الذكر والعمل على ملاءمة أنظمتها المعلوماتية ومنظومة تدبيرها بهدف تنزيل أفضل لهذا القانون.

وفيما يتعلق بتنفيذ الإطار القانوني الجديد المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعد نشر القانون رقم 46.18 القاضي بتعديل وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال شهر مارس 2020، تم اتخاذ الإجراءات

## مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: عامل لتحسين خدمات القرب العمومية على المستوى اللامركزي

سجلت عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 171 مرفقا، أكثر من 135 منها تنشط في الميدان الاجتماعي، خاصة في مجال الصحة (91 مرفقا)، متبوعة بمجالات التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (44 مرفقا). ويعرض التقرير السنوي لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة الحصيلة المنجزة خلال الفترة 2022-2023، وكذا برنامج العمل في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 مع ربط تحديث التسيير العمومي بنجاعة التدبير الميزانياتي.

من فاتح يناير 2023، ويتعلق الأمر بـ «مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية» و «المنتزه الوطني لسوس ماسة» التابعين لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

بالموازاة مع ذلك، لا بد من التذكير بتغيير تسمية أربعة مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وهي «المستشفى العسكري بالعيون» الذي أصبح يسمى «المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون»، و «المستشفى العسكري بالداخلة» الذي أصبح يسمى «المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة»، و «المستشفى العسكري بكلميم» الذي أصبح يسمى «المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم»، وكذا «المركز الطبي الجراحي العسكري بأكادير» الذي أصبح يسمى «المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير».

هذا، وتتوزع هذه المرافق حسب 8 مجالات تهتم الوظائف الكبرى للدولة وهي: مجال الصحة ويضم 91 مرفقا، ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ويتكون من 44 مرفقا، ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ويضم 16 مرفقا، ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة ويتكون من 9 مرافق، ومجال الأنشطة الترفيهية ويضم 5 مرافق، ومجال الفلاحة والصيد البحري والغابات ويضم مرفقين، ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ويتكون من 3 مرافق، وكذا مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويضم مرفقا واحدا.

### حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022

سجلت هذه المرافق، مع نهاية سنة 2022، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 3.152,11 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق العاملة في مجال الصحة بنسبة 35,7%، وفي مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية

يهدف التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المرفق لقانون المالية رقم 23.55 لسنة 2024، إلى إبراز دور هذه المرافق، بصفاتها مصالح للدولة تحظى بنمط تدبير يقوم على الاستقلالية المالية، حيث إنها تلعب دورا مهما في الدينامية التنموية لبلادنا، كما تساهم في تنزيل الاستراتيجيات والسياسات العمومية. كما أن تواجدها على المستوى المحلي وعلاقتها المباشرة بالمرتفقين يجعل منها فاعلا هاما في تحسين الخدمات العمومية المقدمة عن قرب، سواء من ناحية الكم أو الكيف.

انسجاما مع هذه الطموحات، يأتي التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لقانون المالية لسنة 2024، ليسلط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه هذه المرافق في تدبير الخدمات المقدمة عن قرب للمواطنين، مع ربط برامج عملها بأهداف واضحة يتم قياسها من خلال مؤشرات مرقمة.

ويسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2023، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2022 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2021، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها. وأخيرا، يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2022 ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2023، وكذا برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

### تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إلى 171 مرفقا برسم سنة 2023، مقابل 173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء

## حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2022-2023 وبرنامج عملها برسم سنة 2024

تستند الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، على تطور مؤشرات الانتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداتها الرامية إلى الرفع من إنتاجية المصالح الجراحية، من خلال الزيادة في عدد الأطقم الطبية والتمريضية المتخصصة في الجراحات، وكذا تعزيز البنية التحتية والتجهيزات بقاعات العمليات. هذا، وقد بلغت نسب الولوج الاستشفائي والولادات القيصرية بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2022، على التوالي 50,2% و157,8%، بالإضافة إلى معدل التكفل بالمرضى والذي بلغ 120,4%. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2024، خاصة من خلال تحسين حكاما المؤسسات الصحية، وتحسين الوسائل التقنية واللوجستية، وترشيد النفقات مع الحفاظ على مستوى وجودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى مواصلة إصلاح قطاع الصحة، وذلك من خلال إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2022-2023، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 28.136 كلم من الشبكة الطرقية وتقييم حالتها البنيوية والسطحية، وصيانة واستغلال نظام المعلومات الطرقي، بالإضافة إلى نظام إدارة أحداث الشبكة الطرقية ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق. أما برسم سنة 2024، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية، خلال الفترة 2022-2023، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتعززت هذه المرافق برسم سنة 2024، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.

المصدر: مديرية الميزانية

الاقتصادية الأخرى بدرجة أقل، بنسب بلغت على التوالي 23,48% و21,74%.

وفيما يتعلق بمدخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022، فقد ناهز مبلغها الإجمالي (أخذا بعين الاعتبار الفائض المسجل خلال السنة السابقة) حوالي 5.719,54 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 5.346,39 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 106,98%، حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية 1.633,12 مليون درهم مقابل توقعات ناهزت 1.437,93 مليون درهم، وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر ب 113,57%؛

- بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2022، حوالي 895,84 مليون درهم، مقابل 828,73 مليون درهم خلال سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8,10%؛

- من جهته، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار المسجل نهاية سنة 2021، والمرحل إلى سنة 2022، حوالي 3.190,58 مليون درهم، مقابل 3.032,17 مليون درهم عند نهاية سنة 2020، أي بارتفاع يقدر بحوالي 5,22%. ويمثل هذا الفائض نسبة 55,78% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022، مقابل 28,55% بالنسبة للمداخيل الذاتية 15,66% بالنسبة لتحويلات الميزانية العامة.

بالنسبة لنفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المنجزة خلال سنة 2022، فقد بلغت حوالي 2.567,43 مليون درهم، مقابل اعتمادات أداء مفتوحة ناهزت 5.152,09 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 49,83%. وتتوزع هذه النفقات حسب طبيعتها بين نفقات الاستغلال التي بلغت حوالي 2.104,53 مليون درهم، أي ما يعادل 55,89%، ونفقات الاستثمار التي ناهزت 462,90 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 33,39%. وتجدر الإشارة إلى أن نسب تنفيذ هذه النفقات بلغت 67,23% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية، و60,29% و47,78% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الصحة ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى.

من جانب آخر، بلغت نسبة تغطية النفقات من خلال المداخيل الذاتية 63,61% سنة 2022، مقابل 73,83% سنة 2021، وهو ما يمثل تراجعا ب 10,22 نقطة، وذلك نظرا لاستقرار موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة ما بعد الأزمة الصحية كوفيد-19.

## التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة من الدعامات الأساسية لبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، كما تظطلع بدور مهم في تنزيل ناجع البرامج والمشاريع التي تكتسي طابعا أفقيا، بالإضافة إلى دورها في تنزيل التدابير التي تفرضها الظروف الطارئة والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

• جميع النفقات المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال.

وستمكن هذه الإجراءات، بالإضافة للمشاريع المدرجة في إطار برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة بزلزال الحوز من تحقيق طفرة نوعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بهذه المناطق.

زيادة على التدخلات الاستعجالية المتعلقة بتدبير هذا النوع من الأزمات، تعتبر السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا البنيات التحتية من أهم المجالات التي تساهم الحسابات الخصوصية للخزينة في تنزيلها وفق القواعد الميزانية والمساطر المعتمدة بالنسبة للميزانية العامة، وتتعلق على وجه الخصوص بالمحاور التالية:

• مواصلة تنزيل الورش المتعلق بالحماية الاجتماعية باعتباره أحد الأسس التي يبنى عليها النموذج الجديد للدولة الاجتماعية، كما ابتغاه صاحب الجلالة. وفي هذا الإطار، يلعب «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي» دوراً مهماً في تنزيل مختلف مكونات هذا الورش الملكي، في احترام تام للجدول الزمني المحدد في هذا الصدد؛

• مواكبة سياسة الدولة في مجال العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتقليص من الفوارق الترابية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال من خلال برمجة تحويلات مالية ورصد موارد لفائدة «الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات» و «صندوق التضامن بين الجهات».

ولتحقيق نفس الهدف، تواصل الدولة تعبئة التمويل اللازم للمشاريع المبرمجة والمنجزة من خلال «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية» و «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». بالإضافة إلى ذلك، فإن الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «حصة

فضلا عن دورها في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، تعد الحسابات الخصوصية للخزينة، وبالخصوص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، عوامل ميزانية فعالة لتدبير تبعات الأزمات والكوارث الطبيعية على غرار تلك التي عرفتها بلادنا مؤخرا كجائحة كوفيد-19، وزلزال الحوز.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية» والذي أحدث بتعليمات ملكية سامية بمقتضى المرسوم رقم 2.23.811 الصادر في 25 من صفر 1445 (11 سبتمبر 2023)، مكن الحكومة من التنزيل السريع للإجراءات التي تم إقرارها للتخفيف من الآثار المترتبة عن هذا الزلزال لصالح الساكنة والمناطق المتضررة، وكذا من تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للمواطنين والهيئات الخاصة والعمومية. حيث تهم العمليات المدرجة في إطار هذا الصندوق بالأساس:

• النفقات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة؛

• النفقات المتعلقة بالتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشّة؛

• النفقات المتعلقة بالتكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال، لاسيما فيما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية؛

• النفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية؛

• النفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث؛

## الحسابات المرصدة لأمر خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية سنة 2022 ما قدره 266.470 مليون درهم، منها 100.322 مليون درهم كموارد ذاتية، و36.352 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و129.796 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2021. وقد بلغت المداويل برسم سنتي 2020 و2021 على التوالي 228.737 مليون درهم و246.058 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 115.220 مليون درهم سنة 2022 مقابل 98.941 مليون درهم و131.037 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2021 و2020.

## حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 297,20 مليون درهم سنة 2020 إلى 230,60 مليون درهم سنة 2021 و161,81 مليون درهم سنة 2022، مسجلاً بذلك انخفاضاً سنوياً في المتوسط يقدر بـ 26,21%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2022، أنه مشكل أساساً من المستحقات على شركة التمويل «جيدة» (72,96%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (14,75%) والقروض الفلاحي للمغرب (12,29%).

## حسابات الانخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 622,51 مليون درهم سنة 2022 مقابل 393,76 مليون درهم سنة 2021، و414,18 مليون درهم سنة 2020. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2023 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2024 وسنتي 2025 و2026 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 1.932,84 مليون درهم و809,13 مليون درهم و564,45 مليون درهم و491,40 مليون درهم.

## حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2022 من خلال الحساب المسمى «فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية»، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات

الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» يقوم بتعبئة موارد مالية مهمة لفائدة الجماعات الترابية المعنية؛

• دعم الاستثمار وفق مقاربة جديدة تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الخاص لجعله قاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، ومن هذا المنطلق، يشكل «صندوق إنعاش الاستثمارات» أداة محورية لتنفيذ السياسة الجديدة للدولة في هذا المجال؛

• تعزيز التحول الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، ويعتبر «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية» الأداة المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، بالإضافة لدوره الجديد في تشجيع استعمال الأمازيغية لاسيما في الإدارة العمومية؛

• إعادة النظر في مقاربة تدخل الدولة لدعم قطاع الإسكان والولوج إلى السكن من خلال «صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري»؛

• التدبير الاستباقي لمواجهة تداعيات الإجهاد المائي والجفاف المسجل في السنوات الأخيرة عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء في المشاريع الهادفة للتخفيف من آثار الجفاف والتي يتم رصد جزء كبير منها في «صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية».

وعلى نفس المنوال، تواصل الحسابات المرصدة لأمر خصوصية أخرى التي تعنى بتعزيز البنية التحتية من أجل تحسين الربط وتحديث وسائل النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية، والاستفادة من الموارد المالية من أجل دعم السياسات القطاعية المختلفة في هذا المجال، وخاصة «الصندوق الخاص بالطرق»، و«صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن»، و«صندوق التنمية الفلاحية» التي تشكل أدوات للتدخل كل في مجال اختصاصه.

هذا، وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخرينة وإجراءات تدبيرها، حيث تراجع عددها من 131 حساباً سنة 2004 إلى 68 حساباً سنة 2023.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخرينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2020-2022، الاستنتاجات المحاسبية التالية:

- التنمية الترابية :  
41.318 مليون درهم أي 35,9 %؛
- التنمية البشرية والاجتماعية :  
23.119 مليون درهم أي 20,1 %؛
- تعزيز البنيات التحتية :  
10.861 مليون درهم أي 9,4 %؛
- الإنعاش الاقتصادي والمالي :  
10.049 مليون درهم أي 8,7 %؛
- التنمية القروية والفلاحية والصيد :  
7.882 مليون درهم أي 6,8 %؛
- مجالات أخرى :  
21.991 مليون درهم أي 19,1 %.

المصدر : مديرية الميزانية

وبيوع العمولات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 31,20 مليون درهم و21,40 مليون درهم.

#### حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات ما قدره 37.163 مليون درهم سنة 2022 مقابل 35.952 مليون درهم سنة 2021 و31.598 مليون درهم سنة 2020. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 15.238 مليون درهم سنة 2022 مقابل 14.681 مليون درهم و11.881 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2021 و2020.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2022، فقد بلغت ما يناهز 138.087,82 مليون درهم منها 115.220,22 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، أي بنسبة 83,44%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، حسب مجال تدخلها، كما يلي:

## تقرير النفقات الجبائية برسم سنة 2023

خلص تقرير النفقات الجبائية المصاحب لقانون مالية 2024، إلى تقلص النفقات الجبائية ب 6,6%، حيث انتقلت الحصيلة من 37 957 مليون درهم سنة 2022 إلى 35 434 مليون درهم سنة 2023. وتأتي الضريبة على الشركات على رأس الضرائب التي همها الانخفاض بقرابة 60% من التقليل. واستمرت الإعفاءات الكلية في تصدر التدابير الاستثنائية المصنفة كنفقات جبائية.

عدة مقتضيات ساهمت بشكل فعال في تقليص نسبة النفقات الجبائية.

يتمثل تقييم توزيع النفقات الجبائية لعامي 2022 و2023 حسب نوع الضريبة كما يلي:

يعتبر ترشيد النفقات الضريبية أحد الأهداف الأساسية للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي. وهكذا، فإن قانون المالية لسنة 2023، والذي ينخرط في سياق مواصلة تنزيل الأهداف الأساسية للقانون الإطار، اعتمد

### توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

نسبة التغيير 23/22	2023				2022				الضريبة
	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
3,9%	57,2%	20 277	85	89	51,4%	19 513	85	89	الضريبة على القيمة المضافة
-7,2%	13,4%	4 762	52	77	13,5%	5 134	61	89	الضريبة على الدخل
8,7%	12,0%	4 237	14	14	10,3%	3 899	14	14	الرسم على عقود التأمين
-59,8%	6,0%	2 137	41	51	14,0%	5 313	48	58	الضريبة على الشركات
-18,4%	5,9%	2 075	3	3	6,7%	2 542	3	3	الرسوم الجمركية
58,2%	3,1%	1 105	7	7	1,8%	698	7	7	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
-4,8%	1,7%	613	40	42	1,7%	644	40	42	واجبات التسجيل والتنبر
7,0%	0,6%	229	9	9	0,6%	214	9	9	الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات
-6,6%	-	35 434	251	292	-	37 957	267	311	المجموع

الجبائية المتعلقة بالضريبة على الشركات (3176- مليون درهم).

بالإضافة إلى ذلك، سجلت النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة والرسوم الداخلية على الاستهلاك زيادة على التوالي قدرها 764 مليون درهم و406 مليون درهم.

يلاحظ انطلاقاً من الجدول، أن عدد التدابير التي تم إحصاؤها قد انخفض من 311 تدبيراً سنة 2022 إلى 292 سنة 2023، منها 251 تدبيراً كانت موضوع تقييم لسنة 2023. وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها 85,9% في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها سنة 2023.

ترجع إجمالي النفقات الجبائية بنسبة 6,6% خلال سنة 2023، وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض النفقات

## النفقات الجبائية حسب نوع التدبير

يتضمن التقرير جردا ل 292 تدبيرا من التدابير الاستثنائية المصنفة كنفقات جبائية لسنة 2023. حيث تتمثل هذه التدابير في إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وفي تخفيضات وإسقاطات وخصوم وضرائب جزافية وتسهيلات مالية، ويلخص الجدول أدناه عدد التدابير حسب نوع الإعفاء لسنتي 2022 و2023.

### توزيع النفقات الجبائية تبعا لنوع التدبير

2023				2022				التدبير
النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	
%59,6	21 125	%66,1	193	%52,2	19 831	%62,7	195	إعفاءات كلية
%32,5	11 501	%14,7	43	%40,8	15 498	%19,3	60	تخفيضات
%2,7	961	%2,1	6	%1,6	609	%1,6	5	إسقاطات
%2,6	904	%1,7	5	%2,1	802	%1,6	5	تسهيلات مالية
%1,8	640	%5,8	17	%1,9	710	%5,1	16	خصوم
%0,5	163	%6,5	19	%0,5	184	%6,1	19	إعفاءات جزئية أو مؤقتة
%0,4	140	%3,1	9	%0,9	323	%3,5	11	ضرائب جزافية
-	<b>35 434</b>	-	<b>292</b>	-	<b>37 957</b>	-	<b>311</b>	المجموع

بالنسبة لسنة 2023، تمثل الإعفاءات الكلية %59,6 من التدابير الاستثنائية متبوعة بالتخفيضات (%32,5).

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب القطاعات

### توزيع التدابير الاستثنائية تبعا لقطاعات النشاط

2023				2022				القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%21,1	7 485	17	17	%17,7	6 701	17	17	الأمن والاحتياط الاجتماعي
%20,7	7 324	4	4	%22,4	8 511	4	4	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
%12,1	4 284	33	40	%11,4	4 342	36	44	القطاع العقاري
%9,7	3 437	24	25	%7,4	2 823	25	26	الزراعة والصيد البحري
%8,1	2 884	22	22	%4,8	1 835	22	22	قطاع النقل
%6,1	2 144	7	7	%5,2	1 973	7	7	الصناعات الغذائية
%5,3	1 864	33	43	%5,2	1 969	33	42	القطاع المالي
%5,1	1 816	21	27	%7,0	2 662	22	29	تدابير تستفيد منها كافة القطاعات
%4,3	1 518	5	5	%3,5	1 333	5	5	صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
%2,3	800	23	25	%2,2	825	23	25	الصحة والقطاع الاجتماعي
%1,3	443	3	3	%7,4	2 813	5	5	الصادرات
%0,8	285	11	11	%1,4	527	14	14	قطاع التربية
%0,8	283	3	4	%0,7	279	3	4	الطاقات المتجددة
%2,5	866	45	59	%3,60	1 363	51	67	قطاعات أخرى (*)
-	<b>35 434</b>	<b>251</b>	<b>292</b>	-	<b>37 957</b>	<b>267</b>	<b>311</b>	المجموع

يلاحظ أن النفقات الجبائية تهم جميع القطاعات، حيث يأتي قطاع الأمن والاحتياط الاجتماعي في المقدمة بنسبة %21,1 من مجموع التدابير الاستثنائية، يليه قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز بنسبة %20,7 والقطاع العقاري بنسبة %12,1.

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب المستفيد

عندما نتحدث عن النفقات الجبائية، فتلقائنا هناك طرف مستفيد، وقد يكون هذا المستفيد إما من الشركات أو الأسر أو حتى الخدمات العامة. ويوضح الجدول أدناه حصة النفقات الضريبية لعامي 2022 و2023، موزعة من حيث العدد والمبلغ، حسب نوع المستفيد.

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب طبيعة المستفيدين

بملايين الدرهم

2023				2022				المستفيدون
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	إحصاؤها	
<b>40,4%</b>	<b>14 326</b>	<b>128</b>	<b>143</b>	<b>45,4%</b>	<b>17 218</b>	<b>142</b>	<b>161</b>	المقاولات
5,6%	1 972	15	16	6,4%	2 414	17	18	منها: الفلاحون
3,2%	1 126	7	7	1,6%	604	7	7	الصيادون
1,8%	654	11	14	2,3%	868	12	16	المنعشون العقاريون
1,3%	443	3	3	7,1%	2 690	4	4	المصدرون
0,7%	244	8	8	1,3%	488	11	11	المؤسسات التعليمية
<b>53,9%</b>	<b>19 085</b>	<b>81</b>	<b>95</b>	<b>51,0%</b>	<b>19 376</b>	<b>83</b>	<b>96</b>	الأسر
12,3%	4 363	16	19	10,9%	4 137	16	19	منها: المأجورون
0,4%	141	5	6	0,4%	142	7	8	الصناع ومقدمي الخدمات
0,3%	120	3	5	0,3%	117	3	5	المؤلفون الفنانون
<b>1,9%</b>	<b>661</b>	<b>16</b>	<b>21</b>	<b>2,2%</b>	<b>820</b>	<b>16</b>	<b>21</b>	المرافق العمومية
1,6%	572	6	10	1,9%	727	6	10	منها: الدولة
0,2%	55	4	4	0,2%	80	4	4	المؤسسات العمومية
0,1%	34	6	7	0,0%	14	6	7	وكالات التنمية
<b>3,8%</b>	<b>1 362</b>	<b>26</b>	<b>33</b>	<b>1,4%</b>	<b>542</b>	<b>26</b>	<b>33</b>	آخرون (*)
-	<b>35 434</b>	<b>251</b>	<b>292</b>	-	<b>37 957</b>	<b>267</b>	<b>311</b>	المجموع

(\*) تتعلق بالأساس بالجمعيات والمنظمات الدولية

خلال سنة 2023، استفادت الأسر من أكبر حصة من النفقات الجبائية بمعدل 53,9%، تليها الشركات بحصة 40,4% من النفقات الجبائية ثم المرافق العمومية بنسبة 1,9%.

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف

يُدرج الجدول أدناه النفقات الجبائية لسنتي 2022 و2023، من حيث العدد والتكلفة، حسب نوع الهدف المتوخى تحقيقه.

### توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة منها

بملايين الدرهم

2023				2022				الهدف من التدابير
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
%27,2	9 647	18	18	%27,8	10 545	18	18	دعم القدرة الشرائية
%17,2	6 085	26	33	%14,2	5 395	26	33	تعبئة الادخار الداخلي
%11,6	4 114	28	35	%10,9	4 132	28	34	تشجيع امتلاك السكن
%9,1	3 233	19	20	%6,0	2 281	19	20	تقليل تكلفة عوامل الإنتاج
%9,1	3 214	17	18	%6,8	2 599	18	19	النهوض بالقطاع الفلاحي
%4,9	1 746	26	30	%7,4	2 807	29	34	تشجيع الاستثمار
%1,3	474	5	5	%7,5	2 859	7	7	تشجيع عمليات التصدير
%0,9	323	12	17	%1,3	476	12	17	النهوض بالاقتصاد الاجتماعي
%0,8	283	3	4	%0,7	279	3	4	تطوير قطاع الطاقات المتجددة
%0,8	266	12	13	%0,7	256	12	13	خفض تكلفة الخدمات الصحية
%0,7	255	7	7	%1,3	480	11	12	تشجيع التعليم
%0,7	247	16	18	%0,7	277	16	18	تقليل كلفة التمويل
%0,4	143	11	13	%0,3	123	10	13	النهوض بالثقافة
%0,4	137	2	2	%0,4	148	2	2	جلب الادخار الخارجي
%0,3	99	2	2	%0,3	125	2	2	تقليل تحملات الدولة
%0,3	98	4	4	%0,7	260	6	6	تنمية القطاع المنجمي
%0,1	45	1	2	%0,1	44	3	4	تشجيع الصناعة التقليدية
%0,1	34	4	6	%0,0	14	4	7	تنمية المناطق المحرومة
%14,1	4 991	38	45	%12,8	4 857	41	48	أهداف أخرى (*)
-	<b>35 434</b>	<b>251</b>	<b>292</b>	-	<b>37 957</b>	<b>267</b>	<b>311</b>	المجموع

(\*) تتعلق بالأساس بخفض تكاليف المعاملات والإنتاج وتشجيع قطاع السيارات.

يتبين من خلال الجدول أن التشجيعات الجبائية تتعلق أساساً بدعم القدرة الشرائية (9647 مليون درهم بنسبة 27,2%) وتعبئة الادخار الداخلي (6085 مليون درهم بنسبة 17,2%) وتشجيع امتلاك السكن (4114 مليون درهم بنسبة 11,6%).

### توزيع التدابير الاستثنائية تبعاً للتوجه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

تنقسم الأهداف من النفقات الجبائية إلى ثلاثة أقسام، حيث يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ومن أجل معرفة الهدف الذي يحتكر أغلب النفقات الضريبية، يوضح الجدول أسفله توزيع هذه النفقات حسب الهدف ونوع الضريبة لسنتي 2022 و2023.

## توزيع التدابير الاستثنائية حسب توجهها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي

بملايين الدرهم

2023				2022				نوع الضريبة
المجموع	أهداف ثقافية	أهداف اجتماعية	أهداف اقتصادية	المجموع	أهداف ثقافية	أهداف اجتماعية	أهداف اقتصادية	
20 277	133	13 291	6 853	19 513	123	13 002	6 388	الضريبة على القيمة المضافة
5 079	-	1 903	3 176	4 757	-	1 826	2 931	واجبات التسجيل والتنبر والرسم على عقود التأمين والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات
4 762	61	2 956	1 744	5 134	13	2 869	2 252	الضريبة على الدخل
2 137	-	569	1 568	5 313	-	691	4 622	الضريبة على الشركات
2 075	-	11	2 064	2 542	-	25	2 516	الرسوم الجمركية
1 105	-	-	1 105	698	-	-	698	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
<b>35 434</b>	<b>194</b>	<b>18 731</b>	<b>16 509</b>	<b>37 957</b>	<b>136</b>	<b>18 413</b>	<b>19 408</b>	المجموع

خلال سنة 2023، حظيت الأهداف الاجتماعية بأكثر حصة من النفقات الجبائية (52,9%)، وتليها الأهداف الاقتصادية (46,6%) وفي الأخير الأهداف الثقافية (0,5%).

## توزيع النفقات الجبائية المحذوفة سنويا

### توزيع النفقات الجبائية المحذوفة حسب كل سنة

بملايين الدرهم

السنة	عدد التدابير التي تم حذفها	مبلغ التدابير التي تم حذفها
2006	32	1 313
2007	7	882
2008	15	2 744
2009	10	1 631
2010	12	1 639
2011	-	-
2012	5	2 938
2013	3	622
2014	15	1 347
2015	13	4 887
2016	1	784
2017	5	508
2018	1	301
2019	9	293
2020	3	14
2021	15	2 846
2022	4	2 059
2023	28	3 919
المجموع	<b>178</b>	<b>28 727</b>

المصدر: المديرية العامة للضرائب

## الدين العمومي: تطور مستمر لأدوات التمويل

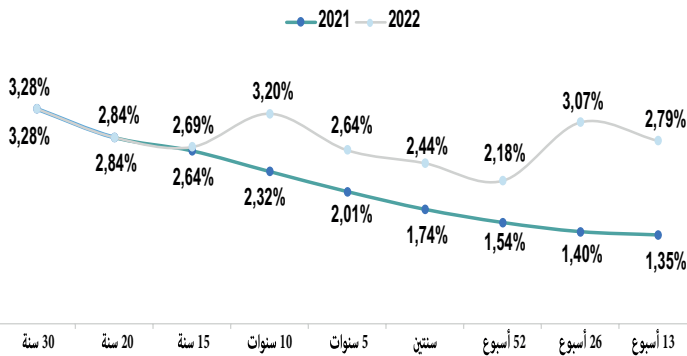
بلغ حجم دين الخزينة 951,8 مليار درهم سنة 2022، مسجلا ارتفاعا قدره 66,5 مليار درهم أو 7,5% مقارنة بسنة 2021 (885,3 مليار درهم). ويشكل الدين الخارجي 24% (228,9 مليار درهم) مقابل 76% (722,9 مليار درهم) للدين الداخلي.

### تمويل الخزينة خلال سنة 2022

#### التمويل الداخلي للخزينة

على غرار أسعار الفائدة المطلوبة من طرف المستثمرين، عرفت أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة، منحى تصاعديا خلال سنة 2022، حيث بلغ ارتفاع هذه الأسعار حوالي 75,1 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة لكافة الآجال وذلك دون احتساب السندات ذات الأمد الجد قصير والسندات ذات سعر الفائدة المتغير. حسب الآجال، بلغ هذا الارتفاع 111,1 نقطة أساس بالنسبة للآجال الأقل من أو تساوي سنتين، و39,2 نقطة أساس بالنسبة للآجال ذات 5 سنوات فما فوق.

تطور أسعار الفائدة المطلوبة ما بين سنتي 2021 و2022



#### التمويل الخارجي للخزينة

بلغت السحوبات على القروض الخارجية للخزينة برسم سنة 2022 ما مجموعه 29,7 مليار درهم مقابل 18,4 مليار درهم سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 11,3 مليار درهم. وقد عبثت هذه السحوبات أساسا من طرف المقرضين الرسميين (الثنائيين ومتعددي الأطراف) في ظل غياب إصدارات الخزينة في السوق المالية الدولية.

وقد بلغت الحصة المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف 71,8% من إجمالي السحوبات، أي 21,3 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بحوالي 9,3 مليار درهم

في ظل ظرفية اتسمت بتفاقم عجز السيولة البنكية وتمركز طلب المستثمرين على الآجال القصيرة إلى جانب الإرتفاع الحاد في أسعار الفائدة المطلوبة، قامت مديرية الخزينة بتعديل سياسة إصدار سنداتها وذلك للأخذ بعين الاعتبار السياق الجديد. وبالتالي، فقد تمحورت سياسة التمويل المنفذة حول النقاط التالية:

- التماشي مع بنية طلب المستثمرين على سندات الخزينة والتي اتجهت بأكثر من 50% نحو الآجال القصيرة؛
- التأقلم مع اهتمام المستثمرين بالإصدارات ذات أسعار الفائدة المتغيرة، وذلك عبر إجراء إصدار من هذا النوع لأول مرة من أجل توجيه الطلب نحو الآجال المتوسطة؛
- الحفاظ على اللجوء لعمليات تبادل سندات الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل؛
- واللجوء اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة من أجل تدبير أمثل لموجودات هذا الحساب.

عرف حجم إصدارات الخزينة في سوق المزادات تقلصا بحوالي 10,9% حيث بلغ 128,8 مليار درهم خلال سنة 2022 مقابل 144,5 مليار درهم سنة 2021. وقد تمت تعبئة 119,9 مليار درهم أو 93,1% من إصدارات الخزينة عن طريق المزادات و8,9 مليار درهم (6,9%) عبر عمليات تبادل سندات الخزينة. وفيما يتعلق ببنية الإصدارات، وعلى غرار بنية الطلب، مثلت سندات الخزينة ذات الآجال الأقل من أو تساوي سنتين حوالي 68,2% من الحجم الإجمالي المعبأ، مع تسجيل حصة 14,5% خصت السندات ذات الأمد الجد قصير.

في سوق المزادات و7,6% تخص الإصدارات السنوية في السوق المالية الدولية.

أما بخصوص الدين غير القابل للتداول، فتصل حصته إلى 22,4% من مجموع محفظة دين الخزينة، ويتكون بالأساس من الدين الخارجي المحصل عليه من لدن الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف (17,1%).

### بنية دين الخزينة حسب سعر الفائدة

مثل حجم الدين ذو سعر الفائدة الثابت نسبة 89,2% من إجمالي دين الخزينة في متم سنة 2022، مسجلا بذلك تراجعاً قدره 4,3% مقارنة بتمتم 2021. وتبقى هيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت راجعة أساساً لكون إجمالي الدين الداخلي، الذي يمثل 76,0% من حجم دين الخزينة، يتكون أساساً من ديون ذات أسعار فائدة ثابتة. مع الإشارة إلى أن سنة 2022 تميزت بإصدار ولأول مرة لسندات الخزينة ذات أمد 5 سنوات بسعر فائدة متغير بحجم 9 مليار درهم، مما يمثل 1,2% من حجم الدين الداخلي.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، فقد عرفت بنيته، حسب نوع أسعار الفائدة، تراجع حصة الدين ذي السعر الثابت، والتي بلغت 68,3% مقابل 72,2% متم سنة 2021، في حين تعززت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير لتصل إلى 31,7% في متم سنة 2022 مقابل 27,8% نهاية سنة 2021. ومع ذلك، تظل بنية الدين حسب سعر الفائدة مطابقة للمحفظة المعيارية للدين الخارجي.

### بنية دين الخزينة حسب العملات

يهيمن الدين المصدر بالدرهم على محفظة دين الخزينة حيث بلغت حصته 73,1% من حجم هذا الدين، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقارنة مع سنة 2021 (76,1%).

وقد بلغت حصة الدين الخارجي للخزينة المقوم بالأورو 63,8% متم سنة 2022، في حين بلغت حصة الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به حوالي 31,7%. أما بخصوص باقي العملات (الين الياباني، والدينار الكويتي والباقي)، فقد بلغت حصتها 4,5% من إجمالي الدين.

تُمكن هذه البنية، التي تبقى قريبة من بنية السلة الحالية لتداول الدرهم، من التقليل من تعرض محفظة الدين الخارجي لمخاطر الصرف.

### خدمة دين الخزينة

عرفت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعملات المؤدات سنة 2022، ارتفاعاً لتبلغ 167,2 مليار درهم مقابل 142,6 مليار درهم سنة 2021، مسجلة ارتفاعاً قدره 24,5 مليار درهم أو 17,2%. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع كل من أصل الدين بحوالي 24,4 مليار درهم في حين لم ترتفع الفوائد إلا بحوالي 93,0 مليون درهم.

مقارنة مع سنة 2021. وتمت تعبئة هذه السحوبات أساساً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (12,0 مليار درهم)، البنك الإفريقي للتنمية (5,3 مليار درهم)، صندوق النقد العربي (2,1 مليار درهم) والأوبك (1,0 مليار درهم).

وفيما يتعلق بالسحوبات المعبأة لدى الدائنين الثنائيين، فقد سجلت ما قيمته 8,4 مليار درهم، أي 28,2% من مجموع السحوبات، مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 2,0 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2021. وقد عبثت هذه السحوبات أساساً لدى ألمانيا (4,7 مليار درهم)، فرنسا (2,6 مليار درهم) واليابان (1,0 مليار درهم).

### تطور دين الخزينة

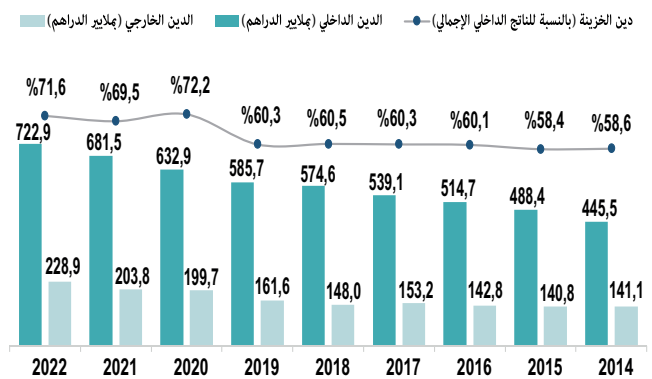
#### حجم دين الخزينة

بلغ حجم دين الخزينة 951,8 مليار درهم في متم سنة 2022، مسجلاً ارتفاعاً قدره 66,5 مليار درهم أو 7,5% مقارنة بتمتم سنة 2021 (885,3 مليار درهم) مقابل ارتفاع قدره 6,3% ما بين سنة 2020 وسنة 2021.

نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عرف حجم دين الخزينة ارتفاعاً قدره 2,1 نقطة مئوية، ليستقر في حدود 71,6% مقابل 69,5% في متم سنة 2021، وذلك بعد انخفاض قدره 2,7 نقطة مئوية في السنة نفسها. ويرجع هذا التطور إلى تسجيل معدل نمو اقتصادي معتدل سنة 2022 بعد الانتعاش المهم الذي عرفه خلال سنة 2021.

وقد بلغ هذا المؤشر 54,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للدين الداخلي و17,2% بالنسبة للدين الخارجي مقابل 53,5% و16,0% في متم سنة 2021 على التوالي.

#### تطور حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام



### بنية دين الخزينة حسب الأدوات

يتكون دين الخزينة أساساً من الدين القابل للتداول بحصة 77,6%، منها 69,9% متعلقة بسندات الخزينة المصدر

## مؤشرات المخاطر

### حصة الدين ذي الأمد القصير

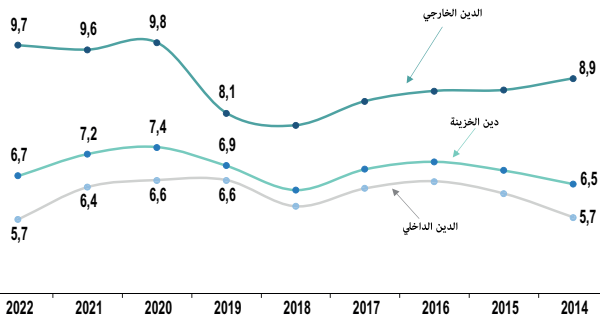
بلغت حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة دين الخزينة 17,2% في متم سنة 2022 مقابل 12,7% متم سنة 2021، مسجلة ارتفاعا بحوالي 4,5%، نتيجة ارتفاع حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الداخلي بمقدار 7,7% لتستقر في 21,2% في متم سنة 2022 مقابل 13,5% في متم سنة 2021.

أما بالنسبة لحصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، فقد سجلت تراجعا قدره 5,2% في متم سنة 2022، لتصل إلى 4,6% مقابل 9,8% السنة الماضية.

### المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

انخفضت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة في متم سنة 2022، بمقدار 6 أشهر مقارنة بمتم سنة 2021، حيث بلغت 6 سنوات و 8 أشهر مقابل 7 سنوات وشهرين، ويبقى هذا المستوى متماشيا مع هدف المحفظة المعيارية لدين الخزينة (ما بين 6,5 و 7,5 سنوات). في حين يعزى هذا التطور إلى انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بما يقارب 8 أشهر، فيما ارتفع هذا المؤشر بالنسبة للدين الخارجي بحوالي شهرين ليستقر في 9 سنوات و 9 أشهر.

تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة (بالسنوات)



### معدل التغطية الشهري للإصدارات

استقر معدل تغطية الإصدارات عن طريق المزادات لسندات الخزينة من طرف طلب عروض المستثمرين في مستوى يفوق عتبة مرتين في متم سنة 2022 وذلك رغم انخفاضه ليصل إلى 2,1 مرة مقابل 2,5 مرة في متم سنة 2020. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض حجم طلب عروض المستثمرين (21,9%) بشكل يفوق انخفاض حصة إصدارات الخزينة (10,9%)، وذلك نظرا للظرفية السائدة خلال سنة 2022.

وحسب نوع الدين، فقد ارتفعت حصة الدين الداخلي بحوالي 10,9 مليار درهم لتبلغ 138,6 مليار درهم مقابل 127,7 مليار درهم في متم سنة 2021. أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي، فقد سجلت ارتفاعا يقدر بحوالي 13,7 مليار درهم لتصل إلى 28,6 مليار درهم سنة 2022 مقابل 14,9 مليار درهم سنة 2021. ويرجع هذا التطور أساسا لسداد مبلغ بقيمة 1,5 مليار دولار متعلق بالسندات المصدرة من طرف الخزينة في السوق المالية الدولية سنة 2012 (1 مليار دولار) و 2013 (500 مليون دولار).

## مؤشرات التكلفة

### التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

انخفضت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة بمقدار 15 نقطة أساس في متم سنة 2022، مقارنة بمستواها المسجل في متم سنة 2021، حيث بلغت 3,20% مقابل 3,35%.

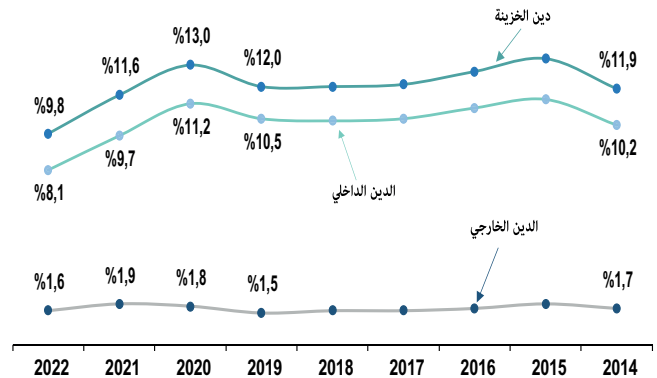
### سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح لإصدارات سندات الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشط للدين الداخلي) حوالي 2,226%، مسجلا بذلك ارتفاعا بمقدار 25,2 نقطة أساس مقارنة بالمستوى المسجل في متم سنة 2021 (1,974%). ويأتي هذا الإرتفاع نتيجة لإرتفاع أسعار فائدة سندات الخزينة تحت تأثير زيادات سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب والتي بلغ مجموعها 100 نقطة أساس خلال شهري شتنبر و دجنبر 2022.

### تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخل العادية

اختتمت سنة 2022، ببلوغ مؤشر تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للموارد العادية (بما في ذلك العمولات) حوالي 9,8%، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 1,8 نقطة مقارنة بسنة 2021.

### تطور تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخل العادية



## خطر تقلبات أسعار الفائدة

يتم تقييم خطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال مؤشرين إثنين وهما: حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته وحصة دين الخزينة ذي أسعار الفائدة المتغيرة.

### • حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته

تتكون حصة دين الخزينة الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته خلال سنة 2023 من الدين ذي سعر الفائدة المتغير (الخارجي والداخلي)؛ ودين الخزينة ذي الأمد القصير (الداخلي والخارجي) والذي يجب إعادة تمويله سنة 2023.

وقد بلغت حصة هذا الدين 240,0 مليار درهم في متم سنة 2022، أي حوالي 25,2% من حجم دين الخزينة، مسجلة ارتفاعاً بلغ 6,6 نقطة مقارنة مع سنة 2021. ويعزى هذا التطور أساساً إلى ارتفاع حصة الدين الداخلي الذي سيصل أجل سداه في أقل من سنة نتيجة لتركيز اكتتابات الخزينة على الآجال القصيرة وذلك نظراً لبنية طلب المستثمرين.

### • حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير في محفظة دين الخزينة 10,8% في متم سنة 2022 مقابل 6,5% في متم سنة 2021. ويعزى هذا التطور، إلى ارتفاع حصة الدين الخارجي ذي سعر الفائدة المتغير بحوالي 3,9% ليبلغ 31,7% في متم سنة 2022، مقابل 27,8% متم سنة 2021، وإلى اللجوء ولأول مرة إلى إصدار سندات الخزينة ذات سعر الفائدة المتغير في السوق الداخلي بحصة بلغت 1,2% من حجم الدين الداخلي.

## خطر تقلبات أسعار الصرف

يظل تعرض محفظة الدين لمخاطر تقلبات أسعار الصرف محدوداً، حيث أن حصة الدين المقوم بالعملة الأجنبية لا تبلغ، في متم سنة 2022، إلا حوالي 24,7% من حجم دين الخزينة.

هذا بالإضافة إلى أن بنية الدين الخارجي حسب العملات تبقى قريبة من بنية سلة الدرهم الحالية، مما يمكن من تقليص تعرض محفظة الدين لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدرهم.

ويتكون هذا الدين بحصة 63,8% من الدين المقوم بالأورو و31,7% من الدين المقوم بالدولار والعملات المرتبطة به، مع 60% أورو و40% دولار لبنية سلة الدرهم الحالية.

## تطور الدين الخارجي العمومي

### حجم الدين الخارجي العمومي

في متم سنة 2022، بلغ حجم هذا الدين 423,6 مليار درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 43,0 مليار درهم أو 11,3% مقارنة مع المستوى الذي سجل سنة 2021. أما مؤشر الدين الخارجي العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغ 31,8% مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,9 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بسنة 2021.

وللتذكير، يتكون الدين الخارجي العمومي من الدين الخارجي للخزينة والدين الخارجي المضمون والغير مضمون للمؤسسات والمقاولات العمومية، للجماعات الترابية وللمؤسسات المالية العمومية وكذا الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة للمؤسسات ذات المنفعة العمومية.

ويعزى هذا التطور الملحوظ للدين الخارجي العمومي بالأساس إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 12,3%، وارتفاع حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين بحوالي 10,1%.

وبذلك، فقد ارتفع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 25,1 مليار درهم، حيث بلغ 228,9 مليار درهم في متم سنة 2022 مقابل 203,8 مليار درهم في متم سنة 2021. وفيما يخص مؤشر الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد سجل نسبة 17,2% أي بارتفاع يقدر بحوالي 1,2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمتم سنة 2021.

أما بالنسبة لحجم دين باقي المقترضين العموميين، فقد بلغ 194,7 مليار درهم في متم سنة 2022 مقابل 176,8 مليار درهم سنة 2021، مسجلاً ارتفاعاً قدره 17,9 مليار درهم. كما سجل مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعاً بحوالي 0,7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليصل إلى 14,6%.

### بنية الدين حسب المقرضين

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين، في متم سنة 2022، بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (الثنائيين ومتعدد الأطراف) حيث بلغت حصته 75,2% من الحجم الإجمالي للدين. أما بالنسبة لحجم الدين المستحق للمقرضين الخواص، فقد بلغت حصته 24,8% من إجمالي الدين الخارجي العمومي، مسجلاً انخفاضاً يقدر بحوالي 2,9 مليار درهم مقارنة بمتم سنة 2021، بحيث تشكل نسبة 95,0% منها إصدارات القطاع العام للسندات في السوق المالية الدولية.

## بنية الدين حسب المقرضين

تجاوز الدين الخارجي للخزينة لسنة 2022 دين باقي المقرضين العموميين (مضمون وغير مضمون)، وذلك للمرة الثالثة منذ سنة 2015.

وقد بلغ حجم الدين الخارجي للخزينة 228,9 مليار درهم أو ما يعادل 54,0% من الدين الخارجي العمومي. أما بخصوص الدين الخارجي لباقي المقرضين العموميين، فقد بلغ 194,7 مليار درهم، وهو ما يمثل 46,0% من إجمالي الدين الخارجي العمومي.

وتبقى المؤسسات والمقاولات العمومية أول مجموعة للمقرضين بالقطاع العمومي دون الخزينة، حيث يصل حجم دينها إلى 186,6 مليار درهم. ويهيمن 5 مقرضين على حوالي 80,4% من حجم هذا الدين، وهم: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (25,3%)، والمكتب الشريف للفوسفات (23,6%)، والمكتب الوطني للسكك الحديدية (12,6%)، والطرق السيارة بالمغرب (9,5%)، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (9,4%).

## بنية الدين حسب العملات

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي، في متم سنة 2022، بهيمنة حصة الدين المقوم بالأورو والتي تمثل 61,8%، تليها حصة الدين المقوم بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بنسبة 30,8%، في حين سجلت حصة الدين المقوم بالدينار الكويتي نسبة 4,0%.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية تبقى قريبة من بنية سلة الدرهم وتمكن بذلك من التقليل من آثار مخاطر تقلبات سعر الصرف على حجم وخدمة الدين الخارجي العمومي.

## بنية الدين حسب سعر الفائدة

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب نوع سعر الفائدة بهيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابت التي بلغت 74,1% مقابل 25,9% بالنسبة للدين ذي سعر الفائدة المتغير. وتجدر الإشارة إلى أن 82,5% من هذه الحصة مقومة أساسا بالأورو، مما يساهم في تخفيض خدمة الدين المرتبطة بها.

## السحوبات على القروض الخارجية

بلغ حجم موارد الاقتراض الخارجي المعبأة من طرف القطاع العمومي برسم سنة 2022، حوالي 47,2 مليار درهم مقابل 41,3 مليار درهم خلال سنة 2021، مرتفعا بما قدره 5,9 مليار درهم.

وقد سجلت سحوبات الخزينة ما قيمته 29,7 مليار درهم، بينما بلغ حجم تلك المعبأة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 17,5 مليار درهم.

## خدمة الدين الخارجي العمومي

ارتفعت خدمة الدين الخارجي العمومي برسم سنة 2022، بما مقداره 5,9 مليار درهم، لتبلغ 47,4 مليار درهم مقابل 41,5 مليار درهم سنة 2021. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع خدمة الدين المسدد للمقرضين الرسميين بحوالي 0,3 مليار درهم وارتفاع خدمة الدين المسدد للمقرضين الخواص بما يقارب 5,6 مليار درهم.

وقد سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة المئوية للمداخيل الجارية لميزان الأداءات انخفاضا قدره 1,2 نقطة مئوية ليصل إلى 6,4% سنة 2022.

## التدبير النشط للدين

### التدبير النشط للدين الداخلي

نظرا للسياق المذكور سابقا والذي تمثل في تراجع اهتمام المستثمرين بسندات الخزينة الطويلة الأمد، أنجزت مديرية الخزينة خلال سنة 2022، عمليتين فقط لتبادل سندات الخزينة عوض 8 عمليات تمت برمجتها في بداية السنة. وتم إنجاز هذه العمليات خلال شهري يناير وفبراير 2022 بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 8,6 مليار درهم.

ويتوزع المبلغ المعاد شراؤه حسب سنة الاستحقاق كالتالي:

- 6,7 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2022؛

- و1,9 مليار درهم تتعلق بإعادة شراء مستحقات سنة 2023.

مكنت عمليات التدبير النشط للدين الداخلي من التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بمحفظة الدين الداخلي وذلك من خلال تقليص مستحقات الشهور المعنية بعمليات تبادل سندات الخزينة بحوالي 1,7 مليار درهم كمتوسط شهري سنة 2022 وبحوالي 1,0 مليار درهم كمتوسط شهري لمستحقات سنة 2023.

فيما يخص تأثير هذه العمليات على تحملات فوائد الدين الداخلي المؤدات خلال سنة 2022، فإنه تم خفض هذه التحملات بحوالي 44,3 مليون درهم. ويعزى هذا الإنخفاض إلى التوفير الذي تم تحقيقه بخصوص تحملات فوائد الدين إثر إعادة شراء مستحقات سنة 2022 وسنة 2023 قبل تواريخ تسديد قسائم فوائد الخطوط التي تمت إعادة شرائها.

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض أو زيادة تحملات الفوائد في إطار عمليات إعادة الشراء مرتبطة بتاريخ إعادة الشراء مقارنة مع التاريخ الأولي لأداء قسيمة الفوائد المتعلقة

- تفاقم عجز السيولة لدى البنوك حيث انتقل من 70,8- مليار درهم كمتوسط أسبوعي في متم شهر دجنبر 2021 إلى 80,9- مليار درهم متم شهر دجنبر 2022؛

- انخفاض بحوالي 11,6% لموجودات الحساب الجاري للخبزينة حيث بلغت 10,3 مليار درهم كمتوسط يومي مقابل 11,7 مليار درهم سنة 2021.

بلغ عدد العمليات التي قامت بها مديرية الخبزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2022 حوالي 405 عملية مقابل 401 سنة 2021.

سجل الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخبزينة والمالية الخارجية لدى البنوك انخفاضا طفيفا بحوالي 2,2% ليبلغ 677,2 مليار درهم خلال سنة 2022 مقابل 692,3 مليار درهم خلال سنة 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى تسجيل انخفاض لموجودات الحساب الجاري للخبزينة دون احتساب عمليات التدبير النشط للخبزينة بحوالي 11,6% مقارنة بسنة 2021.

#### الفوائد المحصل عليها من طرف الخبزينة

مكن التدبير النشط للخبزينة من تحصيل عائدات تقدر بحوالي 94,2 مليون درهم خلال سنة 2022، موزعة كما يلي:

- 71,2 مليون درهم (75,6% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛

- 23,0 مليون درهم على شكل فائدة على الحساب الجاري للخبزينة لدى بنك المغرب.

منذ بداية عمليات التدبير النشط للخبزينة العمومية سنة 2010، بلغ الحجم الإجمالي للعائدات حوالي 1,8 مليار درهم موزعة كما يلي:

- 1323,4 مليون درهم (71,2% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛

- 534,0 مليون درهم على شكل فوائد على الحساب الجاري للخبزينة.

المصدر: مديرية الخبزينة والمالية الخارجية

بكل خط. وبالتالي، فإن كل خط تمت إعادة شرائه قبل أو بعد تاريخ تسديد قسيمة الفوائد ينتج عنه انخفاض أو ارتفاع تحملات الفوائد.

#### التدبير النشط للدين الخارجي

في إطار التدبير النشط للدين الخارجي الذي يهدف على وجه الخصوص إلى التخفيف من عبء المديونية، واصلت مديرية الخبزينة والمالية الخارجية الإجراءات المتعلقة ببرامج تحويل الديون إلى استثمارات عمومية.

وفي هذا الصدد، تمت معالجة مبلغ 4,07 مليون درهم سنة 2022 في إطار اتفاقية تحويل الدين إلى استثمارات عمومية الموقعة مع إيطاليا لفائدة مشروع الحفاظ على التراث الثقافي، ليصل إجمالي المبلغ المحول في إطار المشروع المذكور إلى حوالي 15,2 مليون درهم من أصل مبلغ 2 مليون أورو.

وقد بلغ إجمالي المبلغ الذي تمت معالجته في إطار برنامج تحويل الدين المبرم مع إيطاليا 153,4 مليون درهم، أي ما يناهز 90% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج والذي يصل إلى 15 مليون أورو.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للديون المعالجة منذ انطلاق عمليات التدبير النشط للمديونية الخارجية، حوالي 90 مليار درهم. فبالإضافة إلى تحويل الديون إلى استثمارات عمومية (11,3 مليار درهم)، تشمل هذه العمليات كذلك تحويل الديون إلى استثمارات خاصة (8,9 مليار درهم)، وإعادة التفاوض حول أسعار الفائدة (1,6 مليار درهم)، وإعادة تمويل الديون ذات أسعار فائدة مرتفعة (20,9 مليار درهم) وكذا عمليات تثبيت أسعار الفائدة وعمليات مقايضة العملات (46,9 مليار درهم).

#### التدبير النشط للخبزينة العمومية

##### العمليات المنجزة

قامت مديرية الخبزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2022، باللجوء لعمليات التدبير النشط للخبزينة العمومية في سياق يتسم بما يلي:

# التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع: التعليم الأولي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام والشامل

أخذاً في الاعتبار لدوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، شرع التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024 في تحليل الإمكانيات المرتبطة بتطوير التعليم الأولي، وذلك وفقاً للأداة الاستراتيجية للبرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية.

الاجتماعي تواءم رافعات العمل السبعة التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2023، باعتبارها شروطاً أساسية لتعزيز فعالية ونجاعة السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولتحديد الخطوط العريضة لمنهجية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالنظر للتحديات الراهنة وفي ظل سياق دولي معقد ومضطرب، تتناول هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، لسنة 2024، مساهمة تطوير التعليم الأولي في تعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما التمكين الاقتصادي للنساء. كما تبرز الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية لوضع برمجة ميزانية تستجيب لبعده النوع الاجتماعي.

## التعليم الأولي : مصدر للفرص التي من شأنها تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

يشكل تطوير التعليم الأولي رافعة أساسية لتعزيز النمو المستدام والشامل من خلال ترمين الرأسمال البشري، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتحسين الارتقاء في السلم الاجتماعي، والرفع من إنتاجية العاملات والعمال ذوي المسؤوليات العائلية. بناء على هذا الأساس، تهدف هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2024 إلى تحليل الإمكانيات المرتبطة بتطوير التعليم الأولي، من حيث خلق فرص الشغل، خصوصاً في صفوف النساء. وقد اعتمدت هذه الدراسات التحليلية

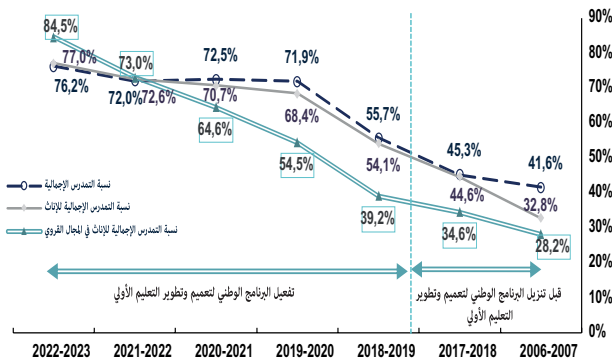
يندرج التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق متميز بتعاقب أزمات متعددة الأبعاد الصحية والجيوسياسية والمناخية، والتي تشكل اختباراً لقدرة الاقتصادات العالمية على الصمود، حيث تهدد هذه الأزمات بتفاقم الفوارق بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المغرب، إذ لا تزال هناك فجوات تعيق النهوض بالمساواة بين الجنسين. وبالتالي يظل الإدماج المنهجي والفعال والملموس لبعده النوع الاجتماعي في السياسات العمومية شرطاً أساسياً للمضي قدماً نحو التنزيل الفعلي للمساواة بين النساء والرجال.

في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش المجيد، ركز جلالة الملك، على ضرورة تكثيف الجهود للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بإشراك جميع القوى الحية في البلاد. وتؤكد توصيات النموذج التنموي الجديد على هذه الضرورة الملحة، وكذلك توجهات رئيس الحكومة في منشوراته التي تدعو القطاعات الوزارية إلى تعزيز التزامها الجماعي والإستباقي في هذا المجال، وذلك من خلال ترسيخ الأهداف الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في برامجها وميزانياتها.

وتظل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة فعالة لتقليص الفوارق بين الجنسين، من خلال الآليات التي يتطلبها إدماج بعده النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة الميزانية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع

الدراسية 2022-2023. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسارع قد شمل كلا من الوسط الحضري والوسط القروي وكذا الفتيات والفتيان، حيث انتقلت النسبة الإجمالية للتمدرس بالتعليم الأولي للفتيات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 77% خلال السنة الدراسية 2022-2023. كما استفادت الفتيات القرويات من ارتفاع نسبة التمدرس بالتعليم الأولي والتي بلغت 84,5% خلال السنة الدراسية 2022-2023 مقابل 28,2% خلال السنة الدراسية 2006-2007. وقد صاحب هذا الانتعاش الملموس إعادة هيكلة المؤسسات التي تشكل عرض التعليم الأولي بالمغرب.

تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي حسب الجنس والوسط



المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انخفاض نسبة الأطفال المستقبليين من طرف مؤسسات التعليم الأولي التقليدي، والتي بلغت 63%، منذ تفعيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، لصالح مؤسسات التعليم الأولي العصري والعمومي. وقد أظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي للأطفال المسجلين حسب بنية التعليم الأولي وحسب الجهة، خلال السنة الدراسية 2021-2022، أن الحصة المتوسطة للفتيات في إجمالي الأطفال المسجلين في التعليم الأولي تناهز حوالي 50% في جميع جهات البلاد.

وفيما يخص حصة المربيات من إجمالي مربي التعليم الأولي العمومي والعصري وأيضا التقليدي، برسم السنة الدراسية 2021-2022، فقد بلغت 86% و 95% و 97% على التوالي.

على الأداة الاستراتيجية<sup>1</sup> للبرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بعنوان «تحفيز العمل اللائق للنساء من خلال السياسات المدمجة والاستثمار في قطاع الرعاية» والذي يصنف المغرب كبلد مستفيد.

وقد مكن تطبيق هذه الأداة بالنسبة للمغرب من تحديد الفارق بين العرض الحقيقي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل الذي تم تقديره استنادا بالأهداف المحددة مسبقا. ويعتبر تحديد هذا الفارق مرحلة أساسية لتقدير المكاسب المحتملة، عبر تحليل بيانات المدخلات والمخرجات، من حيث خلق فرص العمل، بما في ذلك للنساء، والنتيجة عن تعميم وتوسيع الخدمات المرتبطة بالتعليم الأولي في المغرب.

### التعليم الأولي في المغرب: الوضع الراهن

استجابة للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات التي انخرط فيها المغرب في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، تم خلال سنة 2018 إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميم التعليم الأولي في أفق 2027-2028 بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 4 إلى 5 سنوات، وتحسين جودة التعليم الأولي، وتأهيل التعليم الأولي الحالي، والتكوين الأولي والمستمر للمربيات والمربين، وكذا التمييز الإيجابي لفائدة المناطق القروية وشبه الحضرية.

وفي نفس السياق، تركز خارطة الطريق الجديدة لإصلاح منظومة التربية الوطنية، للفترة 2022-2026، على 12 التزاما. يتعلق الالتزام الأول منها بتعميم تعليم أولي ذي جودة لإعداد الأطفال الصغار للتعليم الابتدائي، مما قد يدعم الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي.

وبالفعل، فقد مكن دخول البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي حيز التنفيذ، اعتبارا من سنة 2018، من الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم الأولي كما يتبين من خلال تحليل تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي بالمغرب التي انتقلت من 42% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 45% خلال السنة الدراسية 2017-2018 إلى أن بلغت مستوى 76,2% خلال السنة

<sup>01</sup> دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد الرعاية كأداة دعم سياساتي لتقدير حجم العجز في قطاع الرعاية وتكاليف الاستثمار فيه والعوائد الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع، منظمة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

وفي هذا الإطار، كشفت النتائج المحصل عليها فيما يخص المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال بلوغ أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، أن تعميم التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات، سيسمح بإحداث 51.903 منصب شغل جديد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن ما يناهز 71% من هذه الوظائف الجديدة (أي 36.832 وظيفة) هي عبارة عن وظائف مباشرة. وقد أظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي لهذه الوظائف عن خلق 46.713 فرصة عمل للنساء و 5.190 فرصة عمل للرجال.

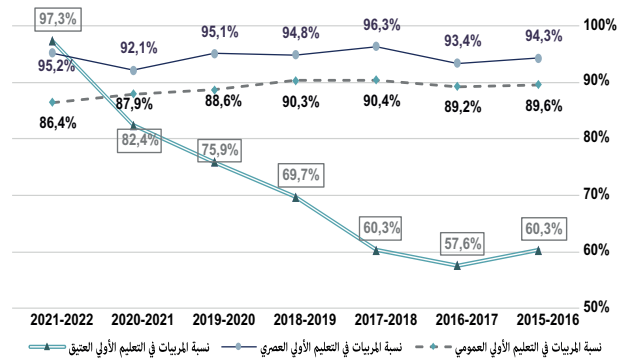
وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، لن يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل للنساء فحسب، بل سيعزز أيضا ولوج المرأة إلى العمل اللائق. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لتطوير التعليم الأولي آثار إيجابية على عرض اليد العاملة النسائية، من خلال تقليص الوقت المخصص لأشغال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يمكن أن يعزز مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة.

وعليه، فإن تطوير التعليم الأولي على المستوى الوطني، مع مراعاة وفرة الوظائف المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تلك الممنوحة للنساء والمداخيل الناتجة عنها، يمكن أن يشكل رافعة للعمل على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتثمين الرأسمال البشري.

### ماذا عن التقدم المحرز في تطبيق واستيعاب الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية ؟

أنجزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سنة 2023، دراسة<sup>2</sup> تهدف إلى تحليل تجارب العديد من الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي<sup>3</sup>. ومن خلال نتائج هذه الدراسة، حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سبعة دعائم اعتبرت مساهمتها أساسية في التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

نسبة المربيات من إجمالي مربي التعليم الأولي



المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

### تطوير التعليم الأولي في المغرب: ماذا عن مساهمته في تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي ؟

انطلاقاً من واقع تطور الولوج إلى التعليم الأولي في المغرب، اعتمدت هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، تطبيق الأداة الاستراتيجية للبرنامج المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. وتمكن هذه الأداة من قياس الفجوة في تغطية الرعاية بين العرض الفعلي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل. كما يهدف استعمال هذه الأداة إلى تقدير المكاسب الاقتصادية المحتملة من حيث خلق فرص العمل، بما فيها فرص عمل النساء، من خلال استخدام بيانات المدخلات والمخرجات.

واستندت هذه العمليات من حيث تقدير الفجوة والمحاكاة إلى سيناريو «التغطية» الذي يستنسخ الاتجاهات الحديثة للتعليم الأولي في المغرب، ويتخذ كمرجع له البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي يهدف إلى تحقيق نسبة 100% من التعليم الأولي في أفق سنة 2027-2028 للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 4 إلى 5 سنوات. واستناداً إلى هذا السيناريو، فإن إجمالي القدرات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي والتي تتمثل في تعميم التعليم الأولي للأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات، هو 1,3 مليون طفل. وفي الواقع، فإن القدرة الإضافية المطلوبة، والتي تواءم الفرق بين العدد المحتمل للأطفال الذين سيتم تسجيلهم في التعليم الأولي وعدد المسجلين فعلياً، تقارب 550.331 تلميذاً.

<sup>02</sup> الممارسات الفضلى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع، مجلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نسخة 2023، العدد 1، فبراير 2023.  
<sup>03</sup> عدد متزايد من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يطبقون الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: حوالي نصف عدد أعضاء المنظمة (44) اعتمدوا ميزانية النوع الاجتماعي خلال سنة 2015. وبلغت هذه النسبة حوالي 60% سنة 2023.

مواءمة التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع الدعائم السبعة المحددة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل تطبيق ناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

التطبيق والانخراط الفعلي من طرف المغرب	محتوى الدعائم	الدعائم الأساسية التي أوصت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مواءمة تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع المخططات الحكومية للمساواة الأولى والثانية والثالثة</li> </ul>	<p>ينبغي أن تستند الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى الأهداف الوطنية للمساواة بين الجنسين التي تحدد المجالات الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها جهود الإدارات العمومية</p>	تعزيز الارتباط بين إعداد الميزانية والأهداف الرئيسية للمساواة بين الجنسين
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مأسسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية (المادتين 39 و48)</li> </ul>	<p>من الضروري توفير أسس قانونية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والأدوات والهيكل الواضحة التي من شأنها ضمان استدامة تطبيقها على المدى الطويل واعتبارها ركيزة أساسية في عمل الإدارة العمومية</p>	تعزيز استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراعاة بعد النوع الاجتماعي، وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، في تطبيق وبرمجة ميزانية القطاعات الوزارية.</li> <li>• قيادة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع تحت إشراف مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية</li> </ul>	<p>الاندماج الكامل للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المقاربة الميزانية العامة. وكذلك إشراف المؤسسة المسؤولة عن الميزانية على الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي اعتبارا لتوفرها على الكفاءات اللازمة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية</p>	إدماج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في الإطار العام للميزانية من الناحية التنظيمية والوظيفية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نشر منشورات رئيس الحكومة، أثناء إعداد برمجة ميزانية لثلاث سنوات، لتثبيت بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية مقرونة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء</li> </ul>	<p>إدماج الإشكاليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل مسلسل الميزانية، (من مرحلة تخطيط الميزانية إلى إعدادها وكذا أثناء تقديم مشروع قانون المالية)</p>	إدماج أدوات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة الميزانية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد دراسات تحليلية قطاعية قائمة على بعد النوع الاجتماعي من طرف العديد من القطاعات الوزارية بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والشركاء التقنيون والماليون (الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية).</li> <li>• القيام بدراسات حول المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز المساواة بين الجنسين (macro-criticité) وتخصيص فصل لها ضمن التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.</li> </ul>	<p>يرتكز التطبيق الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على إنجاز تشخيص لتحديد الفوارق بين الجنسين ودراسة الآثار من منظور النوع والتي تعتمد بدورها على توفر المعطيات المراعية لبعده النوع الاجتماعي.</p>	تعزيز استخدام المعطيات والتحليلات التي تراعي بعد النوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع خطة عمل من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، لمواكبة عن قرب ومستمرة للقطاعات الوزارية</li> </ul>	<p>تعزيز قدرات الفاعلين العموميين مع تخصيص الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي</p>	تعزيز مستمر لقدرات الفاعلين العموميين لدعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق سنويا لمشروع قانون المالية،</li> <li>• إعداد مشاريع نجاعة الأداء التي تدمج بعد النوع الاجتماعي ومناقشتها أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية</li> <li>• إعداد تقارير نجاعة الأداء التي تدمج بعد النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<p>نشر تصريح يوضح آثار الميزانية على المساواة بين الجنسين المرافق لتقديم مشروع الميزانية في البرلمان. ويسهل هذا التصريح على البرلمانيين فهم مساهمة الميزانيات في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.</p>	تعزيز شفافية ومسؤولية الإدارة عبر الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

المالية لسنة 2015 ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 16 / 2023) والمتعلق بوضع مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2024-2026 مقرونة بأهداف وبمؤشرات نجاعة الأداء:

انطلاقا من هذه المعطيات، يوضح الجدول أدناه الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية الأربع والعشرين، التي شملها تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، من حيث تطبيق برمجة ميزانية تدمج بعد النوع، وذلك وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون

التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع من قبل القطاعات الوزارية، ووفقاً لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 6 / 2023)

-أكتوبر 2023 -

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع				القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرامج المستجيبة لبعده النوع	
-	1	مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان	حقوق الإنسان	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
4	2	دعم الكفاءة وتعزيز المساواة بين الجنسين	القيادة والدعم	وزارة العدل
1	-	زيادة تنفيذ الأحكام المدنية	أداء الإدارة القضائية	أطلقت وزارة العدل، في غشت 2023، طلب عروض لإنجاز دراسة لتحديث التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي المتعلق بالوزارة. وتعد هذه الدراسة ثمرة شراكة بين وزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCAP) والاتحاد الأوروبي.
2	-	تسهيلولوج إلى القانون والعدالة	تحديث النظام القضائي والقانوني	
-	1	تعزيز استعمال الوسائل المعلوماتية	دعم الحقوق والحريات	
-	3	حماية حقوق النساء والأطفال	السياسة العقابية	
4	1	تحسين ظروف الاعتقال	إعادة إدماج السجناء	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
8	4	تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج	السجناء	ساهمت الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي أجرتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، خلال 2017-2018، في إعداد خطة العمل الاستراتيجية للمندوبية للفترة 2022-2026.
2	1	تعزيز قدرات الإدارة	التأطير الديني	
-	1	إدماج بعد النوع والبعده البيئي	التأطير الديني	
-	1	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين ودوي الحقوق	التأطير الديني	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع				تحليل قائم على النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرامج المستجيبة لبعده النوع		
2	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	تم إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، انطلاقاً من دجنبر 2022، وفق مقاربة تشاركية وتشارورية بين جميع الفاعلين ذوي الصلة لتقليص الفوارق بين الجنسين. واعتمدت هذه الخطة على التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسخين الأولى والثانية للخطة، بالإضافة إلى مساهمات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
-	4	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة		
-	1	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين		
4	2	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات			
-	2	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجحة في مجال حماية الطفولة مع مراعاة بعد النوع			
-	2	حماية وتعزيز الأسرة والأشخاص المسنين			
-	1	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال			
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	بلغ إنجاز التحليل من منظور النوع الاجتماعي الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية، الذي أطلق سنة 2022، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مراحله النهائية. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الرهانات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجمري الوطني واقترح آليات قادرة على ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية الخاصة بإدارتي الضرائب والجمارك التابعتين للوزارة.	وزارة الاقتصاد والمالية
-	1	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية		
-	1	تحسين الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة			
-	1	تحسين حكامه المؤسسات والمقاومات العمومية			

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع				تحليل قائم على النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع المرافقة للهدف	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرنامج المستجيب لبعده النوع		
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة	لا تتوفر وزارة الاستثمار والتقائية والسياسات العمومية	وزارة الاستثمار والتقائية والسياسات العمومية
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	قام القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بإطلاق تحليل قطاعي جديد قائم على النوع الاجتماعي، في ماي 2023، يتوخى من خلاله دراسة أثر الرقمنة على ولوج مرتفقي ومرتفات الخدمات العمومية المقدمة وأبضا على تحسين فط الشغل لدى الموظفين نساء ورجال.	القطاع المكلف بإصلاح الإدارة
1	1	تحسين وتوسيع وتوزيع الخدمات العمومية المقدمة			
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات			
2	-	تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	لا تتوفر قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي على تحليل قطاعي قائم على النوع متعلق بمجالات تدخله	القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
2	-	تعزيز وتأهيل الموارد البشرية	الدعم والقيادة		
-	1	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العمومية	أنجز قطاع الاتصال، بدعم من الاتحاد الأوروبي، سنة 2019، تحليلا قطاعيا من منظور النوع متعلق بقطاع الاتصال ودليلا لمكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام. كما يخطط قطاع الاتصال لإجراء دراسة جديدة قادرة على تحديد جميع مظاهر اللامساواة بين الجنسين في القطاع وكذلك الإجراءات اللازمة لمعالجتها.	القطاع المكلف بالاتصال
2	-	تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية			

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع				تحليل قائم على النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرامج المستجيبة لبعده النوع		
-	2	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	على الرغم من عدم توفرها على تحليل قائم على النوع الاجتماعي متعلق بتدخلاتها وتنظيمها، تظل المندوبية السامية للتخطيط للمعطيات المستخدمة لتحديد مظاهر وأوجه اللامساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.	المندوبية السامية للتخطيط
4	1	الاستجابة للطلب المتزايد في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات		
2	1	تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي			
-	1	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	على الرغم من عدم توفر المجلس على تحليل قطاعي قائم على النوع الاجتماعي خاص بمهنة ومجالات عمله، إلا أن المجلس، ومنذ إنشائه سنة 2011، يراعي الاهتمامات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين من خلال التقارير والإشعارات والإحالات التي من شأنها توجيه السياسات العمومية نحو تبني إجراءات فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء.	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
2	2	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	يتوفر القطاع المكلف بالانتقال الطاقى على دراسة تحليلية قطاعية واحدة فقط لبعده النوع الاجتماعي متعلقة بالقطاع الطاقى التي تم إنجازها سنة 2019 بالشراكة مع وكالة التنمية الفرنسية، ومركز الامتياز الخاص بالميراثية المستجيبة للنوع الاجتماعي.	القطاع المكلف بالانتقال الطاقى

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع				تحليل قائم على النوع الاجتماعي	القطاع الواردي
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع المرافقة للهدف	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرنامج المستجيب لبعده النوع		
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	أطلق القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة	القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة
-	1	تعزيز الولوجية إلى مشاريع التأهيل الحضري للجميع	سياسة المدينة	على النوع الاجتماعي، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا التحليل، إلى وضع تشخيص مفصل للقضايا المرتبطة بالحد من الفوارق بين الجنسين في قطاع السكنى بالمغرب. بالإضافة إلى هذا التشخيص، يرتقب أن يتضمن التحليل المذكور توصيات من شأنها تحديد واستهداف الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للاستجابة للاحتياجات الساكنة من حيث الولوج للسكن وللفضاءات الحضرية، وذلك في حدود صلاحيات القطاع الوصي.	القطاع المكلف بالماء
1	-	مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	الماء	يتوفر القطاع المكلف بالماء، لحد الآن، على دراستين تحليليتين من منظور النوع. ويتعلق الأمر بالدراسة التحليلية المنجزة قصد إعداد استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بقطاع الماء، وكذا بالدراسة المنجزة، سنة 2019، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.	القطاع المكلف بالماء

سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع				تحليل قائم على النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرنامج المستجيب لبعده النوع		
2	-	ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة والمحفزة من أجل عرض صحي جيد	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	تتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على دراسة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، والتي تم إنجازها خلال الفترة ما بين 2019 و2020، في إطار برنامج الدعم الخاص بالميزانية المستجيبة لبعده النوع الإمتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع والوكالة الفرنسية للتنمية.	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
4	-	تعميم التكفل بالمرضى عبر الرفع من قدرات التكوين الأساسي والمستمر	تعميم مهام المنظومة الصحية والتخطيط للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكينة ذوي الاحتياجات الخاصة		
-	1	تحسين ظروف عمل الموظفين مختلف مصالح الوزارة مع إدراج مقارنة النوع وتعزيز الأعمال الاجتماعية	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكينة ذوي الاحتياجات الخاصة		
2	-	تعميم الحماية الاجتماعية	دعم مهام المنظومة الصحية والتخطيط للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكينة ذوي الاحتياجات الخاصة		
-	2	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكينة ذوي الاحتياجات الخاصة		
-	1	ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للسكينة ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال ضحايا العنف	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكينة ذوي الاحتياجات الخاصة		
4	-	ضمان الولوج المتكافئ للسكينة، النساء/الفتيات والرجال/الصبيان من جميع الفئات لخدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية	الرصد الوبائي والوقاية والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض		
2	1	تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية		
-	2	مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	حكاية المنظومة وتعبئة الفاعلين	تعتبر الدراسة القطاعية المراعية لبعده النوع الاجتماعي التي أنجزها قطاع التربية الوطنية خلال سنة 2019، بشراكة مع «الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية»، أحد المراجع الرئيسية للتنمية، أحد المراجع الرئيسية التي ساهمت في إثراء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع التي اعتمدها القطاع.	القطاع المكلف بالتربية الوطنية
3	-	تسريع تعميم التعليم الأولي لأطفال ما بين 4 و 5 سنوات	الانصاف وتكافؤ الفرص والزامية التعليم		
7	-	تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي			
7	-	ضمان التمدرس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي			
15	-	تتمكن التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدرس بالثانوي التأهيلي	التعليم التأهيلي وما يعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع		

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع			القطاع الوزاري	
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع المرافقة للهدف	الأهداف المستجيبة لبعده النوع	البرنامج المستجيب لبعده النوع	تحليل قائم على النوع الاجتماعي
2	-	الاستجابة لطلب المتزايد للولوج للتعليم العالي تحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي	التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والحكمة	القطاع المكلف بالشباب
10	3	تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجماعي وتمكين المرأة	الشباب والنساء والأطفال	أطلق القطاع المكلف بالشباب، في غشت 2023، أشغال إعداد دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي متعلقة بالقطاع بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
-	2	تعزيز التأهيل المهني لفاقة المرأة والفتاة الشابة		
2	1	تطوير المرافق والتجهيزات التي تراضي الحاجيات الخاصة للفتيات والفتيان		
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
3	-	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي والقاري		
-	-	النهوض بالإدماج الاقتصادي والتشغيل للجميع بما فيهم النساء والشباب	الإدماج والتشغيل والشغل الاقتصادي ورصد سوق الشغل	
-	1	تشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولات الصغيرة جدا		
1	-	تطوير منظومة رصد سوق الشغل		
1	2	تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحدائق الأساسية للفتيات الخاصة	الشغل	إضافة إلى التحليل القطاعي من منظور النوع الذي أنجزته وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في إطار برنامج الشراكة بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع والوكالة الفرنسية للتنمية، تقوم الوزارة منذ سنة 2022 بتنفيذ مختلف الإجراءات المسطرة في المذكرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للعمل بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء. من بين هذه الإجراءات تقديم الدعم اللازم للوزارة من أجل إنجاز تحاليل ودراسات حول المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب.



## تقرير الموارد البشرية

يشكل التقرير حول الموارد البشرية المصاحب لقانون مالية 2024 فرصة لاستعراض تقدم الأوراش الإدارية الكبرى التي ستؤدي إلى تحول كبير في الإدارة العمومية المغربية، وهو التقدم الذي يظل تحقيقه رهين تدبير الموارد البشرية في القطاع العام.

MOROCCO بمدينة مراكش، بهدف النهوض بالإبداع التكنولوجي بمختلف قطاعاته وكذا بالرقمنة.

### الرقمنة كمحرك لتقوية العلاقة بين الإدارة والمواطن

تم تجسيد هذا التوجه من خلال خارطة الطريق المتعلقة برقمنة الخدمات الصحية التي تم تقديمها في المؤتمر الطبي الوطني الثامن والثلاثين المنظم بالدار البيضاء ما بين 13 و15 يناير 2023، والتي تمحورت حول رقمنة المساطر التي تؤطر علاقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومهنيي الصحة أخذا بعين الاعتبار تحويل المستفيدين من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض.

وفي إطار هذه الدينامية، تسعى الحكومة كذلك لإعطاء دفعة قوية لرقمنة الحالة المدنية. في هذا الصدد، تم نشر المرسوم رقم 2.22.04 الصادر في 22 يونيو 2023 لتطبيق القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية بالجريدة الرسمية عدد 7210 بتاريخ 6 يوليوز 2023. وينص هذا المرسوم على توطيق السجل الوطني بالمنصة المركزية الإلكترونية للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة جاهدة على تحسين العلاقات مع المتقاضين. وفي هذا الإطار أعلنت وزارة العدل بتاريخ 10 أبريل 2023 انطلاق العمل بأربع خدمات رقمية جديدة.

### الاستراتيجية الرقمية في أفق 2030

وضعت الحكومة الاستراتيجية الرقمية 2030 والتي تتأسس على ثلاث أهداف وهي:

- رقمنة 100% من الخدمات العمومية؛
- ربط 100% من البنيات المعنية بمسارات المرتفقين والمقاولات بالشباك الوحيد «One Stop Shop»؛
- وبالتالي اعتماد واجهة وحيدة للخدمات العمومية؛

يتضمن التقرير حول الموارد البشرية المصاحب لقانون مالية 2024 جزئيين، يتعلق الأول بجهود الحكومة في مجال تحديث الإدارة العمومية، فيما يتطرق الجزء الثاني للمعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بالموارد البشرية في الإدارة العمومية المغربية.

### تحول الإدارة العمومية، رهان استراتيجي

يستأثر إصلاح الإدارة العمومية بمكانة مركزية في البرنامج الحكومي. لذا، تعمل الحكومة على تحديث الإدارة بالاعتماد بشكل قوي على الرقمنة من خلال وضع استراتيجية رقمية مع الالتزام بإتمام المشاريع الهيكلية الكلاسيكية.

علاوة على ذلك، ما فتئت الحكومة تعبر عن عزمها القوي على توفير مناخ اجتماعي هادئ.

### التحول الرقمي، رافعة لتجديد عمل المرفق العمومي

تم ترتيب المغرب، حسب مؤشر جودة الحياة الرقمية «Digital Quality of Life Index»، في نسخته الرابعة برسم سنة 2022 والذي يقيم مستوى جودة الحياة الرقمية، في المرتبة 71 عالميا (مقابل المرتبة 84 سنة 2021) من أصل 117 دولة.

وقد كشفت الحكومة، من منطلق رهانها المسبق على التطور المهم للرقمنة، عن طموحاتها في هذا الباب عند وضع الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021. وفي خضم هذه الدينامية، عملت كذلك الحكومة على إحداث مديرية عامة للانتقال الرقمي، بموجب المرسوم رقم 2.23.405 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7204 بتاريخ 15 يونيو 2023.

كما تم تجسيد هذه الدينامية من خلال تنظيم المغرب ما بين 31 ماي و2 يونيو لفعاليات GITEX AFRICA

أما بخصوص التمثيليات الإدارية الجهوية التي تدرج ضمن ورش اللاتمرکز الإداري، فقد صادقت اللجنة الوزارية التي يرأسها رئيس الحكومة، خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2023، على الصيغة النهائية للتمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستوى الجهوي والإقليمي التي تم تجميعها في 5 أقطاب.

### تبسيط المساطر الإدارية

عملت اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر على اعتماد 2500 قرار مطابق للقانون من أصل 3000 قرار متوصل به. علاوة على ذلك، وبفضل المنصة الإلكترونية «CRI invest» تم تبسيط ورقمنة 22 مسطرة إدارية، وهو ما نجم عنه تقليص حجم الوثائق الواجبة على المستثمرين بنسبة 45%.

### الحق في الحصول على المعلومات

يكرس القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12-3-2018 الحق الدستوري للمواطن في الحصول على المعلومات العمومية مع مراعاة بعض الاستثناءات، ويحدد ميكانيزمات نشرها من طرف الهيئات المعنية. وقد تم تعزيز هذا القانون بمنشور الوزير المكلف بإصلاح الإدارة رقم 2020/05 بتاريخ 17 يونيو 2020 يتعلق بتفعيل الحق في الحصول على المعلومات وكذا بإنجاز دليل تفسيري حول القانون المذكور. إلى جانب ذلك، تم تجسيد البعد الهام الذي اتخذته الحق في الحصول على المعلومات في عدد من الخطوات من بينها انطلاق العمل ببوابة الحصول على المعلومات «شفافية» وذلك بتاريخ 13 مارس 2020.

تجدر الإشارة كذلك إلى انطلاق العمل ببوابة شبكة الحق في الحصول على المعلومات وجعلها «Réseau du droit d'accès à l'information» فضاء إلكتروني لتبادل الأفكار والممارسات الحميدة بين أعضاء الشبكة التي تم إحداثها من خلال المنشور رقم 2020/05.

### الحماية الاجتماعية

يشكل إصلاح المنظومة الصحية ورشا محوريا في بناء سياسة عمومية للحماية الاجتماعية تركز على تعميم التغطية الصحية.

هذا وقد أعطى برنامج تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الأسبقية لتعميم التغطية الصحية برسم

• تعميم اعتماد التوقيع الإلكتروني بنسبة 100% من طرف جميع الإدارات العمومية.

### الحكامة الرقمية

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية الرقمية 2030 على أسلوب عملياتي يركز على حكامة رقمية قوامها التنسيق الكبير بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووكالة التنمية الرقمية وكذا القطاعات الوزارية المنخرطة في برامج الرقمنة. كما تعتبر اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وكذا الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أطرافا فاعلة في منظومة الحكامة الرقمية.

### تحديات التحول الرقمي

تشكل الرقمنة منجما للفرص الاقتصادية. ويظهر هذا التوجه من خلال الاستثمارات التي يضخها المغرب في المجال الرقمي. كما يتم بذل مجهودات كبيرة للتحفيز على إحداث الشركات الناشئة وتكوين الكفاءات وتعزيز تنافسيتها وتعزيز التعاون التكنولوجي والاستعانة بالمصادر الخارجية «outsourcing». ويندرج في هذا السياق إعلان الحكومة سنة 2022 توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وشركاء دوليين، من شأنها خلق 14.000 منصب شغل مباشر في المجال الرقمي باستثمارات تقدر ب 595 مليون درهم.

### ضمان استدامة المشاريع الهيكلية

#### اللاتمرکز الإداري

تتمثل أهم مكونات حصيلة تفعيل خارطة الطريق لتفعيل ورش اللاتمرکز الإداري لحدود يونيو 2023 فيما يلي:

• المصادقة على 23 تصميما مديريا للاتمرکز الإداري يهم 22 قطاعا وزاريا والمندوبية السامية للتخطيط؛

• تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا من أجل إضافة مناصب «رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية القطاعية» و«رؤساء التمثيليات الإدارية المشتركة» والتي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة؛

• إصدار قرار لوزير الداخلية رقم 2782.19 بتحديد تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛

• إصدار المرسوم رقم 2.22.81 الصادر في 8 رمضان 1444 (30 مارس 2023) المتعلق بتفويض السلطة والإمضاء.

## صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية: أداة لتمويل مشاريع التحديث

بغية توسيع دائرة الهيئات وكذا المشاريع التي من المرتقب مواكبتها، تم بموجب المادة 18 من قانون المالية رقم 22-50 برسم السنة المالية 2023 توسيع المجالات التي يتدخل فيها الصندوق وبالتالي تغيير تسمية «صندوق تحديث الإدارة العمومية» إلى «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية». كما تم تطبيقا لمقتضيات المادة المذكورة نشر المرسوم رقم 23-245-2 بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 ماي 2023 الذي يحدد أشكال وكيفية دفع المبالغ وتقديم الدعم من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.

## الحوار الاجتماعي : أرضية لتعزيز السلم الاجتماعي وتأمين الموارد البشرية

تُوجت جولات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بتوقيع أربعة اتفاقيات أساسية:

### الحوار الاجتماعي المركزي: اتفاق 30 أبريل 2022

علاوة على الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، ركزت مخرجات هذه الجولة من الحوار الاجتماعي على مأسسة هذا الحوار من خلال التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي. كما تم الاتفاق على إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي وأكاديمية التكوين في مجال الشغل ومناخ الأعمال.

وقد تم نشر معظم النصوص ذات الصلة خاصة تلك المتعلقة بتحسين القدرة الشرائية.

### الحوار القطاعي للصحة: اتفاق 24 فبراير 2022

بالنظر للدور المحوري لمهنيي الصحة في المنظومة الصحية الوطنية، تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة والنقابات الأكثر تمثيلية يتمحور حول الإجراءات الأساسية التالية:

- تحسين وضعية الأطباء؛
- تسريع وتيرة الترفي للمرضين؛
- رفع قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية إلى 1400 درهم شهريا.

سنوات 2021-2022 على أن يتم التركيز برسم سنتي 2023-2024 على محور التعويضات العائلية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم إصدار القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية ونشره بالجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 12 ديسمبر 2022 والذي يحدد مبادئ النظام الصحي المذكور. وينص القانون بالموازاة مع ذلك على إحداث هيئات للتدبير والحكامة.

## تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية

تم تحديد الغلاف المالي الذي تم تخصيصه لهذا الورش برسم قانون المالية لسنة 2023 في 300 مليون درهم.

## تعزيز الحكامة الجيدة

التزام المغرب بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

إلى حدود غشت 2023، وصل مستوى الإنجاز الإجمالي لبرنامج العمل الوطني 2021-2023 إلى 82%.

## تخليق الحياة العامة: محاربة الرشوة

من المرتقب أن يتم تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد من خلال مشاريع قوانين تتعلق بالتصريح بالامتلاكات ومحاربة كل أشكال الإثراء غير المشروع ومكافحة تضارب المصالح وحماية الموظفين الذين يبلغون عن أفعال فساد؛ هذا علاوة على مشروع مرسوم في شأن مدونة قيم وأخلاقيات الموظف بالإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

## آليات التفكير حول الإدارة العمومية ومواكبة الإبداع

المرصد المغربي للإدارة العمومية: هيئة للتفكير حول الوظيفة العمومية

تجسيدا للمشاركة الفاعلة للمرصد المغربي للإدارة العمومية في الدينامية التي تقودها الحكومة في مجال إصلاح الإدارة، نظم المرصد نهاية سنة 2022 يوما دراسيا تحت عنوان «التعاون بين وزاري في مجال التكنولوجيا الرقمية» الذي أبرز أهمية بلورة سياسة رقمية بين الوزارات لقيادة السياسات العمومية وتوفير ولوج سلس للخدمات العمومية وكذا وضع البنية التحتية التكنولوجية المناسبة. كما عملت أشغال اليوم الدراسي على تحديد دور الأطراف العمومية المعنية بالتعاون بين وزاري في مجال التكنولوجيا الرقمية.

هذا، وتتوفر الإدارة العمومية على رأسمال بشري بلغ تعداده 565.252 موظفا مدنيا برسم سنة 2023، وهو ما يشكل تقريبا 15,3% من عدد السكان بالمغرب، أي حوالي 15 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة، وأكثر من 47 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة من السكان النشيطين.

## تطور إحداث وحذف المناصب المالية

### إحداث المناصب المالية

بلغ عدد المناصب المالية المحدثة، في إطار قانون المالية لسنة 2023 ما مجموعه 28.212 منصبا ماليا، بما في ذلك 460 منصبا تم توزيعها من طرف رئيس الحكومة على مختلف الوزارات أو المؤسسات، حُصص منها 200 منصبا لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة.

هذا، وقد بلغ العدد الإجمالي للمناصب المالية المحدثة ما بين سنة 2013 وسنة 2023 ما مجموعه 259.118 منصبا ماليا، دون احتساب 139.000 منصبا تم إحداثها من أجل توظيف الأساتذة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

### حذف المناصب المالية

يعتبر التقاعد لبلوغ حد السن القانوني العامل الرئيسي لعملية حذف المناصب المالية داخل الإدارات العمومية، حيث يمثل متوسط المناصب المحذوفة نتيجة هذه العملية 83% من مجموع المناصب المالية المحذوفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و2023.

## الولوج إلى الوظيفة العمومية

### مباريات التوظيف

تندرج مباريات التوظيف العمومي في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 31 من الدستور الذي ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في لوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، وكذلك مقتضيات الفصل 22 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي كرس المباراة كقاعدة أساسية لولوج الوظيفة العمومية.

وفي هذا الإطار، قامت مختلف القطاعات الوزارية منذ سنة 2012 وإلى حدود منتصف سنة 2023، بالإعلان عن 3.311 مباراة، وذلك لشغل 153.550 منصبا ماليا، أي بمعدل 46 منصبا مفتوحا للتباري لكل مباراة.

المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يعيش حوالي 15% من سكان العالم شكلا معينا من أشكال الإعاقة. وقد أولى

وتجسيدا لالتزامها بتحسين وضعية مهنيي الصحة، عملت الحكومة على نشر النصوص التنظيمية ذات الصلة بالجريدة الرسمية عدد 7125 بتاريخ 12 سبتمبر 2022. كما حرصت على برمجة الاعتمادات المالية الضرورية لتنفيذ هذه الإجراءات في إطار قانون المالية لسنة 2023 ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

## الحوار القطاعي للتعليم العالي: اتفاق 20 أكتوبر 2022

تم بتاريخ 20 أكتوبر 2022 التوقيع على اتفاق بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي، يروم تأهيل وتجويد منظومة التعليم العالي من خلال ما يلي:

- تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة؛
- إصدار نظام أساسي جديد خاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر؛
- تفعيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وتفعيلا لبنود هذا الاتفاق صادقت الحكومة خلال سنة 2023 على 4 مراسيم تم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 7220 بتاريخ 10 أغسطس 2023.

## الحوار القطاعي للتربية الوطنية: اتفاق 14 يناير 2023

تم بتاريخ 14 يناير 2023 التوقيع على اتفاق بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بشأن المبادئ المؤطرة للنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية والذي تمحور بالأساس حول وضع نظام أساسي موحد لفائدة موظفي وزارة التربية الوطنية وأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

## الموارد البشرية بالوظيفة العمومية المغربية

### تطور أعداد الساكنة وأعداد الموظفين المدنيين برسم الفترة 2013-2023

#### عدد الموظفين والسكان

شهد المغرب خلال العقد الماضي تغيرات ديموغرافية واضحة، حيث انتقل عدد السكان من 33,38 مليون نسمة سنة 2013 إلى 37,02 مليون نسمة سنة 2023، أي بمعدل زيادة تقدر بـ 364.000 نسمة سنويا، مسجلا بذلك معدل نمو ديموغرافي إجمالي وصل إلى 10,92%.

كما بلغ عدد تعيينات العنصر النسوي في المناصب العليا المتداول بشأنها في مجلس الحكومة منذ دخول القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر حيز التنفيذ وحتى نهاية النصف الأول من سنة 2023، 208 تعيينا من أصل ما مجموعه 1.588 مناصبا، أي بنسبة تمثيلية العنصر النسوي تقارب 13,1%؛

**تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بمختلف الوزارات**  
منذ تاريخ دخول المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 25 نوفمبر 2011 في شأن كفاءات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات حيز التنفيذ وإلى حدود النصف الأول من سنة 2023، تم الإعلان عن الترشيح ل 14.131 منصب مسؤولة بالإدارات العمومية، منها 10.846 منصبا مفتوحا لشغل منصب رئيس مصلحة أو ما يعادله و3.285 منصبا شاغرا لشغل منصب رئيس قسم أو ما يعادله.

### الوضعية الحالية لأعداد موظفي الدولة المدنيين

من خلال تحليل بنية أعداد موظفي الدولة المدنيين، برسم سنة 2023، يظهر مدى التباين الحاصل في توزيع الموارد البشرية بالوظيفة العمومية على المستويين القطاعي والمجالي وكذا على مستوى سلالم الأجور والأنظمة الأساسية والنوع والفئات العمرية.

### توزيع أعداد الموظفين حسب القطاعات الوزارية

بلغ، برسم سنة 2023، عدد الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية 565.252 موظفا، يتمركز حوالي 90,6% منهم في سبع قطاعات وزارية: تشغل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حوالي 42% من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، تليها كل من وزارة الداخلية بحصة 28,4%، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بـ 11,3%، ووزارة الاقتصاد والمالية بـ 3,4%، ووزارة العدل بـ 2,9%، وإدارة السجون بـ 2,5%، في حين تُشغل باقي القطاعات مجتمعة ما يمثل 9,4% من مجموع الموظفين المدنيين.

### توزيع الأعداد حسب سلالم الأجور

عرفت نسبة التأطير بالوظيفة العمومية تطورا ملحوظا، حيث وصلت إلى 67,3% سنة 2023 مقابل 58,5% سنة 2013. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى المراجعات المتتالية التي عرفها نظام الترقى بالإضافة إلى عمليات توظيف فئة الأطر بأسلاك الوظيفة العمومية في السنوات الأخيرة.

المغرب أهمية بالغة لهذه الفئة، حيث صادق خلال سنة 2009 على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واتجهت جهوده إلى السهر على إعادة تأهيل هذه الفئة وإدماجها في المجتمع، وقد تدعم هذا المسار بإقرار دستور المملكة لسنة 2011 من خلال ديباجته «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان».

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ دجنبر 2018، تم تنظيم 4 مباريات موحدة لتوظيف هذه الفئة بمختلف القطاعات الوزارية، تحت إشراف مصالح رئاسة الحكومة ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. ولقد تم تنظيم النسخة الرابعة من هذه المباراة الموحدة في 17 أكتوبر 2022، خصصت لتوظيف 140 متصرفا من الدرجة الثالثة، و30 متصرفا من الدرجة الثانية، و15 تقنيا من الدرجة الثالثة و15 تقنيا من الدرجة الرابعة. أي ما مجموعه 200 منصب مالي تم توزيعها على 17 قطاع وزارتي.

### تشغيل الخبراء

يتم تعيين الخبراء بموجب عقود بالإدارات العمومية طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.15.770 بتاريخ 9 غشت 2016 بتحديد شروط وكفاءات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، والذي يمكن مختلف القطاعات الوزارية من تلبية حاجياتها من الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات، والضرورية للإشراف على الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية ولمواكبة إنجازها.

وهكذا، فقد تم نشر 82 إعلانا عن فتح باب الترشيح لتشغيل 47 خبيرا بالإدارات العمومية.

### التعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية

#### التعيين في المناصب العليا

يتم التعيين في المناصب العليا طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012). ولقد بلغ مجموع التعيينات في المناصب العليا منذ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ وإلى غاية النصف الأول من سنة 2023، ما مجموعه 1.588 تعيينا. ويأتي التعيين في منصب مدير أو ما يماثل على رأس هذه التعيينات بنسبة 73,5%، يليه منصب عميد الكلية بنسبة 11%.

وتتميز بنية أعداد موظفي الدولة المدنيين حسب الفئات العمرية برسم سنة 2023 بما يلي:

• يمثل الموظفون الشباب دون سن 35 سنة، 27% من مجموع موظفي الدولة المدنيين؛

• يشكل موظفو الدولة المدنيون المنتمون إلى الفئات العمرية المتراوحة ما بين 35 و50 سنة 42% من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، في حين أن 31% من هؤلاء الموظفين تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

### توقعات عدد الإحالات على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني برسم الفترة 2023-2026

يُتوقع حسب معطيات الصندوق المغربي للتقاعد، أن يبلغ عدد الموظفين المدنيين الذين سيحاولون على التقاعد خلال السنوات الخمس القادمة لبلوغ حد السن القانوني حوالي 64.979 موظفا موزعين على الشكل التالي:

• سيبلغ عدد الموظفين الذين سيحاولون على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني على مستوى قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي 33.017 موظفا، أي ما يعادل 14,4% من مجموع موظفي هذين القطاعين؛

• يُتوقع أن يصل عدد الموظفين الذين سيحاولون على التقاعد على مستوى كل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة العدل، على التوالي، إلى 13.550، 5.637، 1.583 و2.037 موظفا، أي ما يعادل، على التوالي، 9,76%، 9,00% و13,26% من مجموع الموظفين المدنيين التابعين لكل قطاع.

### توزيع أعداد الموظفين المدنيين حسب النوع

تعتبر مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤشرا أساسيا لمدى إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية والمخططات الحكومية. وقد أكد المغرب انخراطه في هذا التوجه من خلال التزامه بالمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان، والتي تنص على أن الحريات والحقوق العامة لا ينبغي أن تكون موضوع أي شكل من أشكال التمييز. وفي نفس السياق يسعى المغرب إلى إعطاء مقاربة النوع مكانة متميزة عبر إدراجها في إعداد الميزانية.

غير أنه، بالرغم من هذه الإصلاحات الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة بدعم من هيئات الأمم المتحدة قصد مأسسة المساواة بين الجنسين ونبذ التمييز، خصوصا

بالنسبة لفتتي أعوان التمكين المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9 وكذا أعوان التنفيذ المرتبين دون السلم 7، فقد بلغت نسبتهما سنة 2023 على التوالي 13,0% و19,8% من مجموع موظفي الدولة المدنيين.

### توزيع الأعداد حسب الأنظمة الأساسية

تصنف الأنظمة الأساسية، والتي تنظم شؤون الموظفين المدنيين، في ثلاث فئات رئيسية: الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات، والأنظمة الأساسية الخاصة، والأنظمة الخصوصية. ويتوزع موظفو الدولة المدنيين حسب هذه الأنظمة على الشكل التالي:

### الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات

يشكل الموظفون المنتمون إلى الأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات 29% من مجموع موظفي الدولة المدنيين. وتضم هذه الفئة، على الخصوص، هيئات المتصرفين والمهندسين والأطباء والممرضين وتقنيي الصحة والتقنيين والمحريين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين.

### الأنظمة الأساسية الخاصة

بلغ عدد الموظفين الخاضعين للأنظمة الأساسية الخاصة نسبة 69,4% من الموظفين المدنيين، ويتعلق الأمر ببعض هيئات الموظفين التابعين لقطاعات العدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والتعليم العالي والتربية الوطنية والصحة والاقتصاد والمالية.

### الأنظمة الخصوصية

بالنسبة للأنظمة الخصوصية، والتي تشمل على هيئات القضاة، وقضاة المحاكم المالية، ومتصرفي وزارة الداخلية، ورجال السلطة، وموظفي مجلس النواب، وموظفي مجلس المستشارين، فيبلغ عدد الموظفين المنتمين إليها 17.650 موظفا، أي ما يعادل 3,1% من مجموع عدد الموظفين المدنيين.

### توزيع الأعداد حسب الفئات العمرية

تعتبر دراسة الهيكل العمري لموظفي الدولة مؤشرا مهما في عملية التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، حيث تمكن من إدارة الموارد البشرية وترشيدها. كما أن تحليل بنية أعداد الموظفين حسب الفئات العمرية يمكن مدبري الموارد البشرية، على الخصوص، من تحديد أعداد الموظفين المتوقع إحالتهم على التقاعد، وبالتالي إعداد برامج مناسبة لتتبع الكفاءات وتسطير استراتيجيات ملائمة للتوظيف لسد خصاص الإدارات من الموارد البشرية.

مليار درهم برسم سنة 2023، وبلغ متوسط ارتفاع معدل هذه النفقات حوالي 3,42% في السنة.

هذا، ويمكن التمييز في السنوات العشر الأخيرة بين مرحلتين:

• 2018-2013: تم تسجيل بعض الانخفاض النسبي على مستوى المعدل السنوي لارتفاع نفقات الموظفين، حيث لم يتجاوز نسبة 1,72% سنويا في المتوسط. ويعزى هذا التباطؤ في جزء منه إلى التأثير المزدوج لعملية حذف المناصب المالية نتيجة الإحالة على التقاعد، وكذا التدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في تطور هذه النفقات؛

• 2019-2023: حيث كانت وتيرة ارتفاع نفقات الموظفين مهمة إذ بلغت 5,15% كمعدل سنوي. ويرجع ذلك بالأساس إلى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمراجعة الأجور التي تم إقرارها في إطار جولات الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة.

### حصة نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام

بلغ المعدل السنوي لمؤشر نفقات الموظفين من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات العشر الأخيرة حوالي 10,90%. وقد عرف هذا المؤشر تراجعا خلال الفترة 2013-2019 ليرتفع سنة 2020 مسجلا نسبة بلغت حوالي 11,59%، ثم ليستأنف منحى تنازليا خلال الفترة 2021-2023 ويستقر حول معدل سنوي بلغ 10,95% برسم هذه الفترة.

### حصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة

بلغ المعدل السنوي لحصة نفقات الموظفين من الميزانية العامة برسم الفترة 2013-2023 حوالي 36,23%، كما بلغت هذه النسبة حوالي 32,03% خلال سنة 2023.

### حصة نفقات الموظفين من ميزانية التشغيل

عرف هذا المؤشر استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخيرة حيث سجلت الاعتمادات المخصصة لنفقات الموظفين معدلا سنويا بلغت نسبته حوالي 60,69% من ميزانية التشغيل.

### حصة نفقات الموظفين من الموارد العادية

بلغ المعدل السنوي لنفقات الموظفين من مجموع الموارد العادية نسبة 53,23% خلال الفترة 2013-2023، كما بلغت هذه الحصة حوالي 52,86% برسم سنة 2023.

على مستوى الوظيفة العمومية، فإن إدماج المرأة في سوق الشغل لا يرقى إلى الطموحات المنتظرة من حيث التمثيلية ونسبة الولوج لمراكز القرار. فعلى مستوى الإدارات العمومية، بلغت نسبة تمثيل النساء، خلال سنة 2023، حوالي 36,4% مقابل 63,6% بالنسبة للرجال.

### توزيع الأعداد حسب الجهات

تولي الحكومة اهتماما بالغا لتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري من أجل توفير الدعم اللازم لإنجاح الجهوية المتقدمة، التي اعتمدها المغرب كخيار استراتيجي لتنفيذ السياسة العامة للدولة وتنزيل البرامج والاستراتيجيات القطاعية على المستوى الترابي.

ويقتضي تنفيذ هذا الورش تعبئة الموارد المادية لفائدة الجهات وكذا توفير الموارد البشرية والمادية للمصالح اللامركزية للدولة، مع منحها الصلاحيات الضرورية لتنفيذ المشاريع، وكذا التفويضات اللازمة للقيام بمهامها على المستوى الترابي. وفي هذا الإطار، تم إصدار المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمرکز الإداري، الذي يقتضي تفعيله مراجعة مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموارد البشرية.

هذا ويتميز التوزيع الترابي الحالي لموظفي الدولة المدنيين بالتفاوت الكبير المسجل بين مختلف الجهات من حيث الموارد البشرية، حيث يتمركز حوالي 68% من الموظفين المدنيين في خمس جهات: جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة فاس-مكناس، وجهة مراكش-أسفي، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فيما لا تتوفر الجهات السبع الأخرى سوى على حوالي 32% من مجموع الموظفين المدنيين.

### نفقات الموظفين

نظرا لحجم الموارد المالية المرصودة لها، تعتبر نفقات موظفي الدولة من بين المكونات الأساسية للنفقات العمومية، مما يدفع الحكومة، في ظرفية تتسم بندرة الموارد، إلى إيلائها أهمية بالغة من حيث الموازنة والترشيد والرقابة.

### تطور نفقات الموظفين خلال الفترة 2013-2023

شهدت نفقات الموظفين ارتفاعا اجماليا بنسبة 40% خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و2023، حيث انتقلت من 111,29 مليار درهم سنة 2013 إلى حوالي 155,79

## نفقات الموظفين برسم سنة 2023

### توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية

تتمركز حوالي 88% من نفقات الموظفين المدنيين في سبع قطاعات أساسية: حيث تحتل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مرتبة الصدارة بنسبة تناهز 37,50%، يليها قطاع الداخلية بحصة تقدر بـ 21,89%. أما بالنسبة لوزارات الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والاقتصاد والمالية والعدل والشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج فتبلغ هذه النسبة على التوالي، 12,35% و 8,07%، 2,94% و 2,93% و 2,40%. ويخصص لفائدة باقي الإدارات ما يقرب من 11,92% من هذه النفقات.

### توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب الجهات

يرتبط مستوى نفقات الموظفين على الصعيد الجهوي ارتباطا مباشرا بالتوزيع الجهوي للموارد البشرية العاملة بقطاع الوظيفة العمومية والذي يتميز بالتباين والاختلاف من جهة لأخرى حيث يلاحظ:

• تتمركز حوالي 75,53% من نفقات الموظفين بالجهات التالية: الرباط - سلا - القنيطرة، الدار البيضاء - سطات، فاس - مكناس، طنجة - تطوان - الحسيمة، مراكش- آسفي وسوس-ماسة؛

• تتمركز ما يناهز 19,05% من نفقات الموظفين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ويرجع هذا بالأساس إلى تتمركز جل القطاعات الوزارية بمدينة الرباط.

ومن زاوية أخرى، ومقارنة مع التوزيع الجهوي للنتائج الداخلي الخام، يلاحظ ضعف الارتباط بين حجم الموارد البشرية المخصصة لكل جهة ومساهمة هذه الجهة في الناتج الوطني، حيث:

• تساهم جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 32,38% في الناتج الداخلي الخام، وتستفيد من حوالي 16,25% فقط من مجموع نفقات الموظفين؛

• تساهم الجهات الأربع الدار البيضاء-سطات، فاس-مكناس، طنجة-تطوان-الحسيمة ومراكش-آسفي في الناتج الداخلي الخام بحوالي 59,04%. وتستفيد، في المقابل، من 48,97% من مجموع نفقات الموظفين،

في حين تساهم باقي الجهات الثمانية الأخرى بحوالي 40,96% من الناتج الداخلي الخام مقابل استفادتها مما يقارب 51,03% من مجموع نفقات الموظفين.

### توزيع نفقات الموظفين المدنيين حسب سلالم الأجور

تمكن دراسة نفقات الموظفين المدنيين حسب سلالم الأجور برسم سنة 2023 من ملاحظة ما يلي:

• يستفيد أعوان التنفيذ (السلم 6 وما يماثله) من 6,27% من إجمالي كتلة الأجور، مع نسبة مساهمة تصل إلى 0,75% من مجموع إيرادات الضريبة على الدخل و 6,30% من مساهمات الدولة برسم التقاعد كما أنهم يشكلون 13% من مجموع الموظفين المدنيين؛

• تمثل نسبة أعوان التمكين المرتبين بسلالم الأجور من 7 إلى 9 ما يناهز 19,7% من مجموع الموظفين المدنيين، وتستفيد هذه الفئة من نسبة 11,27% من مجموع نفقات الموظفين، مع تحقيق نسبة 1,55% من مداخيل الضريبة على الدخل و 11,18% من مساهمات الدولة برسم التقاعد؛

• بنسبة تبلغ حوالي 67,3% من مجموع موظفي الدولة المدنيين، تستفيد فئة الأطر من 82,46% من مجموع نفقات الموظفين، مع ضخها 97,70% من مجموع الضريبة على الدخل و 82,52% من المساهمات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد.

### مؤشرات الأجور بالوظيفة العمومية برسم سنة 2023

المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية انتقل المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية من 7.250 درهما برسم سنة 2013 إلى 8.561 درهما برسم سنة 2023، مسجلا بذلك تحسنا إجماليا بلغت نسبته 18,08% خلال هذه الفترة، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 1,68%.

ويعزى هذا الارتفاع إلى التأثير المزدوج الناتج عن عمليات الترقى السنوية للموظفين وكذا عن الزيادات في الأجور التي تم اعتمادها لفائدة موظفي الدولة في إطار اتفاقات الحوار الاجتماعي.

### المتوسط الشهري الصافي للأجور حسب القطاعات

يتوزع متوسط الأجور الصافي حسب القطاعات برسم سنة 2023 على النحو التالي:

• ما يقرب من 63,59% من موظفي الدولة المدنيين يستفيدون من أجره شهرية صافية تتراوح ما بين 6.000 درهم و14.000 درهم؛

• حوالي 2,87% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجورا صافية شهرية تفوق 20.000 درهم.

#### الحد الأدنى للأجور

شهد الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية عدة مراجعات على إثر القرارات التي تم اتخاذها من طرف الحكومة في مختلف جولات الحوار الاجتماعي، حيث ارتفع من 2.800 درهم سنة 2013 إلى 3.000 درهم سنة 2014 ليصل إلى 3.258 درهم سنة 2020 و3.500 درهم سنة 2023.

#### حصيلة تنفيذ نفقات الموظفين برسم سنة 2022

بلغت نفقات موظفي الدولة التي تم صرفها خلال سنة 2022 حوالي 147,755 مليار درهم (127,563 مليار درهم مؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين و20,192 مليار درهم تم صرفها من طرف باقي المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة) مقابل 140,456 مليار درهم سنة 2021 أي بارتفاع قاربت نسبته 5,20%. وقد ناهزت نسبة إنجاز هذه النفقات 100% من توقعات قانون المالية للسنة المالية 2022. وتعزى هذه النسبة في الإنجاز إلى تحسن مستوى التدقيق في عملية برمجة التوقعات ومستوى التنفيذ وكذا المواكبة التي تقوم بها مصالح وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الإطار.

المصدر : مديرية الميزانية

• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: 15.819 درهما؛

• وزارات: العدل؛ الصحة والحماية الاجتماعية؛ الاقتصاد والمالية؛ التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ثم الداخلية بمستويات تبلغ على التوالي 9.842، 9.250، 8.331، 8.288، 7.080 درهما.

المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية حسب سلالمة الأجور

يتوزع المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية برسم سنة 2023 على الشكل التالي:

• بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 وما يماثله: 4.591 درهما؛

• بالنسبة للموظفين المرتبين في سلالمة الأجور من 7 إلى 9: 5.826 درهم؛

• بالنسبة للموظفين المنتميين إلى فئة الأطر (السلم 10 فما فوق): 10.087 درهما.

#### توزيع موظفي الدولة حسب شرائح الأجور

تتوزع أعداد الموظفين حسب شرائح الأجور برسم سنة 2023 على النحو التالي:

• حوالي 8,34% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجره شهرية صافية تقل عن 4.000 درهم؛

• حوالي 27,24% من مجموع الموظفين المدنيين يستفيدون من أجره تقل عن 6.000 درهم؛

# المقاصة: أكثر من 16 مليار درهم مخصصة لسنة 2024

سيمكن الغلاف المالي المخصص للمقاصة خلال سنة 2024 من مواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح الصلب مع اعتماد مقارنة تدرجية لرفع الدعم على المواد المدعمة المتبقية، وذلك حسب ما جاء في التقرير المرافق لمشروع قانون مالية 2024.

أما بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة، فإن أسعارها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، ولكنها انخفضت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 بما يقارب 25% للغازوال و18% للبنزين مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

أما أسعار المواد الغذائية المدعمة، فقد شهدت تطورات متباينة. فقد سجلت أسعار القمح اللين تراجعاً كبيراً على الصعيد الدولي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، مقارنة مع المستويات القياسية العالية التي تم تسجيلها خلال سنة 2022، حيث بلغ سعرالمتوسط 278 دولاراً للطن، أي بانخفاض بنسبة 27% على أساس سنوي. ويمكن تفسير هذا الوضع بوجود إمدادات كبيرة نتيجة لوفرة المخزونات العالمية من هذه المادة، واستمرار مبادرة البحر الأسود التي سهلت التصدير من أوكرانيا إلى غاية يوليوز 2023.

فيما يتعلق بأسعار السكر الخام، فقد شهدت ارتفاعاً حاداً حيث بلغ توسطها 542 دولاراً للطن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، أي بزيادة بنسبة 23% مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2022. ويعزى هذا الارتفاع إلى توقعات تراجع العرض نتيجة للظروف المناخية الجافة وغير الملائمة، خاصة في الهند والتايلاند، مما أدى إلى انخفاض المردود والإنتاج مقارنة بالأهداف المحددة، في المقابل، تزايد الطلب على الواردات. وفرضت الهند، كونها ثاني أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم، حداً أدنى على المصانع لتصدير السكر من أجل تلبية أفضل احتياجات السوق المحلي. إضافة إلى ذلك، يتجه المنتجون الرئيسيون للسكر نحو إنتاج الإيثانول من فائض قصب السكر على حساب استخدام السكر للاستهلاك المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق استقرار الأسعار المحلية للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك على

شهدت السوق الدولية للمواد المدعمة انخفاضا ملحوظا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، مقارنة بسنة 2022. فقد ساهم استمرار تشديد السياسات النقدية للبنوك المركزية لمكافحة ارتفاع مستويات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي الناجم عن هذا الأخير، في تراجع الهام لأسعار الشحن البحري والأسعار العالمية لغالبية المواد الخام.

وبذلك، عادت سلاسل التوريد العالمية، تدريجياً، إلى إيقاعها المعتاد بالتوازي مع الانخفاض التدريجي للتضخم، والتراجع النسبي لمستوى أسعار النفط والمنتجات الغذائية، مقارنة بالمستويات التاريخية المسجلة برسم سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار المذكورة لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

بناءً على ذلك، فقد تراوحت أسعار النفط الخام برنت، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، بين 71,8 دولار للبرميل و88,1 دولار للبرميل، بمتوسط قدره 80,6 دولار للبرميل، أي بانخفاض بنسبة 23% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

بالنسبة لغاز البوتان، تراوحت أسعاره، وفقاً للصيغة المغربية، خلال الفترة المذكورة بين 349 و755 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 540 دولاراً للطن، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 32% مقارنة مع الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022.

والجدير بالذكر أن هذه الانخفاضات عرفت تراجعاً إثر تقلص مخزونات النفط العالمية، بفعل تقليل إنتاج أوبك+ ابتداء من ماي 2023، في سياق تزايد الطلب العالمي الذي قد يصل، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة، إلى مستوى قياسي خلال سنة 2023. ونتيجة لذلك، انخرطت أسعار النفط الخام وغاز البوتان، من جديد، في منحى تصاعدي لتبلغ تواليها، في 15 شتنبر 2023، 94,6 دولاراً للبرميل و574 دولاراً للطن.

أما بالنسبة للقمح اللين، ونظرًا لعجز الإنتاج المحلي، برسم الموسم الحالي، بسبب الجفاف واستمرار تجاوز سعر الاستيراد لهذا المنتج للسعر المستهدف، فقد استمرت الحكومة في منح الدعم لاستيراد القمح اللين، بالإضافة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية على الاستيراد خلال سنة 2023، وذلك لضمان تأمين احتياجات السوق المحلي بهذا المنتج وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

ونتيجة لذلك، بلغت المنحة الجزافية عند الاستيراد متوسطاً قدره 62 درهماً للقنطار خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، مسجلة بذلك انخفاضاً بـ 63% مقارنة بسنة 2022. وبذلك، تراجع دعم استيراد القمح اللين بنسبة 67% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. وبالتالي، يمكن أن تصل التكلفة الإجمالية المتعلقة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين إلى مبلغ 3,2 مليار درهم خلال نفس الفترة، أي بانخفاض 60% مقارنة مع سنة 2022.

وبالنسبة للمحروقات، نظراً إلى أن متوسط أسعار الغازوال والبنزين، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، تجاوز المستويات المسجلة ما قبل الجائحة، فإن الحكومة تواصل تقديم الدعم الاستثنائي لقطاع النقل الطرقي، برسم سنة 2023، من أجل ضمان استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع. وبلغت قيمة الدعم المخصص لهذا الغرض مليار درهم خلال هذه الفترة، أي بانخفاض 64% مقارنة بسنة 2022 وذلك نظراً لتراجع الأسعار العالمية للغازوال والبنزين بنسب تصل إلى 25% و18%، على التوالي، خلال نفس الفترة.

وعليه، فقد شهدت تكلفة الدعم، بما في ذلك دعم النقل الطرقي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، انخفاضاً يقارب 34% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

علاوة على ذلك، وفي إطار التقيد بالتوجهات الاستراتيجية لمشروع تعميم الحماية الاجتماعية الرامية إلى صرف التعويضات العائلية من أجل استهداف أفضل للفئات المحتاجة، فمن المقرر مواصلة رفع الدعم، تدريجياً، عن المواد المدعمة المتبقية.

وهكذا، وباعتماد مقارنة تدريجية، تم تخصيص مبلغ قدره 16,357 مليار درهم، في إطار مشروع قانون المالية برسم سنة 2024، لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين.

الرغم من تقلب أسعارها عالمياً، تواصل الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين خلال سنة 2023.

فيما يتعلق بغاز البوتان، فقد بلغ الدعم المتوسط للقنينة من فئة 12 كيلوغرام حوالي 68 درهماً خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 31% مقارنة بالمستوى التاريخي الذي تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2022، ومجهوداً إضافياً يقدر بـ 34% (3 مليارات درهم إضافية) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021. ونتيجة لذلك، شهدت تكلفة دعم غاز البوتان، خلال الفترة المذكورة، انخفاضاً بنسبة 28% مقارنة مع السنة الماضية لتصل إلى ما يقارب 11,4 مليار درهم.

فيما يخص مادة السكر، قامت الحكومة بالمحافظة على نفس نظام دعم استهلاك السكر المكرر مع رفع الدعم الجزافي، منذ 14 أبريل 2023، من 2,847 إلى 3,572 درهماً للكيلوغرام. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب إعادة تقييم أسعار شراء محاصيل النباتات السكرية، لتشجيع الفلاحين على إنعاش الإنتاج المحلي للسكر الأبيض، وذلك في إطار تحقيق الهدف الوطني الرئيسي الرامي إلى ضمان السيادة والأمن الغذائيين. وعليه، ارتفعت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 2,66 مليار درهم، بزيادة 14% مقارنة مع سنة 2022.

بالنسبة للسكر الخام، فقد شهد متوسط الدعم الجزافي عند الاستيراد تطوراً نوعياً على الرغم من رفع السعر المستهدف للواردات نتيجة لإعادة تقييم أسعار شراء محاصيل النباتات السكرية. فقد ارتفع متوسط الدعم المذكور، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 1.987 درهماً للطن، بزيادة تجاوزت 37% مقارنة بسنة 2022. وبناءً على ذلك، فقد بلغت التكلفة الإضافية لاستيراد السكر الخام، خلال نفس الفترة، 1.220 مليون درهم، بزيادة نسبتها 54% مقارنة بسنة 2022. ونتيجة لذلك، فقد بلغت التكلفة الإجمالية المتعلقة بدعم السكر (الأبيض والخام) ما يقارب مبلغ 3,88 مليار درهم برسم الفترة المذكورة، بزيادة نسبتها 24% بالمقارنة مع ذات الفترة من سنة 2022.

أما بخصوص الدقيق الوطني للقمح اللين، تواصل الحكومة نظام دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين التي تبلغ 6,26 مليون قنطار بدعم أحادي يناهز 143,375 درهماً للقنطار، وذلك بالتوازي مع الإجراءات المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي (تغطية تكاليف التخزين والمستودعات) بما يقارب 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023.

## تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

ظل سوق النفط خاضعاً لضغط وتقلب مستمرين، متأثراً بقرارات الدول المنتجة بشأن إنتاج وتصدير النفط. في عام 2022، زاد الطلب العالمي بمقدار 2.9 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 99.6 مليون برميل في اليوم، مع نمو رئيسي في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في الصين. كما استمرت الاختلالات بين العرض والطلب، مما أدى إلى انكماش في الطلب في الربع الأخير من عام 2022، ليتعافى بعدها الطلب العالمي في 2023 مدفوعاً بالصين.

زاد العرض العالمي للنفط بمقدار 3.8 مليون برميل في اليوم في عام 2022، مثل منه نمو عرض أوبك+ أكثر من 60%. بينما أدت تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها أوبك في أبريل 2023 إلى تقليص الفجوة بين العرض والطلب في الربع الثاني.

أما بخصوص المبادلات الدولية، فقد ارتفعت التجارة الدولية للنفط بنسبة 3.4% في عام 2022، مع تغييرات كبيرة بسبب الحرب في أوكرانيا. وبهذا انخفضت الصادرات الروسية إلى أوروبا، بينما زادت الصادرات إلى الهند. وشهدت أسعار المنتجات البترولية العالمية تقلبات عديدة بسبب ارتفاع سعر خام برنت في عام 2022 وعدم ثباته في 2023.

وتتميز تطور أسعار الغازوال في عام 2023 باتجاه هبوطي حتى مايو، متبوعاً بارتفاع بسبب تخفيضات الإنتاج وتزايد هوامش التكرير. وسجل سعر البنزين انخفاضاً أقل من الغازوال، مع ارتباط أقوى بخام برنت.

باختصار، يظل سوق النفط تحت تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية، مع ما يصاحبها من تأثيرات على العرض والطلب والتجارة وتطور الأسعار. وشهد سوق غاز البترول المسال العالمي تحولات كبيرة، مدفوعاً بأزمة إمدادات المنتجات البترولية والتعافي بعد كوفيد-19 والتغييرات في صناعة البتروكيماويات. وزاد الطلب العالمي في عام 2022، مع نمو ملحوظ في الصين والأسواق الناشئة. ومع ذلك، انخفض استهلاك البتروكيماويات في الربع الثاني من عام 2023، مما أثر على الإنتاج الصناعي في الصين وأوروبا.

تزايد العرض العالمي لغاز البترول المسال، بشكل رئيسي بفضل نمو الإنتاج في الولايات المتحدة. وبذلك استمرت الصادرات الأمريكية في الهيمنة على العرض العالمي،

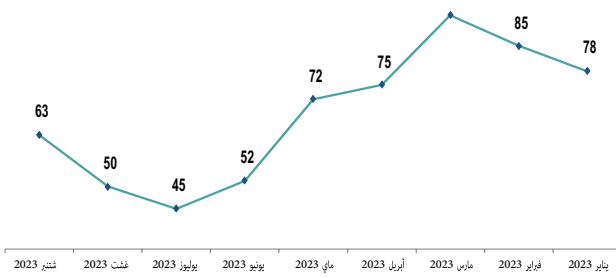
بينما ظلت آسيا، وبشكل خاص الصين، المستورد الرئيسي. وقد بلغت أسعار غاز البوتان العالمية مستوى قياسياً في عام 2022، ولكنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عام 2023 (بين مارس ويوليو)، تحت تأثير عوامل ظرفية. على الرغم من هذا الانخفاض، أظهرت الأسعار اتجاهاً صعودياً اعتباراً من يوليو، مدفوعة بسوق غاز البترول المسال العالمي.

تميز سوق السكر لموسم 2022-2023 بتعقيد وتقلب غير مسبوقين. فبعد عامين متتاليين من العجز، شهد سوق السكر، خلال موسم 2022-2023، فائضاً متواضعاً، مع توقعات بارتفاع أسعار السكر العالمية. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي للسكر في متم الموسم إلى 177.024 مليون طن، بزيادة قدرها 2.62%. ومع ذلك، أدت القيود اللوجستية، والقيود على التصدير في الهند، وتوقعات سوء المحاصيل في آسيا إلى خلق مخاطر انخفاض المخزونات العالمية، مما دفع إلى ارتفاع كبير في الأسعار العالمية. هذا، وقد بلغ الاستهلاك العالمي للسكر لموسم 2022-2023 نحو 176.51 مليون طن، وقد مثلت الهند والاتحاد الأوروبي والصين أكبر المستهلكين. وبهذا بلغ إجمالي تجارة السكر العالمية 63 مليون طن، مع تصدر البرازيل للصادرات. من حيث الأسعار العالمية، شهدت الفترة من 2017 إلى 2023 تقلباً ملحوظاً، مروراً بفترة فائض (2017-2019)، متبوعة بفترة انخفاض بسبب جائحة كوفيد-19 (2020-2021)، لتسجل مؤخراً فترة عجز (2022-2023) دفعت الأسعار إلى مستويات قياسية في عام 2023. خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، شهدت الأسعار ارتفاعاً مستمراً، لتصل إلى متوسط 542 دولاراً للطن، مع تقلبات ربع سنوية مهمة.

فيما يخص السوق العالمية للحبوب، فإن الإنتاج لموسم 2022-2023 قد سجل مستوى قياسياً بلغ 2815 مليون طن، بزيادة قدرها 0.9% مقارنة بالموسم السابق. على الرغم من أن إنتاج القمح قد انخفض بنسبة 3%، ليصل إلى 781 مليون طن، إلا أن الزيادة العامة ترجع إلى الزيادات في أنواع أخرى من الحبوب، بما في ذلك الأرز والحبوب الثانوية. وتشير توقعات استهلاك الحبوب العالمي في 2023-2024 إلى زيادة بنسبة 1%، وذلك بشكل رئيسي بسبب الاستخدام المتزايد للقمح في تغذية الماشية. كما يُقدر أن تصل مخزونات الحبوب العالمية لموسم 2023-2024 إلى 878 مليون طن، بزيادة قدرها 2.2% مقارنة بالموسم السابق. من المتوقع أن تزيد مخزونات القمح قليلاً، بينما ستشهد مخزونات الحبوب الثانوية زيادة بنسبة 4.3%. ومن المتوقع أن

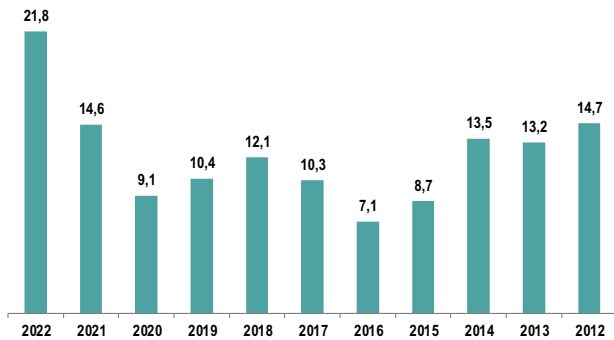
الانخفاض بأكثر من النصف مقارنة بشهر مارس، ارتفع دعم قنينة الغاز من حجم 12 كجم مرة أخرى ليصل إلى 63 درهم في سبتمبر، بزيادة قدرها 40% مقارنة بـ يوليو 2023. ويجدر بالذكر أن متوسط الدعم لقنينة الغاز من حجم 12 كجم من البوتان بلغ حوالي 68 درهم للفترة من يناير إلى سبتمبر 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 30% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

تطور الدعم الشهري بالدرهم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام



للعام الثاني على التوالي، شهدت تكلفة دعم غاز البوتان ارتفاعاً مهماً في عام 2022، لتصل إلى مبلغ 21.812 مليار درهم، وهو رقم قياسي جديد من حيث الدعم المالي الحكومي الممنوح لهذا المنتج. أدى الارتفاع الحاد في أسعار غاز البوتان بنسبة 17% على أساس سنوي في عام 2022، إلى جانب زيادة في الاستهلاك بأكثر من 2.2% مقارنة بعام 2021، إلى زيادة في الدعم العام بمقدار 7.2 مليار درهم على أساس سنوي، ممثلاً بذلك جهداً مالياً إضافياً بنسبة 49%.

تطور التكلفة السنوية لدعم غاز البوتان بمليار الدرهم



## دعم مادة السكر

شهدت أسعار السكر الخام تغيرات مهمة خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 غشت، حيث تذبذبت في نطاق يتراوح بين حد أدنى قدره 448 دولاراً للطن وحد أقصى قدره 633 دولاراً للطن، بمتوسط 542 دولاراً للطن، مما يمثل ارتفاعاً بنسبة 23% على أساس سنوي.

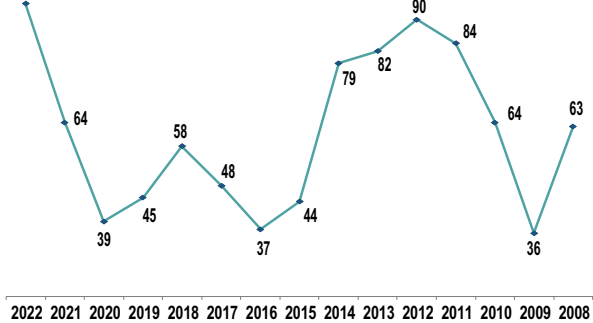
تشهد التجارة العالمية للحبوب انخفاضاً بنسبة 1.7% في 2024/2023، مع انخفاضات متوقعة في تجارة القمح والحبوب الثانوية.

بالنسبة للقمح اللين، تميزت الأسعار الدولية بتقلبات عالية خلال السنوات الأخيرة، انتقلت من 178 دولاراً للطن في 2016 إلى مستوى بلغ 367 دولاراً للطن في 2022، بسبب النزاعات الجيوسياسية وجائحة كوفيد-19. في عام 2022، شهدت الأسعار أربع مراحل متباينة. بينما في عام 2023، عرفت الأسعار اتجاهها هبوطياً، تذبذبت بين 241 و337 دولاراً للطن، مع متوسط قدره 278 دولاراً للطن، بسبب المخزونات الأولية الكبيرة واستمرار قيود التصدير من البحر الأسود.

## دعم غاز البوتان

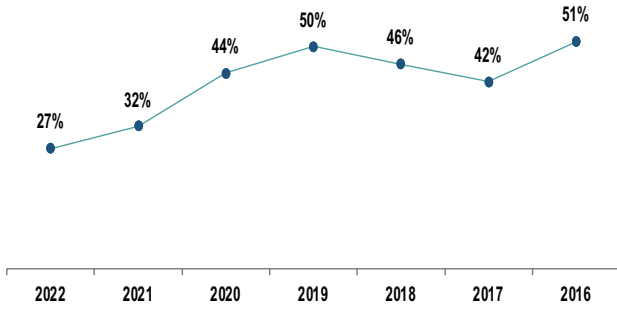
في عام 2022، وصل متوسط سعر الغاز البوتان السنوي، وفقاً للصيغة المغربية، إلى أعلى مستوى له في ثماني سنوات، حيث بلغ 739 دولاراً للطن، مسجلاً زيادة قدرها 105 دولارات للطن على أساس سنوي. شهد الدعم السنوي المتوسط، المقدم لقنينة غاز البوتان من حجم 12 كجم، تقدماً ملحوظاً، حيث ارتفع بمقدار 30 درهم على أساس سنوي، وهو ما يعادل 75% من سعر البيع للمستهلك، لتصل إلى مبلغ 94 درهم في عام 2022. يمثل هذا المبلغ من الدعم، أعلى دعم متوسط سنوي منذ إنشاء نظام دعم غاز البوتان في المغرب.

تطور الدعم السنوي المتوسط لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بالدرهم



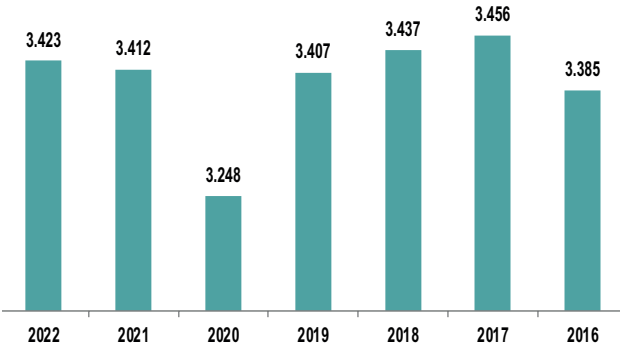
خلال الربع الأول من سنة 2023، استمر الدعم المقدم من الدولة لقنينة الغاز من حجم 12 كجم في اتجاه تصاعدي، وصل إلى ذروته في مارس مسجلاً 92 درهم، وهو الأعلى على أساس شهري منذ يوليو 2022، ليشكل بذلك أعلى دعم في عام 2023. اعتباراً من أبريل، انعكس هذه الاتجاه، مما أدى إلى انخفاض كبير في الدعم الشهري لقنينة الغاز من حجم 12 كجم، ليصل إلى 45 درهم في يوليو، وهو الأدنى منذ ديسمبر 2020. بعد هذا

### نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني



تبعث تكلفة دعم استهلاك السكر نفس اتجاه تطور الكميات المستهلكة. استناداً إلى منحة جزافية ثابتة لدعم استهلاك السكر تبلغ 2.847 درهم/طن، ظلت تكلفة هذا المنتج مستقرة نسبياً عند 3.4 مليار درهم بين عامي 2021 و2022، كما كان الحال في الأعوام 2017-2019. ومع ذلك، نظراً لتزايد الدعم المذكور بنسبة 25% اعتباراً من 14 أبريل 2023 عقب إعادة تقييم أسعار محاصيل السكر، فقد تجاوزت تكلفة دعم استهلاك السكر 4 مليارات درهم في عام 2023.

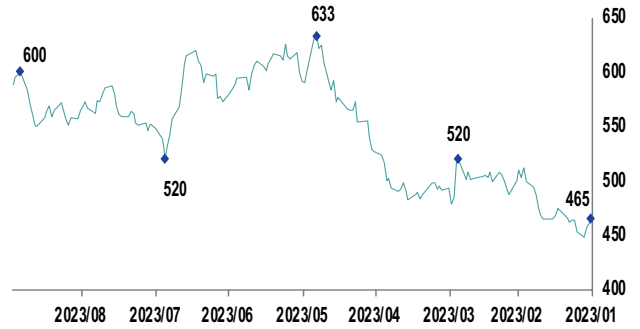
### تطور نفقات دعم مادة السكر عند الاستهلاك (مليون درهم)



بعد تسجيل مبالغ استرداد الدولة لتكاليف استيراد السكر الخام خلال الأعوام 2018-2020 نتيجة انخفاض أسعار هذا المنتج في السوق العالمية، انعكس الاتجاه ابتداءً من عام 2021. و قد أدى التأثير المركب للارتفاع الحاد في أسعار السكر الخام في السوق الدولية والزيادة المهمة في الكميات المستوردة لسد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني إلى زيادة كبيرة لتكاليف استيراد السكر الخام، وهو ما يعد عبئاً على ميزانية الدولة.

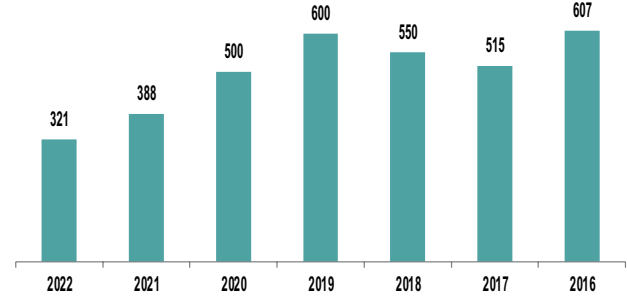
وبالتالي، شهدت الحصة المخصصة لتسوية ملفات استيراد السكر الخام قفزة نوعية بين الأعوام 2021 و2022، حيث ارتفعت إلى 1.27 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصة قد تقترب من 2 مليار درهم

### تطور سعر السكر الخام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 (دولار للطن)



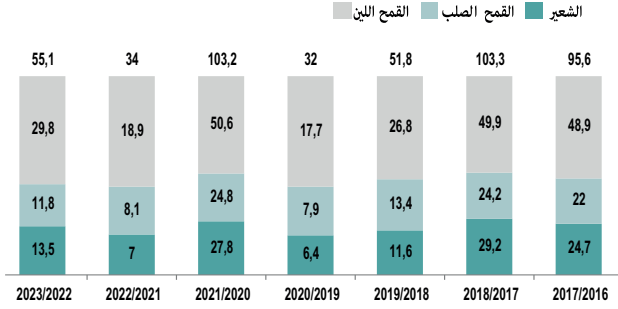
شهد الإنتاج الوطني للسكر تقلبات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022. حيث أنه خلال 2016، بلغ الإنتاج الوطني مستوى قياسياً بـ 607 ألف طن (51% من معدل التغطية بالإنتاج الوطني). ثم ظل الإنتاج في مستوى مقبول خلال الفترة 2017-2020، مسجلاً متوسطاً قدره 541 ألف طن (45% من معدل التغطية بالإنتاج الوطني). اعتباراً من عام 2021، دخل الإنتاج الوطني للسكر الأبيض في انخفاض حاد بسبب الجفاف والنقص المتزايد في الموارد المائية. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج إلى 321 ألف طن في عام 2022 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 230 ألف طن خلال 2023 (19% من معدل التغطية بالإنتاج الوطني)، وبالتالي، زيادة الاعتماد على السوق الدولي مجدداً لسد حاجة الاستهلاك الوطني بشكل كبير في سياق عالمي يتسم بتقلبات شديدة لهذا المنتج.

### الإنتاج الوطني من السكر الأبيض (ألف طن)



نظراً للمساعدات التي قدمتها الدولة في إطار الإجراءات المتخذة من قبل صندوق التنمية الفلاحية، استطاع الإنتاج الوطني للسكر تغطية ما يقارب 47% من الطلب الداخلي للبلاد على هذا المنتج خلال الفترة 2016-2020. ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف المناخية الجافة وغير المواتية التي طبعته آخر ثلاثة مواسم فلاحية، تراجع نسبة تغطية الإنتاج الوطني للسكر للحاجيات الوطنية إلى 27% في عام 2022، وإلى 19% في عام 2023.

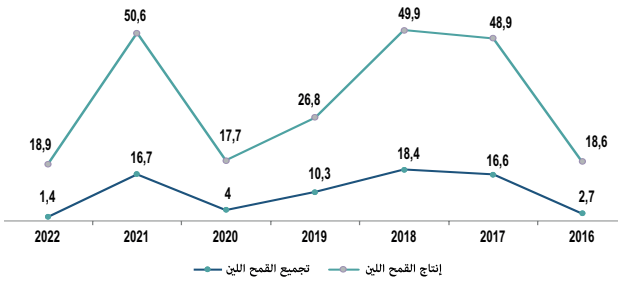
## الإنتاج الوطني للحبوب (مليون قنطار)



بلغت الكمية المجمعة من القمح اللين في الموسم 2022-2021 نحو 1.4 مليون قنطار، أي ما يعادل 7% من الإنتاج الوطني مقارنة بـ 33% في الموسم السابق. تمثل هذه الكمية المجمعة أدنى مستوى تم تسجيله على الإطلاق خلال العقد الأخير.

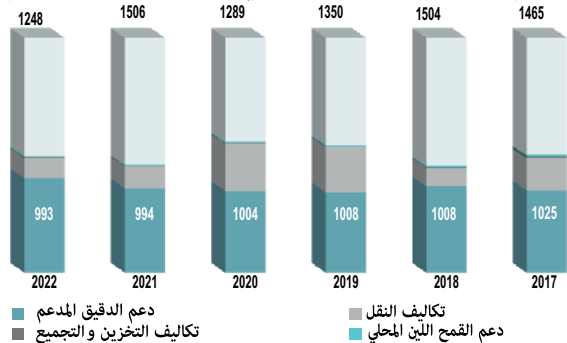
تميز هذا الموسم بمشاركة مهمة من قبل مصنعي أعلاف الحيوانات في جمع القمح اللين، حيث شكلوا 63% من الكمية الإجمالية المجمعة (حوالي 886 ألف قنطار)، يليهم تجار الحبوب بنسبة 30% والمصانع الصناعية بنسبة 7%. وقد تم جمع 64% من هذه الكمية في منطقة الدار البيضاء-سطات و24% في منطقة فاس-مكناس.

## التجميع الوطني للقمح اللين (مليون قنطار)



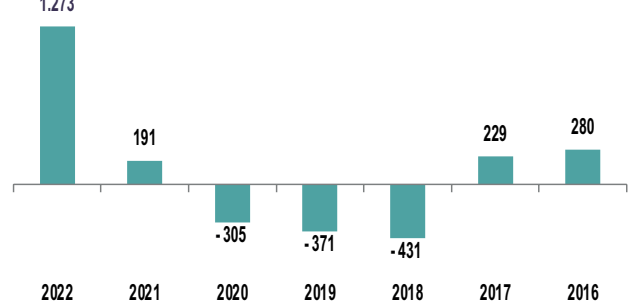
بلغ إجمالي نفقات دعم القمح اللين المحلي ودقيق القمح اللين الوطني 1.248 مليار درهم (باستثناء استرداد الاستيراد) في نهاية عام 2022، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب الكمية المجمعة مقارنة بالموسم السابق.

## نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين (مليون درهم)



في عام 2023 نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار السكر الخام وكمياته المستوردة.

## تطور نفقات دعم مادة السكر عند الاستيراد (مليون درهم)



## دعم القمح اللين ودقيق القمح اللين

تميزت أسعار القمح اللين الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 غشت 2023 باتجاه هبوطي مقارنة بالمستويات التاريخية لعام 2022، حيث تذبذبت في نطاق يتراوح بين 241 و337 دولاراً للطن، بمتوسط 278 دولاراً للطن. يمكن تفسير هذا الوضع ببداية عام 2023 بمخزون أولي كبير واستمرار مبادرة الحبوب في البحر الأسود حتى يوليو 2023.

بلغ إنتاج الحبوب الثلاثة الرئيسية خلال الموسم الزراعي 2023-2022 نحو 55.1 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في الموسم 2022-2021، أي بزيادة قدرها 62%. ومع ذلك، فإن هذا الإنتاج يشهد انخفاضاً بنسبة 15% مقارنة بمتوسط الإنتاج على مدى خمس سنوات (2022-2018). يمكن تفسير هذا الوضع بتعاقب أزمات الجفاف التي أدت إلى انخفاض في مجموع الأمطار وتوزيع سيء للتساقطات وتقلبات كبيرة في درجات الحرارة الدنيا والقصى، مما أدى إلى تعطيل دورات إنتاج أنواع الحبوب المختلفة.

سجل الموسم الفلاحي الحالي مجموع أمطار بلغ 207 ملم، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 36% مقارنة بالسنة الطبيعية (322 ملم)، ولكنه يمثل زيادة بنسبة 13% مقارنة بالموسم السابق (184 ملم) في نفس الفترة. بدأ الموسم بظروف مناخية غير مواتية، مع تأخر الأمطار الأولى وعجز مائي ملحوظ وتوزيع غير مناسب للأمطار في الزمان والمكان، خاصة من سبتمبر إلى العاشر من نوفمبر 2022، مما أدى إلى تأخير زراعة المحاصيل الخريفية وهو ما أثر سلباً على حالة المراعي. تركزت الأمطار بين العاشر من نوفمبر 2022 ونهاية فبراير 2023، مع تساقطات ضعيفة في مارس وبداية أبريل في بعض المناطق.

## التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2023

على الرغم من التراجع النسبي لأسعار النفط والبولتان والديزل والسيور والقمح اللين في السوق العالمية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، توالياً بـ 23%، و32%، و25%، و18%، و27% مقارنة بالمستويات التاريخية المسجلة خلال نفس الفترة من العام السابق، لا تزال أسعار هذه المواد الأولية الأساسية مرتفعة مقارنة بمستويات قبل الجائحة. يُذكر أنه بالعكس من هذه المنتجات التي شهدت اتجاهًا هبوطيًا، فإن سعر السكر الخام الدولي قد شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة المذكورة، بزيادة قدرها 23% على أساس سنوي. ولذلك، ومن أجل ضمان تموين مستمر للسوق الوطنية بهذه المنتجات الأساسية مع ضمان استقرار أسعارها الداخلية، فقد حافظت الحكومة على أسعار البيع للمنتجات المدعومة دون تغيير في السوق الداخلي على الرغم من تقلباتها الشديدة في السوق الدولية من خلال استمرار تحمل الدولة للدعم التالي:

• بلغ متوسط دعم قنينة الغاز سعة 12 كجم حوالي 68 درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 31% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛

• وصل متوسط الدعم المتوسط المرجح لاستيراد السكر الخام إلى 1.987 درهم/طن للفترة من يناير إلى غشت 2023، مقابل 1.451 درهم/طن في عام 2022، أي بزيادة قدرها 37% على أساس سنوي. يهدف هذا الدعم إلى ضمان استيراد السكر لتغطية العجز في الإنتاج الوطني لهذا المنتج، الذي شهد انخفاضاً كبيراً نتيجة لنقص الموارد المائية، مع ضمان نفس سعر البيع الداخلي للسكر؛

• الحفاظ على دعم استهلاك السكر المكرر مع زيادة الدعم الثابت بنسبة تقريباً 25% من 2.847 درهم/كجم إلى 3.572 درهم/كجم اعتباراً من 14 أبريل 2023 عقب إعادة تقييم أسعار محاصيل السكر لإعادة دعم الإنتاج الوطني للسكر؛

• دعم حصة 6.26 مليون قنطار من دقيق القمح اللين الوطني بدعم أحادي قدره 143.375 درهم للقنطار.

ونظراً لعدم كفاية الإنتاج الوطني من القمح اللين خلال هذا الموسم بسبب ظروف الجفاف واستمرار تجاوز سعر التكلفة عند الاستيراد لهذا المنتج للسعر المستهدف، حافظت الحكومة، بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على الاستيراد خلال عام 2023، على منح دعم لاستيراد القمح اللين من أجل تأمين توفير هذا المنتج في السوق الوطنية واستقرار سعر الخبز عند 1.20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

• بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار القمح اللين الدولية في السوق العالمية، تذبذبت المنحة الجزافية لاستيراد القمح اللين بين 20.7 درهم للقنطار و126.64 درهم للقنطار خلال الفترة من يناير إلى غشت 2023، بمتوسط 62 درهم للقنطار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 63% على أساس سنوي.

• شهدت النفقات الشهرية المتعلقة باسترداد تكاليف استيراد القمح اللين تقلبات كبيرة من يناير إلى غشت 2023، حيث تراوحت بين 551 مليون درهم و106 مليون درهم، بناءً على مستويات المنحة الجزافية للدعم وكميات الاستيراد. وبالتالي، بلغت تكلفة استرداد تكاليف استيراد القمح اللين 2.283 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 67% مقارنة بالعام السابق.

• رداً على استمرار ارتفاع أسعار الوقود على المستوى الوطني مقارنة بالمستويات قبل الجائحة، وبهدف استقرار أسعار نقل الركاب والبضائع، واصلت الحكومة خلال عام 2023 دعم قطاع النقل الطرقي بشكل استثنائي ومباشر. ونتيجة لذلك، بلغت الميزانية المخصصة لهذه العملية من يناير إلى غشت 2023 مبلغ 1000 مليون درهم.

## الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

خصص مشروع قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات إجمالية تقدر بـ 16,357 مليار درهم، من أجل دعم أسعار غاز البولتان والمواد الغذائية (السكر، ودقيق القمح اللين).

المصدر : مديرية الميزانية

# التقرير الخاص بالعقار العمومي المعبأ للاستثمار

برسم الأسدس الأول من سنة 2023، تم تعبئة أكثر من 5500 هكتارا من الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار ومخطط المغرب الأخضر، وذلك لأجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

أجل إنجاز 250 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر بـ 7.725 مليون درهم وإحداث 8.126 منصب شغل. كافة هذه المشاريع الاستثمارية تمت المصادقة عليها في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار.

تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار (خارج إطار الشراكة الفلاحية)

خلال الأسدس الأول من سنة 2023، تمت تعبئة ما يناهز 2.531 هكتارا، لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية من

الجهة	عدد المشاريع	المساحة المعبأة	الاستثمار المرتقب (بالدرهم)	مناصب الشغل المتوخاة
الداخلة-وادي الذهب	128	1.841 هـ 71 آر 45 س	2.366.604.000	2.635
العيون-الساقية الحمراء	72	559 هـ 31 آر 11 س	2.535.442.000	1.637
طنجة-تطوان-الحسيمة	14	59 هـ 67 آر 26 س	1.775.800.000	1.424
كلميم-وادي نون	7	31 هـ 42 آر 78 س	309.204.319	357
الجهة الشرقية	16	17 هـ 49 آر 16 س	417.927.600	1.173
الدار البيضاء-سطات	5	10 هـ 18 آر 08 س	175.914.740	615
سوس-ماسة	2	04 هـ 50 آر 29 س	72.060.000	100
مراكش-آسفي	2	04 هـ 16 آر 61 س	30.000.000	54
فاس-مكناس	1	02 هـ 37 آر 09 س	20.000.000	30
الرباط-سلا-القنيطرة	2	00 هـ 34 آر 97 س	1.800.000	51
بني ملال-خنيفرة	1	00 هـ 09 آر 18 س	20.937.000	50
المجموع	250	2.531 هـ 27 آر 98 س	7.725.689.659	8.126

## التوزيع حسب نمط تعبئة العقار

برسم الأسدس الأول من سنة 2023، تمت تعبئة 77% من العقارات عن طريق الكراء.

### المساحة المعبأة/نمط تعبئة العقار

كراء 77,40%

التفويت 22,30%

كراء والتفويت 0,30%

واستفاد قطاع المعادن من حوالي 75% من المساحة المعبأة عن طريق الكراء، خلال الأسدس الأول من سنة 2023.

### المساحة المعبأة عن طريق الكراء/الأنشطة القطاعية

المعادن 74,89%

الصناعة 12,26%

الصناعة الفلاحية 6%

السكن 3,77%

السياحة 1,92%

الخدمات 0,74%

الرياضة 0,36%

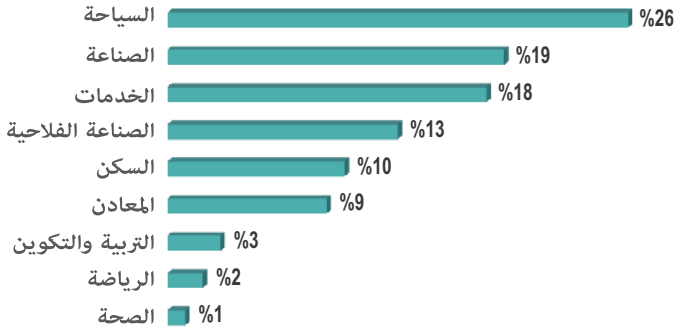
الصحة 0,04%

التربية والتكوين 0,03%

## التوزيع حسب الأنشطة القطاعية

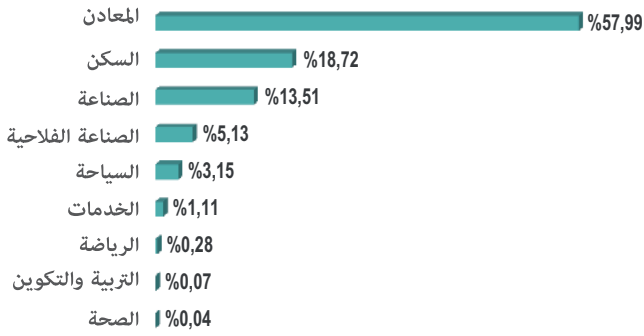
تستحوذ أربع أنشطة قطاعية (السياحة والصناعة والخدمات والصناعة الفلاحية) على 76% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسدس الأول من سنة 2023.

## عدد المشاريع/الأنشطة القطاعية



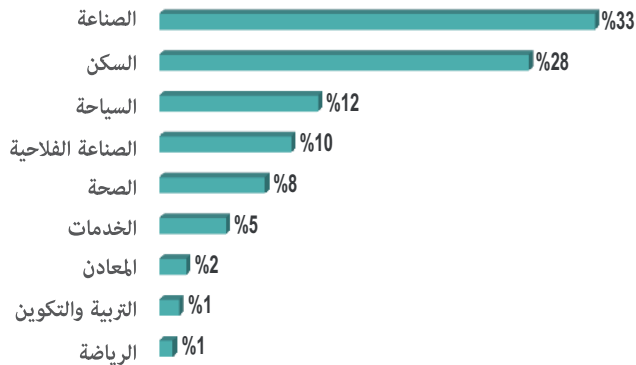
تم رصد حوالي 90% من المساحة المعبأة لفائدة ثلاث قطاعات، وهي المعادن، والسكن، والصناعة، برسم الأسدس الأول من سنة 2023.

### المساحة المعبأة/الأنشطة القطاعية



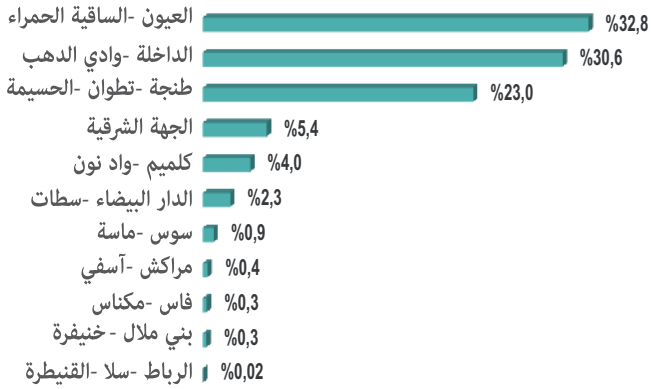
استفادت ثلاثة قطاعات، وهي الصناعة والسكن والسياحة من 73% من الاستثمارات، برسم الأسدس الأول من سنة 2023.

### مبلغ الاستثمار/الأنشطة القطاعية



وبالنسبة للإستثمارات المتوقعة، حازت كذلك نفس الجهات (العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب وطنجة-تطوان-الحسيمة) على حوالي 87% من الإستثمارات الإجمالية، برسم الأسس الأول من سنة 2023.

#### مبلغ الاستثمار/الأنشطة القطاعية



كما استفادت أربع جهات من 85% من مناصب الشغل المحدثة، برسم الأسس الأول من سنة 2023، وهي جهة الداخلة-وادي الذهب وجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة والجهة الشرقية.

#### عدد مناصب الشغل المحدثة/الأنشطة القطاعية

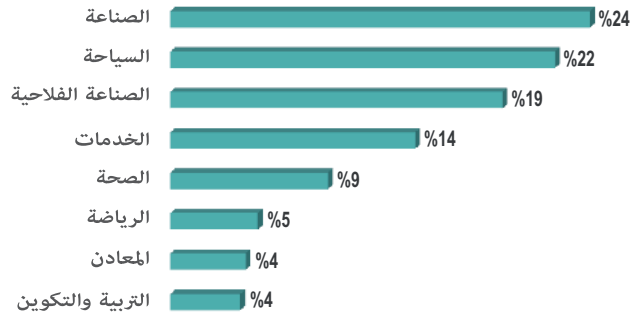


#### تعبئة العقار لدعم مخطط المغرب الأخضر

تم التوقيع على 87 إتفاقية، في إطار الشراكة الفلاحية، برسم الأسس الأول من سنة 2023، تهم مساحة تقدر بـ 2.980 هكتارا ومبلغ استثماري يصل إلى 371 مليون درهم، والذي سيمكن من خلق 908 منصب شغل.

وساهمت قطاعات الصناعة والسياحة والصناعة الفلاحية والخدمات بنسبة 79% من مناصب الشغل المحدثة، برسم الأسس الأول من سنة 2023.

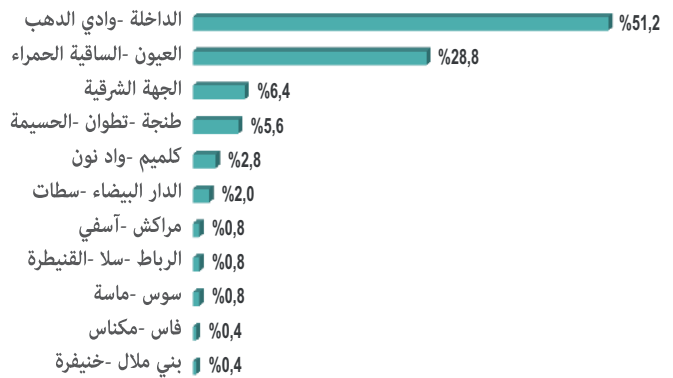
#### مناصب الشغل المتوقعة/الأنشطة القطاعية



#### التوزيع حسب الجهات

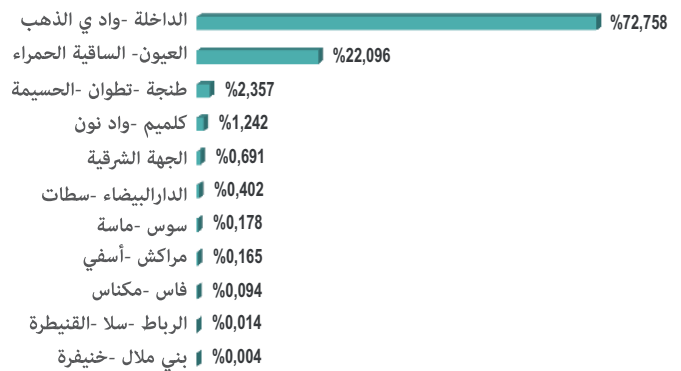
تستحوذ جهتي الداخلة-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء على 80% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسس الأول من سنة 2023.

#### عدد المشاريع/الأنشطة القطاعية



وتم تخصيص أزيد من 94% من المساحة المعبأة لفائدة جهتي الداخلة-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء، برسم نفس الفترة.

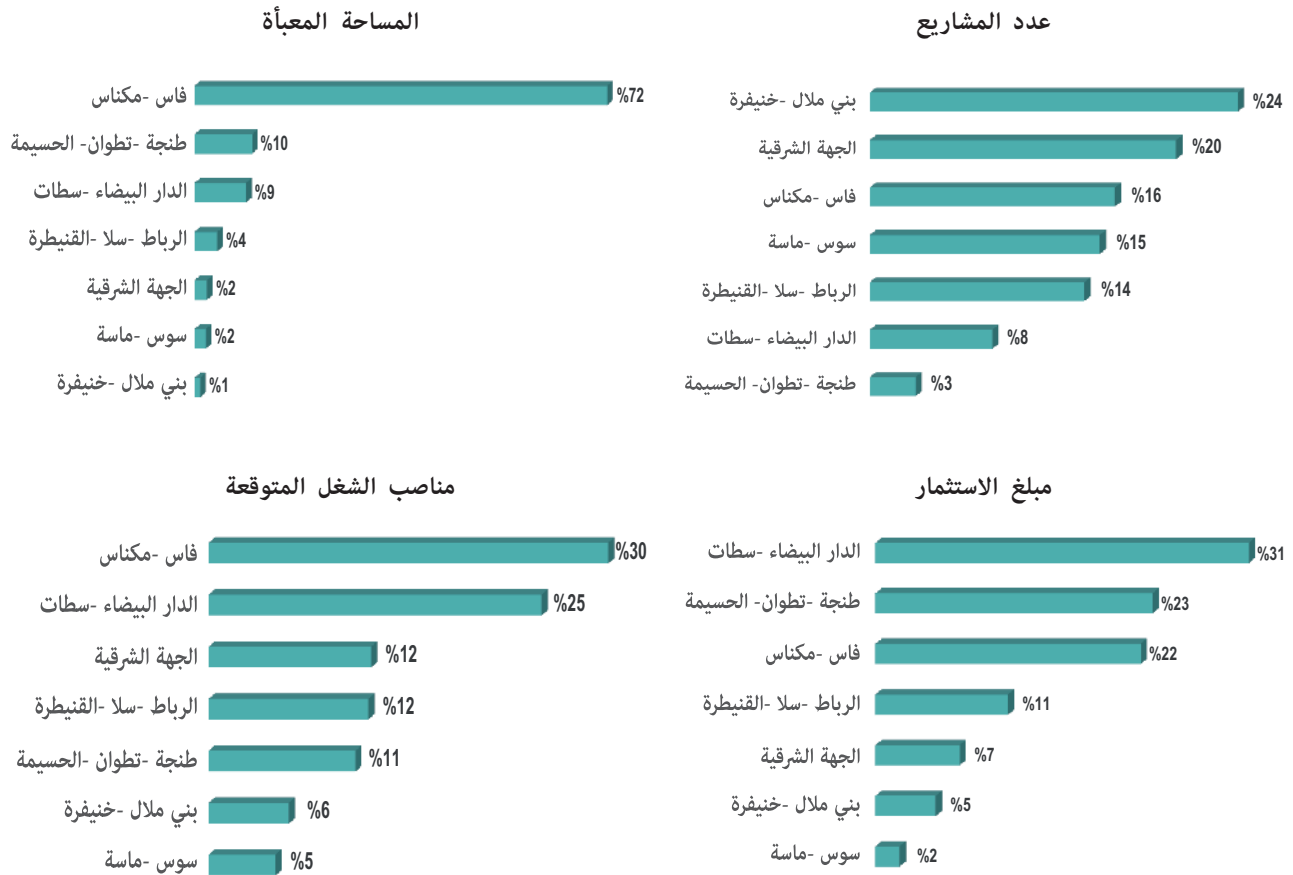
#### المساحة المعبأة/الأنشطة القطاعية



الجهة	الاتفاقيات المبرمة	المساحة	مبالغ الاستثمار (درهم)	مناصب الشغل المتوقعة
فاس-مكناس	14	2.149 هـ 37 آر 32 س	80 052 545	270
طنجة-تطوان-الحسيمة	3	307 هـ 08 آر 23 س	86 413 240	97
الدار البيضاء-سطات	7	266 هـ 57 آر 77 س	114 718 396	223
الرباط-سلا-القنيطرة	12	109 هـ 87 آر 95 س	39 677 330	112
الجهة الشرقية	17	73 هـ 54 آر 46 س	27 504 698	107
سوس-ماسة	13	46 هـ 48 آر 35 س	5 794 950	46
بني ملال-خنيفرة	21	27 هـ 12 آر 26 س	16 887 515	53
المجموع	87	2.980 هـ 06 آر 34 س	371.048.674	908

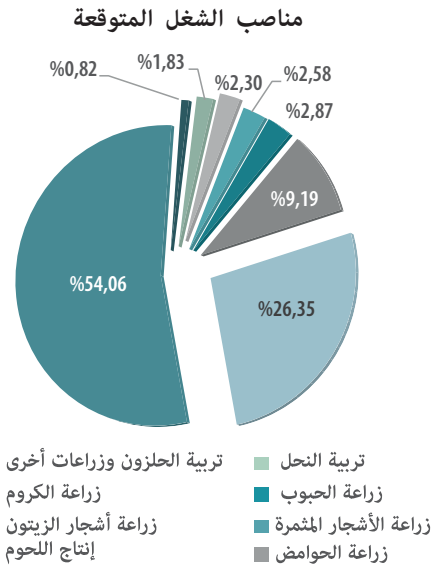
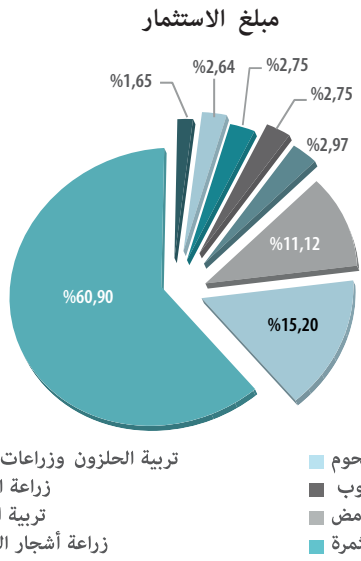
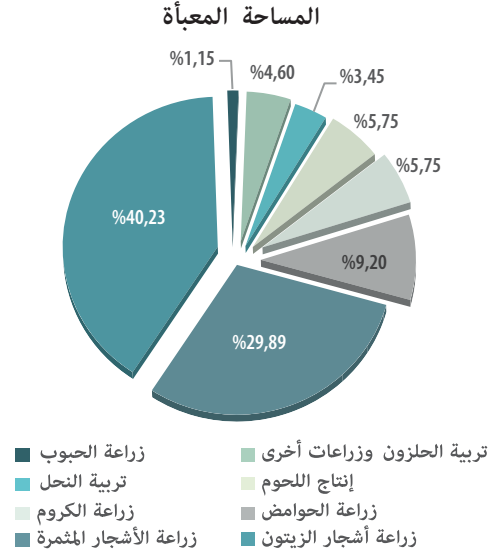
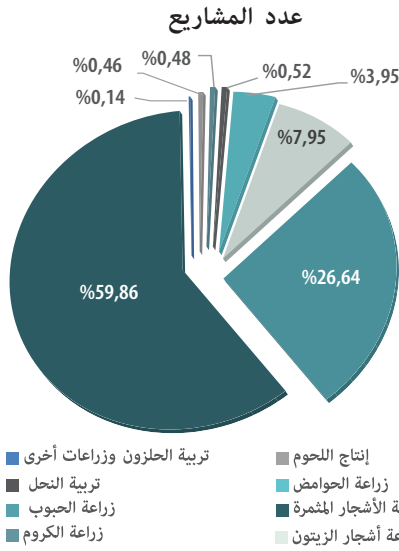
### التوزيع حسب الجهات

- يتبين من خلال توزيع الاتفاقيات المبرمة حسب الجهات، برسم الأسس الأول من سنة 2023، أن:
- حوالي 75% من المشاريع الفائزة بعد الإعلان بطلب العروض بشأنها تتمركز بأربع جهات وهي، جهة بني ملال-خنيفرة والجهة الشرقية وجهة فاس-مكناس وجهة سوس-ماسة
- كما استفادت جهة فاس-مكناس لوحدها، خلال الأسس الأول من سنة 2023، من 72% من المساحة المعبأة في إطار الشراكة الفلاحية.



## التوزيع حسب القطاعات

خلال الأسس الأول من سنة 2023، استحوذ قطاع الأشجار المثمرة وقطاع زراعة الحبوب على معظم المساحة الإجمالية المعبأة (أكثر من 86%).



المصدر : مديرية أملاك الدولة

# التوزيع الجهوي للإستثمار: 335 مليار درهم لدعم الإستثمار العمومي خلال سنة 2024

بلغ مجهود الإستثمار العمومي المبرمج لسنة 2024، 335 مليار درهم مقابل 330 مليار درهم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 11.6%. وسيوجه المبلغ لدعم القطاعات الإجتماعية والقطاعات المنتجة والبنيات التحتية بغية تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.

والنقل. في الوقت نفسه، كثفت السلطات الحكومية جهودها لتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 بهدف الحد من تأثير الجفاف على القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، تميزت سنة 2023 بتخصيص غلاف مالي مهم للإستثمار العمومي بهدف تعزيز الإنعاش الإقتصادي. في هذا الصدد، تم التركيز على تنشيط صندوق محمد السادس للإستثمار ومواصلة الإستثمارات القطاعية في عدة مجالات كالبنيات التحتية والفلاحة والصحة والتعليم والماء. كما تم الإهتمام بالتدبير المستهدف والفعال للمشاريع الإستثمارية المبرمجة بهدف تحقيق أقصى قدر من الأثر الإجتماعي والإقتصادي على الساكنة، وذلك من خلال اعتماد تدابير الترشيح الرامية إلى توزيع الموارد المالية بشكل أفضل بهدف تقليص الفوارق المجالية بين الجهات والإستجابة أكثر لاحتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك، حظي الإستثمار الخاص بتشجيع الحكومة لتحقيق التوازن بين القطاعين العمومي والخاص، مع التركيز على تعزيز أفاق التنمية المستدامة.

## التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي برسم قانون المالية لسنة 2024: المكتسبات وسبل الإرتقاء

خلال سنة 2024، من المقرر أن تعمل الحكومة على الحفاظ على التزاماتها المتعلقة بدعم الإستثمار العمومي، من خلال برمجة ميزانية إجمالية تبلغ 335 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 11.6% مقارنة مع سنة 2023، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الإقتصادية للبلاد.

تقدم المذكرة حول التوزيع الجهوي للإستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2024، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية. ويسلط الجزء الأول من هذه المذكرة الضوء على الصدمات الخارجية التي أعادت الإلتعاش الإقتصادي خلال العامين الماضيين، وآفاق الجهود المستقبلية لتعزيز الإستثمار بشقيه العمومي والخاص، فيما يقدم الجزء الثاني، لمحة عامة حول مواصلة دينامية تطور الإستثمار العمومي لسنة 2024، والتوزيع الجهوي لهذا الإستثمار، لاسيما من خلال تقديم أهم المشاريع المهيكلية (الجديدة أو التي توجد في طور الإنجاز) المتعلقة بالقطاعات الرئيسية لتدخل الدولة، وهي القطاعات الاجتماعية وقطاع البنيات التحتية والقطاعات المنتجة.

## الاستثمار العمومي في مواجهة الصدمات الخارجية والظرية

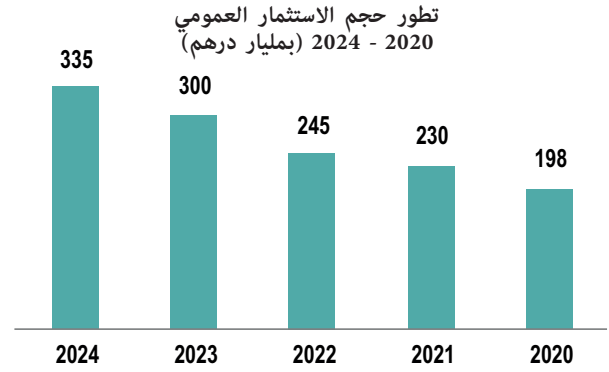
في خضم جهوده من أجل محاولة التعافي الاقتصادي بعد كوفيد-19، واجه المغرب وضعا صعبا اتسم بتوالي الصدمات الخارجية أهمها الحرب في أوكرانيا، والتي تسببت في زيادة معدل التضخم مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية. ويضاف إلى ذلك تعاقب ظاهرة الجفاف التي عرفتها البلاد خلال سنة 2022، والتي كانت لها تداعيات وخيمة على قطاعي الفلاحة والماء.

في أعقاب هذا الوضع الصعب، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير المستعجلة تستهدف بالأساس تخفيف وقع التضخم، لاسيما تلك المتعلقة منها بدعم المواد الأساسية والحفاظ على الأسعار الحالية للكهرباء

أما بخصوص قطاع التكوين المهني، فمن المنتظر افتتاح ثلاث مدن جديدة للمهن والكفاءات خلال سنة 2024 بكل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة بني ملال -خنيفرة وجهة الدار البيضاء-سطات، وكذا مواصلة بناء خمس مدن أخرى للمهن والكفاءات والتي من المقرر افتتاحها خلال الدخول الدراسي 2024-2025 بكل من جهة مراكش-آسفي وجهة الداخلة-واد الذهب وجهة كلميم-واد نون وجهة درعة-تافيلالت وجهة فاس-مكناس. للتذكير، يغطي هذا الجيل الجديد من مراكز التكوين المهني المعروفة بمدن المهن والكفاءات، جميع جهات المملكة بكلفة إجمالية قدرها 4,9 مليار درهم.

في نفس السياق، وارتباطا بتنزيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بورش تعميم الحماية الإجتماعية، من المقرر أن يتواصل المجهود الإستثماري في البنية التحتية الصحية برسم سنة 2024، خاصة من خلال إحداث مراكز استشفائية جامعية بكل جهة. ويتعلق الأمر بمواصلة أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالراشدية والعيون والرباط. كما ستميز سنة 2024 بتعزيز شبكة المستشفيات الجهوية من خلال بناء وتجهيز مؤسسات ومراكز استشفائية وإحداث 8 مشاريع جديدة وإعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية على مستوى جميع جهات المملكة بكلفة إجمالية تقدر ب 1.950 مليون درهم.

هذا، ويمكن الاستثمار المكثف للدولة في البنيات التحتية العمومية من تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وكذا تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية. في هذا الإطار، تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2024، في بناء وتعليق 20 سدا كبيرا وتشيد 5 سدود متوسطة بمجموع جهات المملكة ومواصلة إنجاز الطريق السريع الرابط بين تزنيت والعيون وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة بغلاف مالي يقدر ب 8.500 مليون درهم، بالإضافة إلى أشغال إنجاز الطريق السيار جرسيف-الناظور لمواكبة مشروع بناء ميناء الناظور-غرب-المتوسط بكلفة تقدر ب 5.500 مليون درهم، وإنجاز مشاريع مهمة في مجال الطاقات المتجددة من أجل بلوغ الهدف الوطني على مستوى المزيج الطاقوي، بقدرة تصل إلى 2.625 ميغاواط من مصادر شمسية، خاصة بجهة درعة-تافيلالت وجهات أخرى، وبقدرة تصل إلى 920 ميغاواط من مصادر ريحية باستثمار مهم، بكل من جهات طنجة-تطوان-الحسيمة ودرعة-تافيلالت ومراكش-آسفي وغيرها.



لتحقيق ذلك، تلتزم الحكومة بشكل حازم بتنفيذ استثمارات رائدة في المجالات الحيوية لتدخل الدولة، تستهدف تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة.

هكذا، أولت الحكومة أهمية خاصة للاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية خلال سنة 2024، بغية جعل الرأسمال البشري في صلب تفعيل ورش النموذج التنموي الجديد. على سبيل المثال، وفيما يتعلق بتعميم التعليم الأولي وتوسيع العرض المدرسي، ستتواصل الجهود سنة 2024 من خلال بناء وتجهيز 2.338 حجرة جديدة وتهيئة وتجهيز 413 حجرة قائمة. من جهة أخرى، ولتلبية الطلب المتزايد على التمدرس، خاصة بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية، سيتم بناء 230 مؤسسة تعليمية جديدة وتوسعة المؤسسات القائمة عبر بناء 2.384 حجرة بغلاف مالي سنوي قدره حوالي 3 مليار درهم، بالإضافة إلى انطلاق عمليات تأهيل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين بكل جهات المملكة بغلاف مالي يقارب 2,2 مليار درهم.

فيما يخص المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار، سيتميز العمل سنة 2024 بمواصلة مشاريع بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العالي موزعة على جميع أنحاء المملكة، كما هو الحال بالنسبة لكلية الطب والصيدلة بالعيون بكلفة إجمالية تقدر ب 433 مليون درهم، والمركب الجامعي بالحسيمة بكلفة إجمالية تقدر ب 300 مليون درهم، والمركب الجامعي بتامسنا بكلفة إجمالية تقدر ب 200 مليون درهم. بالإضافة إلى ذلك، واستجابة للإحتياجات المنبثقة عن تنزيل ورش تعميم الحماية الإجتماعية، يتوقع قانون المالية لسنة 2024 بناء وتجهيز ثلاث كليات للطب والصيدلة بكل من بني ملال وكلميم والراشدية بمبلغ مالي إجمالي يقدر ب 1.285 مليون درهم.

و«قريتي» بكلفة إجمالية تقدر على التوالي ب 570 مليون درهم و320 مليون درهم لفائدة ستة جهات.

في الأخير، لابد من الإشارة إلى أن كل هذه الجهود والمشاريع المبرمجة خلال سنة 2024 تركز التوجه نحو مواصلة الدعم الممنوح للإستثمار العمومي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2023، مما سيرتقي حتما بمستوى تنمية المجالات الترابية وتحفيز الإستثمار الخاص المحلي الذي يعد المحرك الأساسي للنمو وتحسين ظروف عيش المواطنين على المستوى الجهوي. هذا، وقد تم رصد دينامية ملحوظة للنمو الإقتصادي على مستوى الجهات خلال السنوات الأخيرة، تتقدمها بشكل أساسي الجهات المتواجدة خارج محور طنجة-الجديدة.

من جهة أخرى، يتبين من خلال تحليل البنية الجهوية للنواتج الداخلي الخام أن جهة الدار البيضاء-سطات حققت في المتوسط أكبر حصة من الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، خلال الفترة 2014-2021، أي بمساهمة قدرها 32,2%، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة (16%) وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (10,5%). وتبلغ المساهمة الإجمالية لهذه الجهات الثلاث 58,7% في الناتج الداخلي الخام الوطني.

في نفس السياق، يوضح تحليل التركيبة القطاعية للقيمة المضافة الجهوية، بالأسعار الجارية، أن ثلاث جهات تحتل الصدارة من حيث المساهمة في القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية الرئيسية الثلاث، وهي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة.

المصدر : مديرية الميزانية

كما سيتم تعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة خلال سنة 2024، بغية الترويج للعرض السياحي المغربي وجذب الإستثمارات الخاصة على المستوى المحلي وتطوير القطاع الفلاحي في مواجهة تحديات الجفاف والأمن الغذائي. هكذا، وعلى سبيل المثال، سترتكز مجهودات الحكومة برسم سنة 2024 حول:

- الاستثمارات في القطاع الفلاحي التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة في المجال القروي وتشجيع خلق فرص الشغل خاصة بالنسبة لفئة الشباب. ويتعلق الأمر خلال سنة 2024 بمواصلة تنزيل برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي، والمشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص كمشروع توسعة محطة تحلية مياه البحر وشبكة الري في منطقة اشتوكة بكلفة مالية تقدر ب 4.400 مليون درهم، ومشروع ري حوالي 15.000 هكتار انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بالشرق بميزانية تقدر ب 2.800 مليون درهم. وكذا برنامج تنمية سلاسل الإنتاج من خلال إنجاز ثلاث أقطاب فلاحية ومركزين لابتكار الصناعات الغذائية وتوسع مجازر للحوم الحمراء وأربع أسواق الجملة للخضر والفواكه، بالإضافة إلى 989 مشروع للفلاحة التضامنية بغلاف مالي يقدر ب 1.277 مليون درهم.
- الإستثمارات في مجال السياحة الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الإقتصادية ببلدنا. وستتميز هذه الإستثمارات خلال سنة 2024 بمواصلة تنفيذ برنامجين مهيكلين رئيسيين، يشكلان دعامة محورية للتنمية المحلية، ويتعلق الأمر ببرنامجي «مدينتي»

## النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2024: هيمنة النفقات ذات الطابع الاجتماعي

اعتباراً لدورها الفعال في دعم السياسات الاجتماعية وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية، فقد بلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب قانون المالية لسنة 2024 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، ما قدره، على التوالي، 34.820 مليون درهم و36.412 مليون درهم.

وذلك لتمويل العمليات المتعلقة بتحمل جزء من العجز المالي المسجل في قطاع الماء (300 مليون درهم)، وبتسديد النفقات المتعلقة بنقل الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمغرب (201,93 مليون درهم) وكذا بتنظيم مناسبات كبرى بمختلف عمالات وأقاليم المملكة (200 مليون درهم).

بالنسبة لسنة 2023، بلغت الاعتمادات المسجلة في فصل التسيير للتكاليف المشتركة، ما قدره 42.104,40 مليون درهم، مع احتساب اعتمادات إضافية بمبلغ 3.430 مليون درهم مفتوحة بمرسوم ومخصصة لمواجهة آثار التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين (3.300 مليون درهم) وكذا لتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 (130 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم هذا الفصل إلى غاية فاتح يونيو 2023، حوالي 20.095,21 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 47,73%.

بالإضافة إلى ذلك، تم الرفع من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2023، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2023، بمبلغ قدره 4.000 مليون درهم نتيجة فتح اعتمادات إضافية تتمثل في تسديدات من الحساب المرصدة لأموال خصوصية المسماة «صندوق تضامن مؤسسات التأمين» (1.500 مليون درهم)، و«الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة» (1.500 مليون درهم)، وكذا «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19» (1.000 مليون درهم). وقد خصصت هذه الاعتمادات لتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

تبرز المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة المصاحبة لقانون المالية لسنة 2024، الدور الجوهرية الذي تلعبه ميزانية التكاليف المشتركة في مساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا في تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية.

### ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتميز اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بهيمنة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، ولا سيما تلك المتعلقة بتغطية تكاليف المقاصة وتحمل آثار الإجراءات المواكبة، بما في ذلك، على الخصوص، دعم قطاع النقل الطرقي، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد وبالمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لهذا الفصل، برسم سنة 2022، ما قدره 59.570 مليون درهم، وذلك باحتساب مبلغ 31.000 مليون درهم يمثل الاعتمادات الإضافية التي تم فتحها بموجب مرسوم والمخصصة للنفقات المتعلقة بدعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة (29.000 مليون درهم) وكذا بالصندوق المغربي للتقاعد (2.000 مليون درهم).

وإلى غاية 31 ديسمبر 2022، بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور ما مجموعه 59.021,78 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 99,08%.

علاوة على ذلك، تم فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 731,93 مليون درهم على مستوى فصل التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2022، ناتجة عن اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية،

## ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية

توجه الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، أساساً، لإنجاز تحويلات مالية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تسديد مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل عدة مشاريع مهيكلية ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

وقد بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم هذا الفصل لسنة 2022، ما قدره 38.359 مليون درهم، أخذاً بعين الاعتبار اعتمادات إضافية بمبلغ 7.500 مليون درهم، مفتوحة بمرسوم وموجهة لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وإلى غاية متم السنة المالية 2022، بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور، ما مجموعه 37.299,50 مليون درهم، وذلك بدون احتساب المبالغ المدفوعة من الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 97,24%.

علاوة على ذلك، تم الرفع من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2022 بـ 4.584,68 مليون درهم ناتجة عن فتح اعتمادات إضافية تتمثل في تسديدات من الحسابات المرصدة لأمر خصوصية المسماة «الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة» (2.584,68 مليون درهم)، و«صندوق تضامن مؤسسات التأمين» (1.000 مليون درهم)، و«حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» (1.000 مليون درهم).

وقد خصصت هذه الاعتمادات الإضافية، على الخصوص، لتمويل العمليات المتعلقة بالتسديدات لفائدة الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19» (2.000 مليون درهم) واقتناء أسهم شركة وصال أبي رقرق من طرف وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق (997,86 مليون درهم) وكذا مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية

في تمويل برنامج إعادة إيواء الأسر قاطني دور الصفيح بعمالة الصخيرات-تمارة برسم سنة 2022 (566,82 مليون درهم).

فيما يتعلق بسنة 2023، بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، ما قدره 40.374,37 مليون درهم، أخذاً بعين الاعتبار مبلغ 6.570 مليون درهم يمثل اعتمادات إضافية مفتوحة بمرسوم ومخصصة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على شكل مخصصات من الرأسمال (4.000 مليون درهم) وكذا لتمويل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 (1.500 مليون درهم) ولتغطية النفقات المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 (1.070 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها في إطار هذا الفصل، إلى غاية فاتح يونيو 2023، ما يناهز 20.842,17 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 51,62%.

فضلاً عن ذلك، فقد تم فتح اعتمادات إضافية بما مجموعه 472 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2023، تتمثل في تسديدات من الحسابات المرصدة لأمر خصوصية المسماة «حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» و«الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة».

### توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2024

يبلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2024 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، ما قدره، على التوالي، 34.820 مليون درهم و36.412 مليون درهم، مسجلة، تبعاً، انخفاضاً وارتفاعاً بنسبة 9,97% - و7,71% + مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية لسنة 2023. ■

المصدر : مديرية الميزانية

قانون المالية  
في البرلمان

---

# قانون المالية : 2024 أهم التعديلات

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالبرلمان، تمت الدراسة والتصويت على ما مجموعه 656 تعديلا مقترحا من طرف مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، منها 413 تعديلا تمت مناقشتها بمجلس النواب و243 تعديلا بمجلس المستشارين، مقابل دراسة 555 تعديلا خلال مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.



في إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات التعديلات المقدمة من طرف ممثلي الأمة، وبعد تقديم التوضيحات والإجابات على كل التساؤلات والملاحظات والاقتراحات، تمت الموافقة على إدراج 97 تعديلا على النص الأصلي لمشروع قانون مالية 2024. وقد ساهمت التعديلات المصادق عليها من طرف البرلمان بغرفتيه والتي تم إدراجها بقانون المالية لسنة 2024 في إغناء مقتضيات هذا المشروع وتجويد صياغة بعض أحكامه كما أنها عكست مدى التفاعل الإيجابي للحكومة مع ممثلي الأمة.

النواب، تم اقتراح ما مجموعه 413 تعديلا، مقابل 215 تعديلا برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023. وقد شملت هذه التعديلات 109 تعديلا ذو طابع جمركي و255 تعديلا يهتم المدونة العامة للضرائب و49 تعديلا ذو طابع مختلف.

وقد توزعت نتائج التصويت على التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على النحو التالي:

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2024 من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى

في إطار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2024 بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس

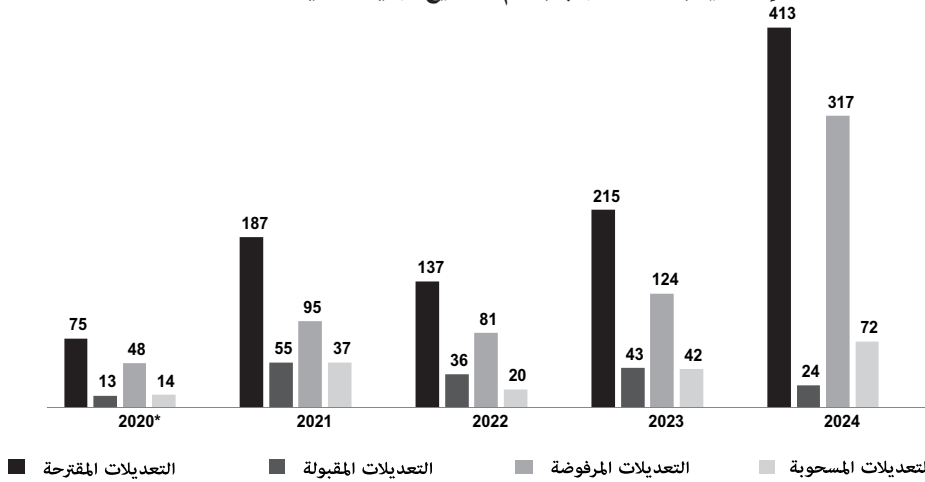
نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

المجموع	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة	
21	6	0	15	فرق الأغلبية والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
160	21	138	1	الفريق الإشتراكي- المعارضة الاتحادية
74	26	46	2	الفريق الحركي
37	3	32	2	فريق التقدم والإشتراكية
96	16	78	2	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
20	0	19	1	النائبة فاطمة التامني
5	0	4	1	النائبة نبيلة منيب (الحزب الإشتراكي الموحد)
<b>413</b>	<b>72</b>	<b>317</b>	<b>24</b>	<b>المجموع</b>

بعد ذلك ناقشت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية الجزء الثاني من مشروع قانون المالية كما ورد، حيث صادقت اللجنة على هذا الجزء بموافقة 22 نائبا، ومعارضة 09 آخرين دون تسجيل أي امتناع، وعلى مشروع قانون المالية برمته كما عدل بنفس النتيجة. صادق مجلس النواب، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية لسنة 2024 برمته، وذلك خلال جلسة عمومية عقدت يوم الأربعاء 15 نونبر 2023 بموافقة 180 نائبا، في حين عارضه 53 نائبا، وامتنع نائب واحد عن التصويت، وذلك بعد استكمال مسطرة دراسة المشروع في قراءة أولى على مستوى اللجان النيابية الدائمة والجلسات العمومية.

ويرصد المبيان أسفله تطور عدد التعديلات التي تمت مناقشتها والتصويت عليها من طرف أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب برسم مشاريع قوانين المالية للفترة 2020-2024، وكذا نتائج التصويت عليها :

تطور التعديلات التي تم الدراسة والتصويت عليها بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب برسم مشاريع قوانين المالية للفترة\* 2020-2024



\* قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020

والتنمية الاقتصادية بتاريخ 15 نونبر 2023، تقدمت الفرق والمجموعات الممثلة في اللجنة بما مجموعه 243 تعديلا، منها 42 تعديلا يهم المقترضات الجمركية و173 تعديلا يتعلق بالمقترضات الضريبية و28 تعديلا يهم الأحكام المختلفة.

وعلى إثر مناقشة التعديلات المقترحة باللجنة، تم قبول 73 تعديلا وإدراجها بمشروع قانون المالية قبل إحالته على مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

وقد توزعت نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين كما هو مبين في الجدول أسفله:

وقد صادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بتاريخ 11 نونبر 2023، بالأغلبية على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، بعد ادخال التعديلات المقبولة والتي بلغ عددها 24 تعديلا، حيث صوت أعضاء اللجنة لفائدة الجزء الأول من مشروع قانون المالية كما تم تعديله بموافقة 22 نائبا، ومعارضة 09 آخرين دون تسجيل أي امتناع.

وخلال الجلسة العامة تم تقديم 237 تعديلا من طرف فرق ومجموعة المعارضة، تم سحب 50 تعديلا في حين تم رفض 187 بأغلبية الأعضاء الحاضرين بمجلس النواب. بعد ذلك، صادق مجلس النواب، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2024، كما تم تعديله، بموافقة 175 نائبا، ومعارضة 59 نائبا، وامتنع نائب واحد عن التصويت.

وعلى إثر إدراج التعديلات التي تمت الموافقة عليها من طرف مجلس النواب، عرف مشروع قانون المالية لسنة 2024 تغيير وتتميم التدابير المعنية بهذه التعديلات وكذلك إحداث بعض المقترضات والمواد الإضافية.

وهمت التعديلات المدرجة بالمشروع كما وافق عليه مجلس النواب، أساسا، تعديلات ذات طابع جمركي وضريبي وتعديلات ذات طابع مختلف.

التعديلات المدرجة في مشروع قانون المالية 2024 من طرف مجلس المستشارين

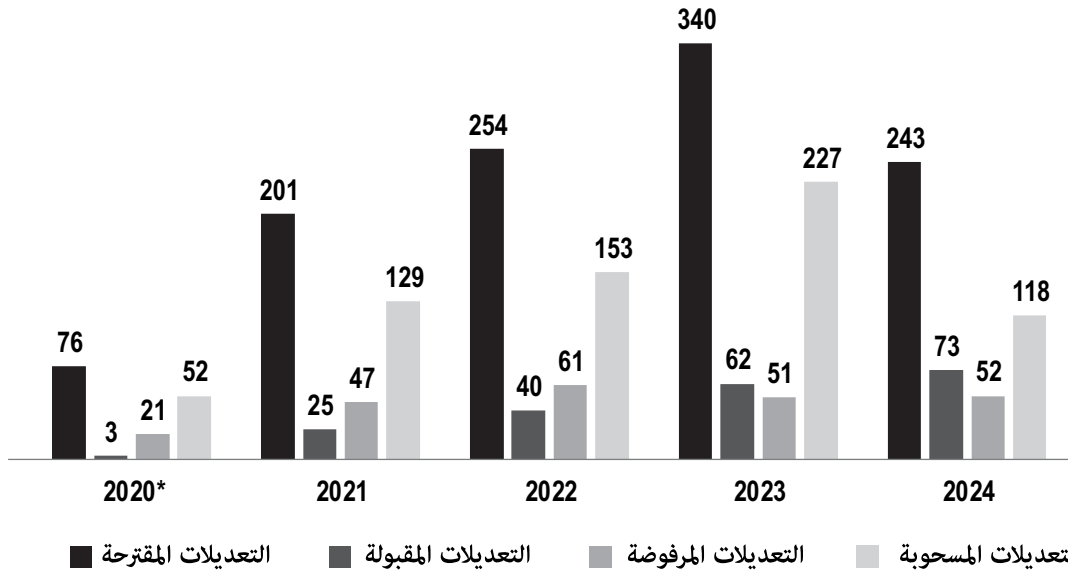
في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 55.23 للسنة المالية 2024 كما وافق عليه مجلس النواب وأحيل على مجلس المستشارين بلجنة المالية والتخطيط

نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

المجموع	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة	
37	02	0	35	فرق الأغلبية
28	20	3	5	الفريق الحركي
20	11	7	2	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية
28	04	0	24	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
39	29	8	2	فريق الاتحاد المغربي للشغل
32	15	17	-	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
29	20	6	3	مجموعة العدالة الاجتماعية
30	17	11	2	مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
<b>243</b>	<b>118</b>	<b>52</b>	<b>73</b>	<b>المجموع</b>

ويرصد المبيان أسفله تطور عدد التعديلات التي تمت مناقشتها والتصويت عليها من طرف أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين خلال الفترة 2020-2024 وكذلك نتائج التصويت على هذه التعديلات:

تطور التعديلات بلجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين  
2024-2020\*



\* قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة المالية 2020

وهمت التعديلات المدرجة بالمشروع كما وافق عليه مجلس المستشارين تدابير ذات طابع جمركي، وأخرى ذات طابع ضريبي، وتعديلات ذات طابع عام.

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب في القراءة الثانية

في إطار القراءة الثانية والنهائية لمشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، كما أحيل من مجلس المستشارين، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، تمت بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب بتاريخ 7 دجنبر 2023 الدراسة والتصويت على المواد التي كانت موضوع تعديلات من طرف مجلس المستشارين والبالغ عددها 49 تعديلا، همت المواد 3, 4, 5, 6, 8, و8 المكررة حيث تم التصويت بالأغلبية على هذه التعديلات.

وقد تمت المصادقة من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، على مشروع قانون المالية لسنة 2024 برمته كما تم تعديله في إطار القراءة الثانية ب 18 صوتا لفائدة المشروع مقابل 7 أصوات ضد المشروع، ودون تسجيل أي امتناع.

وقد صادق مجلس النواب في جلسة عمومية بتاريخ 7 دجنبر 2023 على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 كما تم تعديله في قراءة ثانية بالأغلبية حيث صوت 87 نائبا لفائدة المشروع فيما عارضه 31 نائبا. ■

المصدر : مديرية الميزانية

وقد صادق أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2024 كما تم تعديله من طرفها، حيث جاءت نتيجة التصويت كالتالي: الموافقون (11) المعارضون (4) الممتنعون (02).

وخلال الجلسة العامة، تم تقديم 44 تعديلا من طرف فرق الإتحاد المغربي للشغل (8)، ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (15)، والفريق الحركي (3)، والفريق الاشتراكي (6)، ومستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (8)، ومجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة (4). وبعد عرض هذه التعديلات وجواب السيد الوزير، تم سحب 13 تعديلا في حين تم التصويت برفض باقي التعديلات (31).

وخلال التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2024 بالجلسة العامة، وافق عليه 51 مستشارا، وعارضه 09 مستشارين مع تسجيل امتناع 11 مستشار.

بعد ذلك، صادق مجلس المستشارين، في جلسة عمومية عقدها مساء يوم الأربعاء 6 دجنبر 2023، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، كما تم تعديله. وحظي مشروع القانون بتأييد 45 مستشارا برلمانيا ومعارضة 13 آخرين فيما امتنع 6 مستشارين برلمانيين عن التصويت.

وعليه عرف مشروع قانون المالية لسنة 2024 إدراج التعديلات التي تم قبولها من طرف مجلس المستشارين، وبالتالي تم تغيير وتتميم بعض التدابير الواردة في المشروع وكذلك إحداث بعض المواد الإضافية.



وجهة نظر

---

# الحسن لشكر، عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

في قراءة اقتصادية واجتماعية لقانون مالية 2024، أوضح السيد الحسن لشكر، نائب الفريق الاشتراكي-المعارضة الإتحادية بمجلس النواب، أن القانون المالي لهذه السنة جاء في ظرفية استثنائية تتطلب الجرأة والابتكار متناولا تحليلا لفرضيات قانون مالية 2024 وتأثيرها على نسبة النمو، وكذا الإصلاحات الضريبية لاسيما الرفع من الضريبة على القيمة المضافة وانعكاسها على القدرة الشرائية للمواطن، بالإضافة للإجراءات وآليات تنزيل الأوراش الكبرى كالحماية الاجتماعية والسكن والصحة.



من المتوقع أن تحقق بلادنا في متم هذه السنة معدل نمو في حدود 2.7% فيما حددت هذه النسبة في

3.7% ضمن فرضيات مشروع قانون المالية 2024. بالنظر لتقلبات المحيط الدولي والإقليمي والوطني، يرى البعض أن هذه النسبة صعبة التحقيق. ما هو تعليقكم؟

لقد أشرنا في الجواب على السؤال السابق بأن قانون المالية برسم سنة 2024 بني على معطيات ومركزات غير دقيقة، حيث حتى وإن كان مقبولا ومفهوما عدم التوقع القبلي الدقيق لأسعار الطاقة مثلا، فإنه ليس مفهوما بالمرّة كيف يتم اعتبار سنة فلاحية متوسطة على أساس معطيات لم تعد واقعية، خاصة أن الواقع يندرز بتوالي سنوات الجفاف. وعليه، فإنه من الطبيعي القول ليس فقط بصعوبة تحقيق نسبة النمو التي حددها قانون المالية 2024 ضمن فرضياته، بل باستحالتها، تماما كما كان عليه الحال مع فرضيات قوانين المالية التي سبقته والتي اعتمدت في ظل هذه الحكومة، حيث لم يتحقق أي رقم تم إعلانه فيما يخص النمو والتضخم والعجز، وهو ما يعني أن هناك مشكلا في المنهجية أو أن الحكومة لا تحرص إلا على التوازنات الرقمية التي تحاول تقديمها بصورة تعزز بها اختياراتها.

إن هذا الواقع هو ما جعلنا نتساءل هل بهذه الطريقة ستحقق الحكومة ما التزمت به «بالرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4% خلال الخمس سنوات»؟ فنسبة النمو المفترضة برسم 2024 وتلك المحققة سنتي 2022 و2023، تبقى أقل بكثير من نسبة 4% كحد أدنى على مدى خمس سنوات، والتي وعد بها التصريح الحكومي أمام البرلمان.

وُصف مشروع قانون المالية 2024 خلال المناقشة العامة، «بغير المسبوق» و «غير العادي» وبقانون ذو طابع اجتماعي بامتياز. إلى أي حد تتفوقون مع هذا التوصيف؟ وأين يتجلى لكم ذلك؟

تجليات هذه التوصيفات من المفروض على من قال بها أن يوضحها، ذلك أننا في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، نختلف بالمطلق معها، وهو ما أكدنا عليه في جميع مداخلتنا بخصوص قانون المالية برسم سنة 2024، الذي نرى أنه لا يختلف بتاتا عن سابقه للذين جرا اعتمادهم في ظل هذه الولاية الحكومية. على العكس من مضمون السؤال، فهذا القانون لم يتجاوز كونه استمرارا لقوانين المالية التي سبقته، لا من حيث المنهجية، إذ تم إعداده بطريقة انفرادية من طرف الحكومة، التي لم تنفتح على مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين في بلورة الميزانيات التي لا تعتبر شأنا حكوميا فقط، بل هي شأن مجتمعي كذلك، ولا من حيث المضمون، حيث كما سابقه فهو ينقصه تحسين وتطوير المعطيات والمركزات التي بني عليها. كما شكل تجسيدا فعليا لاستمرار استسلام الحكومة للتوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، وعليه فقد كان قانونا محكوما بمنطق اقتصاد السوق والمقاربة الليبرالية المحافظة، بصورة تلغي السياق الذي أتى فيه، والتميز بانخراط بلادنا في إرساء دعائم الدولة الاجتماعية، والمتسم باستمرار موجة ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الهشة والطبقة الوسطى، وبالتالي فهو لم يتضمن إجراءات عملية تحمي أو تحافظ على مصالح هذه الفئات من المغاربة.

## مالية هامة خلال السنوات المقبلة. كيف تنظرون لطريقة تدبير تمويل هذه البرامج؟

إن هذه البرامج والمشاريع تتطلب في جميع مراحل تنزيلها، مستويات غير مسبقة من التعبئة المالية، والأهم أن تكون هذه التعبئة، تعبئة مستدامة لاسيما فيما يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، الذي يتطلب، من أجل بلوغ مختلف الأهداف موضوع الاتفاقيات المرتبطة به والموقعة أمام أنظار جلاله الملك، مجهودا وطنيا في هندسة المالية العمومية. ذلك أن الكلفة الإجمالية للمشروع تقدر ب 51 مليار درهم سنويا، منها 23 مليار درهم تتحملها الدولة بشكل تضامني، لتغطية اشتراكات الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم القدرة على المساهمة في التمويل، وهو ما لا يمكن الوفاء به أمام معطى غياب الموارد المتأتية من إصلاح المقاصة، ومحدودية العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية، بمعنى أن المخصصات المالية من الميزانية العامة غير كافية لتغطية 23 مليار درهم سنويا كمساهمة للدولة، لاسيما أن هذه الحكومة تفتقد لتصور واضح، حول مصادر واستقرار التمويل بخصوص حصة الدولة في تمويل هذا المشروع، وهو ما يتضح جليا في لجوئها المضطرب عند كل قانون للمالية، إلى إضافة مقتضيات في الجانب الدائن، تعزز بها موارد «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي».

من جهة أخرى فإن تطور نفقات نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، كنتيجة طبيعية لارتفاع عدد المستفيدين، يشكل تهديدا مستقبليا للتوازنات المالية لصناديق الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات الخاصة بالأدوية وهي المؤشرات التي تستوجب تدخلا عاجلا على مستوى الدعم المالي ومواكبة دقيقة لحكامة ونجاعة أداء مختلف مكونات هذه المنظومة.

## هناك ورش مفتوح حاليا يهم تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية. في أي اتجاه يجب أن يصب هذا التعديل في نظركم؟

في البداية وجب التأكيد على أن تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يعتبر حلقة مهمة من مسلسل عملية إصلاح تدبير المالية العمومية بالمغرب، ذلك أن الممارسة من خلال تطبيق مقتضياته قد كشفت على العديد من النواقص، خاصة فيما يتعلق بالجدولة الزمنية للدراسة والتصويت، وبمستوى هيمنة الحكومة على عملية صناعة القرار المالي العمومي في مقارنة مع مستوى تدخل البرلمان. وعليه فإنه من الضروري أن يتجه تعديل هذا القانون التنظيمي في اتجاه تكريس المقاربة التشاركية في مرحلة إعداد مشاريع قوانين المالية، بالإضافة إلى التنصيص على آجال أكبر وفتح مجال أوسع أمام نواب الأمة من أجل المناقشة واقتراح التعديلات.

بالنظر للمقتضيات الضريبية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2024 للرفع من الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد والرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية. ما هي في نظركم العوامل التي تبرر هذه الزيادات وهل سيكون لهذه الأخيرة تأثير على القدرة الشرائية للمواطنين؟

بطبيعة الحال فإن الرفع من الضريبة على القيمة المضافة لمجموعة من المواد الضرورية التي يحتاجها المغاربة، والرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية، سيؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع أكثر في أسعار هذه المواد، وهو ما سيشكل عبئا إضافيا على الطبقات الهشة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، فقد سبق وأكدنا أن الحكومة وقبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل، كان عليها أن تتخذ قبله إجراءات ملموسة لحماية هذه الطبقات، كالمراجعة الشاملة للسلم التصاعدي للضريبة على الدخل بما يسمح بتوزيع وعاء المعنيين بها وتخفيضها بالنسبة للدخول المتوسطة، وهو ما حاولنا استدراكه في إطار مساهمتنا كفريق في تجويد مضامين مشروع قانون المالية عند مناقشته، حيث تقدمنا برزمة من التعديلات في هذا الإطار، لكن للأسف لم تتعاطى معها الحكومة بشكل إيجابي.

حددت الحكومة ضمن فرضيات مشروع ق.م 2024 معدل تضخم في حدود 3.7% علما أن هذه النسبة من المنتظر أن تسجل 6% خلال سنة 2023. برأيكم، إلى أي حد سيصمد هذا التوقع أخذا بعين الاعتبار تقلبات السوق الدولية وبالنظر أيضا للزيادة في ضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد والرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية؟

لقد سبق وأكدنا استحالة تحقق جميع الفرضيات التي أتت بها الحكومة والتي ضمنتها في جميع قوانين المالية التي اعتمدها، بما فيها الفرضيات التي تضمنها قانون المالية برسم 2024. وبناء عليه، فإننا نؤكد مرة أخرى أن فرضية الحكومة بخصوص مستويات التضخم بعيدة كل البعد عن الواقع المعيش للمغاربة، خاصة في ظل استقرار أسعار مجموعة من المواد الاستهلاكية في الارتفاع، مع استمرار ارتفاع أسعار مجموعة أخرى، هذا بالإضافة إلى التدابير التي أتت بها، والتي ستضر بالقدرة الشرائية للمواطن (الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للماء والكهرباء والنقل). وبالتالي فالحكومة لم تستشعر في توقعها هذا خطورة ما توقعته التقارير الدولية، وعلى رأسها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من أن مواجهة التضخم ستكون أولوية الأولويات بالنسبة للاقتصادات العالمية خلال سنة 2024.

يتطلب تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية تعبئة موارد

# مولاي مسعود أكتا، رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، حزب الأصالة والمعاصرة

«ذو طابع اجتماعي بامتياز» رغم التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها. هكذا وصف السيد مولاي مسعود أكتا قانون المالية 2024 من خلال حوار مع مجلة المالية، مستعرضا أهم المشاريع الاجتماعية والتدابير الضريبية التي جاء بها، ومؤكدا أن الفرضيات المعتمدة في صياغته قريبة جدا من الواقع. كما تطرق السيد المستشار من خلال هذا الحوار للمجهودات المبذولة لتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. وفي حديثه عن تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، نوه السيد أكتا بالمقاربة التشاركية التي تخوض بها الحكومة هذا المشروع.



أبرزها الروسي-الأكراني، وانفجار الصراع في الشرق الأوسط، الذي انعكس وسيواصل لامحالة، على سلاسل التوريد الطاقية

والغدائية، والذي أنتج السياسات النقدية المتشددة التي اعتمدها مجموعة من الدول من أجل الحد من التضخم، وغيرها من التحديات الداخلية والخارجية. ومن ثم، ورغم هذه التحديات والمستجدات، أبت الحكومة إلا أن تطرح قرارات اجتماعية جد كبرى في القانون المالي المقبل، تهتم الدعم الاجتماعي المباشر، والدعم المباشر في مجال السكن، وتعميم الحماية الاجتماعية وغيرها من القرارات الاجتماعية غير المسبوقة. وبالتالي، فوسم المشروع «بغير المسبوق» و «غير العادي» هو أقل شيء يمكن أن يقال في حق هذه الحكومة التي اجتمعت عليها الظروف، ورغم ذلك لم تلجئ إلى مثلث الحلول السهلة (إستدانة + رفع الضرائب + توقيف الاستثمارات العمومية)، حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها وتنزيل منطوق الخطب الملكية.

وبخصوص كون القانون ذو طابع اجتماعي بامتياز، سأستحضر معكم رقمين، فإعداد مشروع القانون تزامن مع ارتفاع أسعار المواد البترولية بنسبة 18 في المائة والغاز ب 41 في المائة. هذه المتغيرات الرقمية لم تشكل عائقا أمام الحكومة في تنزيل التزاماتها المسطرة ضمن البرنامج الحكومي.

وصف مشروع قانون مالية 2024 خلال المناقشة العامة، «بغير المسبوق» و «غير العادي» وبقانون ذو طابع اجتماعي بامتياز. إلى أي حد تتفقون مع هذا التوصيف؟ وأين يتجلى لكم ذلك؟

أولا، أود قبل الجواب على سؤالكم، أن أشكر مجلتكم مجلة «المالية» التي تبذل مجهودا علميا نوعيا في مجال نشر الثقافة الاقتصادية العلمية الرصينة ببلادنا. أما الجواب على هذا السؤال فيقتضي منا استحضار السياق الذي تم خلاله إعداد مشروع قانون مالية سنة 2024، لندرك حجم وفاء الحكومة للخيارات الاجتماعية. فعلى سبيل الذكر، نحن وطنيا أمام معضلة الجفاف الذي أصبح بنويا للسنه الخامسة على التوالي، وبالتالي فالفاعل العمومي أضحي يستحضره خلال صناعة القرار المالي. أيضا، هذه السنة شهدت بلادنا خلالها زلزالا عنيفا على مستوى عدة أقاليم، وبالتالي إضافة مرتكز آخر خلال إعداد المشروع من خلال محاور إعادة الإعمار. كما أن بلادنا تستعد لتنظيم تظاهرات عديدة دبلوماسية وإقتصادية ورياضية، منها نهائيات كأس إفريقيا سنة 2025 ونهائيات كأس العالم سنة 2030 رفقة الجارتين إسبانيا والبرتغال، دون إغفال أن بلادنا استضافت عدة تظاهرات عوض بلدان أخرى لأسباب بنوية وأمنية. كما أن المملكة منخرطة في إحلال السلم والأمن الدوليين بالعالم، وهو ما يقتضي التوفر على عقل مالي يفكر خارج الصندوق. أما على المستوى الدولي، لازال العالم حبيس اللايقين الاقتصادي نتيجة التغيرات المناخية والصراعات الجيوسياسية،

المكتب الشريف للفوسفات، وهو ما يعني عائدات أكبر وتطور سوق تصدير السيارات وارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية ببلادنا وعودة النشاط للقطاع السياحي وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى انفتاح بلادنا على صناعات جديدة وتبني المالية العمومية لتوجه ترشيد الانفاق العمومي، بالإضافة إلى اعتماد منظومة التمويلات المبتكرة. لذلك فاعتماد هذه العناصر وتكاملها مع عناصر أخرى يساهم في جعل الفرضيات المعتمدة في تاريخها قريبة جدا من الواقع.

**بالنظر للمقتضيات الضريبية التي جاء بها مشروع قانون مالية 2024 للرفع من الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد والرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية. ما هي في نظركم العوامل التي تبرر هذه الزيادات وهل سيكون لهذه الأخيرة تأثير على القدرة الشرائية للمواطنين؟**

إن الحكومة الحالية تستحضر الهواجس والمخاطر المالية المرتبطة بأي إصلاح، ولاسيما المرتبطة منها بالمجال الجبائي. لأجل هذا، أعتقد أن الحكومة عملت على تنزيل الإصلاح بشكل متدرج. فسنة 2023 كانت ورشا لإصلاح الضريبة على الشركات، وسنة 2024 خصصت لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، على أن تكون سنة 2025 نهاية الإصلاح الجبائي بمراجعة الضريبة على الدخل. وأكثر من ذلك، نجد أن التدابير المتخذة من لدن الحكومة متناسقة مع الإجراءات الجوهرية المعتمدة، فالرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية كغاز البوتان مثلا يقابله ورش الدعم المالي المباشر للأسر، لأنه حسب منظومة الدعم التي كانت قائمة لا يذهب مباشرة إلى الطبقة الفقيرة، بل فئات أخرى هي من تستفيد منه، وتصحيح هذا الأمر هو جوهر الدولة الاجتماعية. كما أن الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة حافظ واستحضر القدرة الشرائية للمواطن، فشمّل مجالات لا تؤثر عليه بقدر ما تمس الملزم القانوني، لذلك الحكومة وافقت على عدة تعديلات اقترحناها كتمثلي للأمة في باب التخفيض على الضريبة بل وحتى الإعفاء، قدمها أعضاء تحالف الأغلبية بمجلس المستشارين وحظيت بقبول الحكومة، وهذا الأمر راجع إلى طبيعة تركيبة المجلس المتنوعة والتي تتميز بحضور المهنيين المطلعين على وضعية السوق، سواء من حيث الكلفة أو مجالات الاستهلاك ونسبتها، كالتعديل المقترح على مستوى المدونة العامة للضرائب الذي هم المادة 92 بإدراج المنتجات الصيدلانية ضمن فئة الإعفاءات مع الحق في الخصم، وهو ما اقتضى نسخها من المادة 91 التي

عودة لموضوع سؤالكم، دعنا نستعمل البرهان بالخلف، فمشروع القانون رقم 55.23 تضمن مقتضيات عديدة منها: برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، من خلال اعتماد أجندة زمنية محددة بميزانية تقدر بـ 120 مليار درهم تستهدف 4.2 مليون نسمة، ومواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية بتعزيز الموارد المالية الموجهة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وتنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة بما قيمته 9,5 مليار درهم السنة المقبلة. هذا بالإضافة إلى إطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي سيكلف 25 مليار درهم خلال نفس السنة وتأهيل المنظومة الصحية بتخصيص غلاف مالي قدره 31 مليار درهم واستمرار دعم النقل ودعم الكهروم، وتنزيل مقتضيات الحوار الاجتماعي بكلفة ستفوق 4 ملايين درهم، وتبني نمط جديد للدعم في مجال السكن الذي من المنتظر أن تناهز قيمته 9 مليارات درهم. وهذه كلها مقتضيات تحقق العدالة الاجتماعية في ظل الدولة الاجتماعية وفق رؤية النموذج التنموي الجديد الذي يرتضيه صاحب الجلالة لمواطنيه.

**من المتوقع أن تحقق بلادنا في متم هذه السنة معدل نمو في حدود 2,7 في المائة فيما حددت هذه النسبة في 3,7 في المائة ضمن فرضيات مشروع قانون مالية 2024. بالنظر لتقلبات المحيط الدولي والإقليمي، يرى البعض أن هذه النسبة صعبة التحقيق. ما هو تعليقكم؟**

أولا، هذا الرقم ليس ببعيد جدا عن الرقم الذي اعتمده بنك المغرب (3,2 في المائة). ثانيا، الوثيقة الحقيقية لقانون مالية السنة هي قانون التصفية، لكونه يتضمن أرقام الواقع، وبالتالي نحن الآن أمام فرضيات تم إعدادها، لكن مع إستحضار متغيرات وهوامش عقلانية لتفادي الأسوء على استدامة ماليتنا العمومية، وضمان التوازن بين الرهانات الاجتماعية والحاجيات الاقتصادية، وليس الربط الميكانيكي لإيجاد توازن بين الموارد والنفقات. صحيح أن منظومة الفرضيات مرتبطة بمعطيات تتحكم فيها وبشكل كبير التقلبات الطبيعية والمناخية كمحصول الحبوب، واستقرار أسعار السوق الدولية كسعر صرف العملة خصوصا الأورو، ومدى تحسن الظرفية الجيوستراتيجية على مستوى سعر البترول والغاز، لكن لا بد من استحضار أن هناك اشتغال داخل المنظومة المالية الوطنية لعدم الارتهان ضمن فضاء الالايقين الذي يطبع الاقتصاد والسوق الدوليين. وهنا أعتقد أن الحكومة وبلادنا عموما تعول على عناصر أخرى منها تطوير نشاط

الإجتماعية والتماسك الإجتماعي المخصص له سنة 2024 25 مليار درهم، وهو رقم كبير مقارنة بما خصص له خلال سنة 2023 والمحدد في 10 ملايين درهم. كما حصلت بلادنا على منح تمويل للورش من لدن كل من البنك الدولي بقيمة 400 مليون دولار و350 مليون دولار و87 من طرف بنك التنمية الإفريقية، بالإضافة إلى وضع السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، وإرساء الوكالة الوطنية للسجلات لحكومة منظومة الاستهداف، إضافة إلى باقي مصادر التمويل التي كشف عنها السيد رئيس الحكومة في عدة مناسبات لاسيما عند حلوله ضمن الجلسة الشهرية بالبرلمان، كما كشفها كذلك كل من السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب في الميزانية بمناسبة المناقشة التفصيلية لمشروع القانون المالي لسنة 2024.

وكما قلت، أهم تحدي لنجاح الأوراش هو التمويل والتي ندرجها في فريقنا ضمن خانة المخاطر المالية التي تعاكس العمل الحكومي الجاد والوازن في مواصلة دعم القدرة الشرائية، وتوسيع حجم الاستثمار، والتحكم في العجز المالي والمديونية، من قبيل عدم الإقبال التلقائي للمواطنين المزاولين لأعمال حرة على الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي وأداء واجب الاشتراك، أو التزامهم المتقطع، وهو ما جعل الحكومة تعتمد مؤخرا قانون رقم 41.23، يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالإشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. فمن أصل 4,9 مليار درهم، تم تحصيل 370 مليون درهم فقط وهذا دليل آخر على أن الائتلاف الحكومي همه الجانب الاجتماعي.

ومن بين المفاتيح كذلك، نجد دائما، ضرورة استقطاب العاملين في الاقتصاد غير المهيكل كونهم يشكلون منظومة اقتصادية تفوق 30% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى المستوى الجبائي ضرورة ضبط الإقرارات الضريبية لتفادي التصريحات غير الدقيقة والتي ينتج عنها التزام مخفض اتجاه الملزم. كما ننوه أن الحكومة تبحث باستمرار عن هوامش مالية مكنتها من عدم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل هذه الأوراش مع سعيها الدائم من أجل التقائية الاعتمادات المخصصة لمجموعة من البرامج الاجتماعية.

تشمل الإعفاءات دون الحق في الخصم، واستفادتها من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد المسطرة ضمن المادة 123 من نفس المدونة وغيرها من الإجراءات التي تسير في نفس الاتجاه.

**حددت الحكومة ضمن فرضيات مشروع قانون مالية 2024 معدل تضخم في حدود 3.7 في المائة علما أن هذه النسبة من المنتظر أن تسجل 6 في المائة خلال سنة 2023. برأيكم، إلى أي حد سيصمد هذا التوقع أخذا بعين الاعتبار تقلبات السوق الدولية وبالنظر أيضا للزيادة في الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد والرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية؟**

لا بد أن تضيف وتستحضر حتى المخاطر الصحية المنتظرة إضافة إلى التقلبات الاقتصادية، وأعيد وأكرر ما قلته سابقا لكل مرجعيته و معطياته وقانون التصفية هو الذي يحسم. فمثلا في بحر سنة 2023 وصل التضخم إلى 10 في المائة ليصل فيما بعد إلى 5 في المائة، وهو ما يبرز أن هناك عمل ومجهود وتدابير مالي قادر على التحكم في التضخم، وحينما نتحدث عن التحكم فالمقصود في الممكن منه والمتوقع داخل الفضاء الاقتصادي والمالي. وبخصوص ربطكم للموضوع بالرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الأساسية، نؤكد أن معالجة موضوع الدعم تتم من زاويتين: الأولى أنه يقوم على التدرج وليس الرفع المباشر والنهائي، والثانية هي الجانب التدخل للدولة من أجل حماية المستهلك عن طريق الآليات القانونية المكفولة لضبط السوق، أي أن المواطن المغربي لن يترك عرضة لتقلبات السوق وكثرة الوسطاء والمضاربين، لأن مفهوم الدولة الاجتماعية يقوم على حماية الفئات المجتمعية الهشة.

**يتطلب تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية تعبأة موارد مالية هامة خلال السنوات المقبلة. كيف تنظرون لطريقة تدبير تمويل هذه البرامج؟**

تفاعلا مع سؤالكم، أؤكد أن الهاجس الأول الذي كان لدى الحكومة والدولة عموما هو استدامة تمويل هذه الأوراش الاجتماعية الهامة، وبالتالي البحث عن مصادر مالية ثابتة لتمويلها، وهو ما جسده اعتماد حساب خصوصي تحت مسمى جديد وهو صندوق دعم الحماية

## هناك ورش مفتوح حاليا يهتم تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية. في أي اتجاه يجب أن يصب هذا التعديل في نظركم؟

في المجالين المالي والتدبير العمومي، وأن يتم تنزيل القانون التنظيمي بشكل مباشر نتيجة التراكم العملي من التجربة الحالية، وهو ما يقتضي إرفاقه مباشرة بالمرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية وإصدار القرارات التطبيقية، وهو ما يجعلنا كمجلسين للبرلمان مطالبين بمراجعة انظمتنا الداخلية. كما يجب أن تنصب محاور التعديل على تضمين ورش الرقمنة ضمن الهندسة الجديدة للقانون التنظيمي للمالية والتبادل الإلكتروني للمعلومة المالية، مع استحضار مقتضيات كل من القانون الإطار للإصلاح الجبائي رقم 69.19 وخصوصا القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وأن يتمحور مشروع الإصلاح حول منهجية إعداد تقارير نجاعة الأداء، على أن لا يمس التعديل المدة الزمنية المخصصة لنا لمناقشة مشروع قانون مالية السنة ومشروع قانون مالية السنة التعديلي، مع ضرورة إرفاق هذا الأخير وجوبا بوثائق تفصل بشكل كبير الوضعية المالية والجبائية والاقتصادية للدولة، دون إغفال ضرورة مراجعة أجال وضع قانون التصفية الذي يجب تزويدنا بمعطيات تفصيلية حوله وغيرها من الإصلاحات التي نود تقديمها في وقتها.

وقبل اختتام هذا الحوار الشيق، أود التعبير عن تقديرنا العالي للجهود والكفاءة التي تشتغل بها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وكذلك افتخارنا بالأطر المالية والاقتصادية من جنود الخفاء بالوزارتين، والذين يسهرون ليل نهار وطول السنة على الإعداد والاجتهاد والمواكبة الجيدة لوضعيتنا المالية والاقتصادية، وجعلها بهذا التوازن الرائع عبر الحلول المبتكرة والخلاقة في زمن كثرة التقلبات والتغيرات الدولية والداخلية القياسية، فشكرا لكم على جهودكم وعلى هذه الاستضافة العلمية والفكرية الرائعة. ■

كرئيس للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بادئ ذي بدء أثنى على الوزارة والائتلاف الحكومي من أجل تجويد النصوص القانونية وفق مخطط تشريعي منسجم، ومنه على الخصوص القانون التنظيمي للمالية، الذي بعد نشره بالجريدة الرسمية سنة 2015 دخل حيز التنفيذ بتدرج سنوي، لكن الممارسة العملية الكاملة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، أبرزت لنا الحاجة لتعديل عدد من المقتضيات، من أجل مواكبة المستجدات المالية والقواعد التدييرية وأيضا لتعزيز المقروئية لنا كبرلمانيين حتى يتسنى لنا القيام بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم للسياسات العمومية، وبالتالي تجويد التدبير العمومي وأيضا تنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. وللإشارة فهي نفس المبادئ والأهداف التي يقوم عليها القانون التنظيمي الحالي، لكن عالم المالية والسياقات الاقتصادية تتغير بسرعة وبالتالي وجب مواكبتها.

وقبل استحضار رؤيتنا للإصلاح أستغل المناسبة لأنوه بالمقاربة التشاركية غير المسبوقة التي تخوض بها الحكومة تعديل هذا القانون التنظيمي، لاسيما مبادرة السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية الداعية إلى تقديمنا كمثلثي للأمة مذكرات ترفع للحكومة تتضمن ملاحظتنا واقتراحاتنا وهو عمل يجسد المقاربة التشاركية والتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي المستحضر للصالح العام وعدم التمييز بين الامتداد الأغلي أو تيار المعارضة.

وفي ما يخص هذا الورش الإصلاحي، نجد في فريقنا أنه يجب أن يستحضر التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري



شارع محمد الخامس،  
الحي الإداري، شالة - الرباط  
الهاتف : +212 5 37 67 75 01 / 08  
الفاكس : +212 5 37 67 75 26  
[www.finances.gov.ma](http://www.finances.gov.ma)

